ديفد هارفي

الليبرالية الجديدة

(موجز تاريخي)

نقله إلى العربية

مجداب الإمام

العبيكان
Obeikan

Original Title
A Brief History of Neoliberalism
David Harvey
Copyright © David Harvey 2005
ISBN 0-19-928327-3
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition published by Oxford University Press , New York, USA
" Brief History of Neoliberalism was originally published in English in 2005. This Translation is Published by arrangement with Oxford University Press"

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع جامعة أوكسفورد - نيويورك - الولايات المتحدة

© 2008 ــ 1429

ISBN 1 - 402 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1429هـ - 2008م

الناشر للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574/2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ⓒ مكتبة العبيكان، 1429هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هارفي، ديفيد

الليبرالية الجديدة - موجز تاريخي./ ديفيد هارفي، مجاب الإمام.- الرياض 1429هـ

406ص؛ 14× 21سم

ردمك: 978-9960-54-402-1

1 - الليبرالية أ. الإمام، مجاب (مترجم) ب. العنوان

ديوي: 320.51 1429 / 445

ردمك: 978-9960-54-402-1 رقم الإيداع: 445 / 1429

امتياز التوزيع شركة مكتبة

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 /4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر

المحتويات

لائحة الأشكال والجداول 7

المقدمة 11

1- الحرية مجرد كلمة أخرى 17

2- بناء القبول والإذعان 69

3- الدولة الليبرالية الجديدة 109

4- طورات جغرافية غير مستوية 145

5- الليبرالية الجديدة «بخصائص صينية» 199

6- محاكمة الليبرالية الجديدة 249

7- أفق الحرية 297

الهوامش 333

لائحة الأشكال والجداول

الأشكال

1.1	الأزمة الاقتصادية في السبعينيات: التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوربا 1960 - 1998	32
2.1	انهيار الثروة في السبعينيات: حصة الأصول التي يمتلكها أغنى 1% من سكان الولايات المتحدة 1922 - 1998	34
3.1	استعادة السلطة الطبقية: الحصة من الدخل القومي التي يمتلكها أغنى 1.0% من سكان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا 1913 - 1998	36
4.1	تركيز الثروة وقوة الدخل في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المدراء التنفيذيين مقابل متوسط الأجور في الولايات المتحدة 2003 - 1970، وحصص ثروة أغنى العائلات 1982 - 2002	38
5.1	«صدمة فولكر» : تحركات معدل الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا 1960 - 2002	45
6.1	الهجوم على قوة العمل: الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة 1960 - 2000	47
7.1	الثورة الضريبية للطبقات العليا: معدلات ضرائب الشريحتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة 1913 - 2000	49

8.1	اقتطاع الفوائض من الخارج: معدلات العوائد على الاستثمارات الخارجية والمحلية في الولايات المتحدة 1960 - 2002	54
9.1	تدفق العوائد إلى داخل الولايات المتحدة: الأرباح وعوائد رأس المال من بقية دول العالم بالنسبة إلى الأرباح المحلية	55
1.4	النموذج العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000	152
2.4	أزمة الديّن الدولية 1982 - 1985	159
3.4	العمالة في قطاع الصناعات التصديرية الرئيسة في المكسيك عام 2000	172
4.4	كوريا الجنوبية تخرج إلى العالم: الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000	182
1.5	جغرافية الانفتاح الصيني على الاستثمار الأجنبي في الثمانينيات	216
2.5	ازدياد تفاوت الدخل في مناطق الصين الريفية والمدينية 1985 - 2000	239
1.6	معدلات النمو العالمي حسب السنة والعقد 1960-2003	255

2.6	هيمنة الرأسمال المالي: القيمة الصافية ومعدلات ربح الشركات التمويلية وغير التمويلية قي الولايات المتحدة 1960 - 2001	259
1-7	تراجع الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة من حيث ملكية وتدفقات رأس المال العالمي 1960 - 2002: دخول وخروج الاستثمارات الأميركية وتغير حصص الملكية الأجنبية	310

الجداول

1-5	مقاييس تدفق رأس المال: القروض الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحالفات التعاقدية 1979 - 2002	204
2-5	تغير بنية العمالة في الصين 1980 - 2002	212

المقدمة

قد ينظر المؤرخون المستقبليون إلى السنوات 1978 - 1980 باعتبارها نقطة تحول ثورية في تاريخ العالم الاجتماعي والاقتصادي. ففي عام 1978، اتخذ دينغ جياو بينغ أولى الخطوات الحاسمة لتحرير اقتصاد تحكمه الشيوعية في بلد يشكل خمس سكان العالم. وكان المسار الذي اختطه دينغ يهدف إلى تحويل الصين خلال عقدين من دولة متخلفة منغلقة على ذاتها إلى مركز مفتوح للدينامية الرأسمالية، بمعدلات نمو مطرد لا نظير لها في التاريخ الإنساني. على الطرف الآخر من المحيط الهادي، وفي ظل ظروف مختلفة تماما، تولى بول فولكر، وهو شخص مغمور نسبيا (لكنه أصبح شهيرا الآن)، قيادة بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في شهر تموز/ يوليو 1979، فأحدث في غضون أشهر قليلة تغيرا دراماتيكيا في السياسة النقدية الأميركية، وتزعم البنك منذ ذلك التاريخ الحرب على التضخم دون النظر إلى النتائج المترتبة (خصوصا ما يتعلق منها بالبطالة). وعبر الأطلسي، كانت مارغريت تاتشر قد انتخبت لتوها رئيسة وزراء بريطانيا في شهر نيسان/ أبريل 1979، بتفويض يخولها كبح سلطة نقابات العمال، وإنهاء الحالة المزرية من الركود التضخمي التي عمت البلاد في العقد الأسبق. ثم انتخب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة عام 1980، واستطاع بما يتمتع به من دماثة وكاريزما شخصيتين وضع الولايات المتحدة على طريق إنعاش اقتصادها مجددا، وذلك عبر دعم الخطوات التي اتخذها فولكر في بنك الاحتياط الفدرالي، وإضافة خلطته الخاصة

من السياسات الهادفة إلى لجم قوة العمل، وتحرير قطاعات الصناعة والزراعة واستخراج الموارد والثروات من القيود الناظمة المفروضة عليها، وإطلاق العنان لسلطة المال في الداخل وعلى المسرح العالمي في آن معا. من مراكز الزلازل المتعددة هذه، نشأت على ما يبدو اندفاعات ثورية انتشرت على نطاق واسع، وأعاد رجع ارتداداتها تشكيل العالم من حولنا بصورة مختلفة كليا.

لا تحدث تحولات بمثل هذا المدى والعمق مصادفة، لذلك يبقى من صلب الموضوع بحث ماهية الوسائل والسبل التي تم فيها انتزاع التركيبة الاقتصادية الجديدة ـ والتي كثيرا ما تندرج تحت تعبير «العولمة» – من أحشاء سابقتها الأقدم عهدا. لقد أخذ كل من فولكر وريغان وتاتشر ودينغ جياو بينغ أطروحات الأقلية التي شاع تداولها منذ أمد بعيد، وحولوها إلى أطروحات الأكثرية (وإنه ليس بدون صراع طويل في كل حالة). أعاد ريغان إلى الحياة تقليدا أقليا داخل الحزب الجمهوري، يعود تاريخه إلى باري غولد ووتر في أوائل الستينيات. وشهد دينغ مد الثروة والنفوذ المتصاعد في اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية، فسعى إلى حشد قوى اشتراكية السوق، بدلا من التخطيط الاقتصادي المركزي، وعمل على استغلالها لحماية مصالح الدولة الصينية ودفعها قدما إلى الأمام. وأخرج فولكر وتاتشر من غياهب الغموض النسبي عقيدة محددة، درجت تسميتها «بالليبرالية الجديدة»، وحولاها إلى المبدأ المركزي لتوجيه الفكر الاقتصادي والإدارة. هذه العقيدة على وجه التحديد ـ أصولها، وصعودها، ومضامينها ـ تبقى مجال اهتمامي الرئيس في السياق الحالي[1].

الليبرالية الجديدة في المقام الأول نظرية في الممارسات السياسية والاقتصادية، تقول بأن الطريقة الأمثل لتحسين الوضع الإنساني تكمن في إطلاق الحريات والمهارات التجارية الإبداعية للفرد، ضمن إطار مؤسساتي عام يتصف بحمايته الشديدة لحقوق الملكية الخاصة، وحرية التجارة، وحرية الأسواق الاقتصادية. ويقتصر دور الدولة في هذه النظرية على إيجاد وصون ذلك الإطار المؤسساتي الملائم لتلك الممارسات. يتحتم على الدولة، مثلا، ضمان قيمة وسلامة الموارد المالية؛ وعليها إقامة الهيكليات والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقضائية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفردية، واستخدام القوة إن اقتضت الحاجة لضمان عمل الأسواق بالصورة الملائمة. عليها أيضا، في حال لم يكن هناك سوق اقتصادي (في مجالات مثل الأراضي أو الماء أو التعليم أو الرعاية الصحية أو الضمان الاجتماعي أو تلوث البيئة)، إيجاد هذه الأسواق، ولو عن طريق التدخل المباشر إن لزم الأمر. خارج نطاق هذه المهام، لا يجب على الدولة أبدا أن تغامر بالتدخل. في الميدان الاقتصادي على وجه الخصوص، يتحتم على الدولة إبقاء تدخلاتها في الأسواق (بعد إنشائها) على أدنى المستويات الضرورية، لأن الدولة حسب هذه النظرية لا يمكنها الحصول على قدر كاف من المعلومات يخول لها القدرة على تأويل مؤشرات السوق (الأسعار) أو التنبؤ بها؛ ولأن جماعات الضغط والمصالح القوية (خصوصا في الدول الديمقراطية) لا بد وأن تشوه وتستغل تدخلات الدولة لمنفعتها الخاصة.

منذ السبعينيات، شهدت مناحي التفكير والممارسات السياسية ـ الاقتصادية كافة تحولا واضحا وأكيدا نحو الليبرالية الجديدة، فأصبحت الخصخصة، وتحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة، وانسحاب

الدولة خارج نطاق العديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، شائعة على أوسع مدى في كل مكان في العالم. كل الدول تقريبا ـ سواء تلك التي تم «سكها» حديثا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أم دول الرعاية الاجتماعية والاشتراكيات الديمقراطية على الطراز القديم، كالسويد ونيوزيلندا ـ تبنت نسخة معدلة من النظرية الليبرالية الجديدة، طواعية حينا واستجابة لضغوطات قسرية في حالات أخرى، فعدَّلت على الأقل بعض سياساتها وممارساتها تبعا لذلك. حتى جنوب أفريقيا ما بعد نظام التفرقة العنصرية اعتنقت على جناح السرعة مبادئ الليبرالية الجديدة؛ ويبدو أن الصين المعاصرة، كما نرى لاحقا، تسير في هذا الاتجاه. إضافة إلى ذلك، يحتل دعاة الطريقة الليبرالية الجديدة اليوم مناصب بالغة التأثير في المجالات التربوية والتعليمية (الجامعات والعديد من معاهد الأبحاث)، ووسائل الإعلام، وفي قاعات اجتماع مجالس إدارة الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية المختلفة، وفي مؤسسات الدولة المفتاحية (وزارات الخزانة والبنوك المركزية)، وفي المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات الناظمة لحركة المال والتجارة العالمية. لقد هيمنت الليبرالية الجديدة، باختصار، على صيغة الخطاب الاقتصادي المعاصر، وتغلغلت تأثيراتها في طرائق التفكير إلى حد اندمجت فيه مع الرأي السديد والرؤية البدهية لفهم العالم وتأويله والعيش فيه.

بيد أن العملية الليبرالية الجديدة استتبعت الكثير من «التدمير الخلّاق»، ليس فقط للأطر والقوى المؤسساتية السابقة (إذ تحدت حتى الأشكال التقليدية لسيادة الدولة)، بل أيضا لتقسيمات العمل، والعلاقات

الاجتماعيـة، وخدمـات الرعايـة الاجتماعيـة، والتركيبـات التكنولوجية المختلفة، وطرق الحياة، والتفكير، والتكاثر، والارتباط بالأرض، والعادات الشعوريـة والوجدانية. إن الليبرالية الجديدة تعتبر العلاقات التبادلية في السوق الاقتصادي «قيمة أخلاقية بحد ذاتها، قادرة على أن تكون دليل عمل للفعل الإنساني بصيغه وأشكاله كافة، وبديلا عن كل المعتقدات الأخلاقية التي سبق اعتناقها»، ولذلك تؤكد على أهمية العلاقات التعاقدية في ساحة السـوق[2]. كمـا تؤمـن بإمكانية الارتقـاء بالخير الاجتماعـي إلى حدوده القصوى عـبر توسيع مدى ووتيرة تعاملات السوق إلى حدودها القصوى، فتسعـى إلى إدراج صيغ الفعل الإنساني كافـة ضمن حيز السوق. ويتطلب ذلك بالضرورة ابتكار تكنولوجيات معلومات مختلفة، وإيجاد قدرات تراكم وتخزيـن وتحويل وتحليل واستخدام قواعد بيانات هائلة لإرشاد القرارات وتوجيهها على امتداد ساحة السوق العالمي، ومن هنا تحديدا ينبع الاهتمام الشديد لليبرالية الجديدة بتكنولوجيا المعلومات (الأمر الذي دفع بعضهم إلى الإعلان عن ظهور نوع جديد من «مجتمع المعلومات»). وقد ركزت هذه التكنولوجيـات الكثافة المتزايدة لتعامـلات السوق مكانيا وزمانيا على حد سـواء، فأنتجـت اندفاعا شديدا نحو مـا أسميته في مـكان آخر «التكثيف الزمـاني ـ المكاني»، بحيث تزداد الفائدة طردا مع اتساع المدى الجغرافي (لذلـك يجري التأكيد على أهمية «العولمة») وقصر أمد العقود في السوق. وتوازي هذه الأفضلية الزمانية قصيرة الأمد توصيف ليوتار الشهير لحالة ما بعد الحداثة، حيث يحل «العقد الآني والمؤقت» محل «المؤسسات الدائمة في السياقـات المهنيـة، والوجدانيـة، والجنسيـة، والثقافيـة، والأسريـة، والدوليـة، إضافـة إلى الشؤون السياسيـة». وكما بينـت سابقا في كتابي

حالـة ما بعد الحداثة، تبقى العواقب الثقافية الناجمة عن هيمنة أخلاقية السوق هذه كثيرة ومترابطة.

في حين يتوافر اليوم العديد من الروايات العامة عن التحولات العالمية وآثارها، فإن ما ينقصنا عموما ـ وهنا تكمن الفجوة التي يسعى الكتاب الحالي إلى ملئها ـ هو القصة السياسية/ الاقتصادية لليبرالية الجديدة: من أين جاءت، وكيف انتشرت بمثل تلك الشمولية على المسرح العالمي؟ كما آمل أن يشير الاشتباك النقدي مع هذه الرواية إلى وجود إطار لتحديد وإقامة ترتيبات سياسية واقتصادية بديلة.

لقد استفدت مؤخرا من حوارات أجريتها مع جيرار دومينيل وسام غيندن وليو بانيتش. وفي رقبتي دين أبعد عهدا لكل من ماسو ميوشي، وجيوفاني أريغي، وباتريك بوند، وسيندي كاتز، ونيل سميث، وبيرتل أولمان، وماريا كايكا، وإيريك سونغيدو ـ فقد كان اجتماعي بهم في مؤتمر عن الليبرالية الجديدة، رعته مؤسسة روزا لوكسمبورغ في مدينة برلين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، بمثابة الشرارة التي أثارت اهتمامي بهذا الموضوع. أود أن أشكر هنا بيل كيلي، رئيس مركز الخريجين في جامعة مدينة نيويورك، كما أشكر زملائي وطلابي في برنامج علم الإناسة ـ بالدرجة الأولى وإن لم يكن حصريا ـ لاهتمامهم ودعمهم. لكني، بالطبع، أُحل الجميع من أي مسؤولية عن التبعات والنتائج المترتبة.

-1-

الحرية مجرد كلمة أخرى...

لكي تصبح أي طريقة تفكير سائدة، لا بد لها من جهاز مفهوماتي متكامل، يحتكم إلى حدوسنا ودوافعنا وقيمنا ورغباتنا الفردية، إضافة إلى الإمكانات المتأصلة في العالم الاجتماعي الذي نعيش فيه. إذا كان هذا الجهاز ناجحا، فإنه يتجذر في صلب مفهوم الفطرة السليمة والرأي السديد، بحيث يؤخذ بدهيا على عواهنه ولا يبقى عرضة المساءلة والتفنيد. مؤسسو الفكر الليبرالي الجديد اتخذوا الكرامة الإنسانية والحرية الفردية مثالين سياسيين رئيسين يتمحور حولهما جهازهم المفهوماتي، واعتبروهما «القيمتين المركزيتين للحضارة». وقد كان اختيارهم صائبا وحكيما، فهذان المثالان بالفعل لا يقاومان من حيث فتنتهما وقدرتهما على الإقناع. كما اعتبروا أن هاتين القيمتين لا تتهددهما فقط الفاشية والشيوعية والديكتاتوريات المختلفة، بل أيضا كل أشكال وصيغ تدخل الدولة، التي تحل الأحكام الجمعية محل حرية الأفراد في الاختيار.

يتمتع مفهوما الكرامة والحرية الفردية بحد ذاتهما بقدر كبير من السطوة والجاذبية، فكلاهما شجع وشرعن قوى المعارضة وحركات المنشقين في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي قبل نهاية الحرب الباردة؛ وكلاهما كان وراء تحرك الطلاب في ساحة تيانمن في العاصمة الصينية بيجينغ. وقبل ذلك في عام 1968، كانت الحركات الطلابية التي اجتاحت

العالم ـ من باريس وشيكاغو إلى بانكوك ومكسيكو ـ قامت جزئيا بفعل سعي مماثل لتحقيق قدر أكبر من حريتي التعبير والاختيار الشخصي. ويمكن القول عموماً: إن هذين المثالين يجتذبان كل الأفراد الذين يثمنون عاليا القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

في السنوات القليلة الماضية لعبت فكرة الحرية، المتجذرة أصلا في عمق التقاليد الأميركية، دورا بارزا في حياة الولايات المتحدة المعاصرة. فقد فسر العديد من الأميركيين لفورهم أحداث 11 أيلول/ سبتمبر باعتبارها هجوما على الحرية. كتب الرئيس بوش مثلا في الذكرى السنوية لذلك اليوم البغيض: «إن عالما يسوده السلام وتزدهر فيه الحرية يخدم المصالح الأميركية بعيدة ـ الأمد، ويعكس ديمومة المثل الأميركية الثابتة، ويوحد حلفاء الولايات المتحدة في العالم». «والإنسانية اليوم تحمل في يدها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»، اختتم بوش خطابه، «والولايات المتحدة ترحب بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها لحمل هذه الرسالة العظيمة». بعد ذلك بفترة وجيزة، صدرت وثيقة «إستراتيجية الدفاع القومي للولايات المتحدة»، وتضمنت اللغة ذاتها؛ ثم قال بوش لاحقا: «الحرية هبة الله القدير لكل رجل وامرأة في هذا العالم»، وأضاف: «إن على الولايات المتحدة كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية »[1].

عندما ثبت قصور كل الأسباب الأخرى لتبرير شن حرب استباقية على العراق، احتكم الرئيس إلى فكرة أن الحرية الممنوحة للعراق تشكل بحد ذاتها مبررا كافيا للحرب: لقد أصبح العراقيون أحرارا، وهذا كل ما يمهم. لكن ما نوع تلك «الحرية» التي يجري تصورها واستحضارها هنا،

على اعتبار «أن الحرية»، كما لاحظ الناقد الثقافي ماثيو أرنولد بفطنة قبل أمد بعيد، «حصان رائع نمتطية، ولكن نمتطيه إلى وجهة محددة»[2]. ترى، إلى أية وجهة يفترض بالشعب العراقي امتطاء حصان الحرية الذي أهدي إليهم بقوة السلاح؟

قدمت إدارة بوش إجابتها في 19 أيلول/ سبتمبر 2003، عندما أصدر بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف الموقتة، أربعة أوامر تضمنت «خصخصة كل المشاريع العراقية العامة بشكل كامل، وإعطاء الشركات الأجنبية حقوق الملكية الكاملة لمشاريعها وأعمالها في العراق، والحرية الكاملة في تحويل أرباحها خارج العراق... وفتح البنوك العراقية أمام السيطرة الأجنبية، والمساواة الكاملة في التعامل بين الشركات الوطنية والأجنبية... وإزالة كل العوائق تقريبا أمام حرية التجارة»[3]. تطبق هذه الأحكام في المجالات الاقتصادية كافة، بما فيها قطاعات الخدمات العامة، والخدمات المالية والصناعية والنقل والبناء ووسائل الإعلام. وحده قطاع النفط أعفي من هذه الأحكام (ربما لأهميته الجيوسياسية، ومكانته الخاصة كمنتج حقيقي للدخل القومي القادر على دفع تكاليف الحرب). من الجهة المقابلة، تم فرض قيود مشددة على سوق العمل، فمنعت الإضرابات عمليا في كل القطاعات المفتاحية في الاقتصاد العراقي، وحددت حقوق الانضمام إلى نقابات العمال. كما تم فرض نظام ضريبي تنازلي إلى أبعد الحدود (تطبيقا لخطة طموحة للإصلاح الضريبي طالما طالب المحافظون بتطبيقها في الولايات المتحدة نفسها).

جادل بعضهم في أن هذه الأحكام تنتهك بنود اتفاقيتي جنيف والهيغ، لأن سلطة الاحتلال مفوضة بحماية، لا بيع، أصول وثروات البلد المحتل[4].

قاوم بعض العراقيين فرض ما أسمته مجلة الإيكونومست نظام «الحلم الرأسمالي» على العراق، وانتقد أحد أعضاء سلطة الائتلاف المؤقتة، التي عينتها الولايات المتحدة، فرض «أصولية السوق الحر» ، واعتبرها «منطقا خاطئا يتجاهل التاريخ»[5]. في الواقع، قد تكون أحكام بريمر غير شرعية لدى فرضها من قبل سلطة احتلال، لكنها تصبح شرعية إن ثبتتها وصادقت عليها حكومة «ذات سيادة» . أُعلن فيما بعد أن الحكومة الانتقالية، التي عينتها الولايات المتحدة أيضا، والتي تسلمت مقاليد الحكم من سابقتها في نهاية حزيران/ يونيو 2004، تتمتع «بالسيادة»، لكن سلطتها اقتصرت على تثبيت القوانين القائمة. وقبل عملية تسليم السلطة إلى الحكومة الانتقالية، ضاعف بول بريمر عدد القوانين الخاصة بمواصفات وقواعد السوق الحر وحرية التجارة في العراق بأدق تفاصيلها (كالقضايا التفصيلية المتعلقة بقوانين حقوق النشر والتأليف وحقوق الملكية الفكرية) ، معبرا عن أمله في أن تتخذ هذه الترتيبات المؤسساتية «زخما وحياة ذاتية»، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان عكسها وتغيير وجهتها[6].

حسب النظرية الليبرالية الجديدة، كانت أنواع التدابير والإجراءات التي وضعها بريمر ضرورية وكافية لخلق الثروة، وبالتالي تحسين الصالح العام للشعب العراقي بكليته. فالافتراض بأن الحريات الفردية تصونها حرية السوق وحرية التجارة ملمح أساس للتفكير الليبرالي الجديد، الذي هيمن لمدة طويلة على موقف الولايات المتحدة من بقية دول العالم[7]. إنما سعت أميركا إلى فرضه بالقوة في العراق كان بوضوح إيجاد جهاز دولة تتلخص مهمته الرئيسة في توفير الشروط الملائمة لتسهيل تراكم رأس المال الربحي، المحلي والأجنبي في آن معا. سوف أطلق على جهاز

الدولة هذا اسم الدولة الليبرالية الجديدة، التي تتميز بأن الحريات التي تجسدها تعكس مصالح أصحاب الأملاك الخاصة، ورجال الأعمال، والشركات متعددة الجنسيات، ورأس المال الاستثماري. لقد دعا بريمر العراقيين، باختصار، إلى امتطاء حصان الحرية والتوجه مباشرة إلى حظيرة الليبرالية الجديدة.

من الجدير بالذكر أن التجربة الأولى لتشكيل دولة ليبرالية جديدة قامت في تشيلي، بعد انقلاب بينوشيه في «11 أيلول/ سبتمبر الأصغر» عام 1973 (أي قبل ثلاثين سنة تقريبا من يوم إعلان بريمر طبيعة النظام الذي سيجري تنصيبه في العراق). قام انقلاب بينوشيه، على حكومة سلفادور أليندي المنتخبة ديمقراطيا، بتحريض من نخب المال والأعمال المحلية التي تهددت مصالحها بتوجه أليندي نحو الاشتراكية، وبدعم من الشركات الأميركية الكبيرة، ووكالة المخابرات المركزية الأميركية، ووزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر شخصيا. قمع الانقلاب بعنف متناه كل الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية اليسارية، وفكك أشكال وصيغ التنظيمات الشعبية (مثل المراكز المجتمعية للرعاية الصحية في الأحياء الفقيرة) كافة؛ و«حرر» سوق العمل من كل الضوابط والقيود المؤسساتية (كسلطة نقابات العمال، مثلا). لكن المشكلة كانت تتركز حول كيفية إنعاش الاقتصاد المتوقف كلية عن العمل، فقد فشلت سياسات الاستعاضة عن الاستيراد (برعاية الشركات الوطنية، سواء عبر تقديم الدعم الحكومي المباشر أو الحماية الجمركية)، وساءت سمعتها بعد أن هيمنت على محاولات أميركا اللاتينية تحقيق التطوير الاقتصادي، خصوصا في تشيلي، حيث لم تعمل أبدا على ما يرام. ومع

تفاقم أزمة الركود الاقتصادي التي عاشها العالم برمته آنذاك، كان لابد من إيجاد مقاربة جديدة.

تم استدعاء مجموعة من الاقتصاديين ـ عرفت باسم «أولاد شيكاغو»، بسبب ارتباط أفرادها بالنظريات الليبرالية الجديدة لملتون فريدمان، الذي كان يدرس الاقتصاد في جامعة شيكاغو ـ وطلب منهم المساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد التشيلي. وقصة اختيارهم طريفة لدرجة تستحق ذكرها، فقد موّلت الولايات المتحدة منذ الخمسينيات تدريب اقتصاديي تشيلي في جامعة شيكاغو، ضمن برنامج يهدف إلى مقاومة التوجهات اليسارية في أميركا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة. وقد هيمن الاقتصاديون المتدربون في شيكاغو على الجامعة الكاثوليكية الخاصة في العاصمة سنتياغو، حيث نظمت نخب المال والأعمال مقاومتها لسياسات أليندي في أوائل السبعينيات، من خلال تجمع يسمى «نادي الاثنين». موّل رجال الأعمال أبحاث الاقتصاديين عبر العديد من معاهد البحث، وقامت بين الطرفين علاقات عمل قوية. في عام 1975 وبعد إزاحة الجنرال غوستافو لي، منافس بينوشيه على السلطة وأحد أتباع المدرسة الكينزية في الاقتصاد، أدخل بينوشيه اقتصاديي شيكاغو إلى حكومته، وكانت أولى مهامهم التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض. عمل اقتصاديو شيكاغو مع صندوق النقد الدولي على إعادة هيكلية الاقتصاد التشيلي وفق نظرياتهم، فعكسوا كل عمليات التأميم، وخصخصوا الأصول العامة، وفتحوا الموارد الطبيعية (صيد السمك، والأخشاب، إلخ..) أمام الاستثمارات الخاصة والاستغلال المفتوح وغير المقيد (في أحيان كثيرة تعاملوا بقسوة متناهية مع مطالب السكان الأصليين)، ثم خصخصوا

قطاع الضمان الاجتماعي، وسهلوا توظيف الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتحقيق قدر أكبر من حرية التجارة. كذلك ضمنت الدولة حق الشركات الأجنبية في تحويل أرباحها من الأعمال والمشاريع في تشيلي إلى الخارج، وانتهجت سياسة نمو تعتمد على التصدير لا على تحديد الاستيراد أو الاستعاضة عنه. وكما في نفط العراق، تم استثناء قطاع واحد احتفظت الدولة بملكيته، النحاس، وهو الثروة الطبيعية المفتاحية في تشيلي. وقد ثبتت محورية هذا القطاع بالنسبة إلى حيوية الميزانية، إذ انسابت عائدات بيع النحاس حصريا إلى خزائن الدولة. لكن النهضة الفورية للاقتصاد التشيلي من حيث معدلات النمو، وتراكم رأس المال، والنسب المرتفعة لعائدات الاستثمارات الأجنبية، بقيت قصيرة الأمد، وما لبثت الأمور أن تدهورت كلية في أزمة الديون التي عاشتها أميركا اللاتينية عام 1982. كانت النتيجة اتباع منهجية أكثر براغماتية، وأقل أدلجة في تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة في السنوات اللاحقة. وقد وفر كل ذلك، بما فيه القدر الأكبر من البراغماتية، دلائل مفيدة أثبتت فعاليتها في دعم التحول التالي نحو الليبرالية الجديدة في كل من بريطانيا (تحت حكم تاتشر) والولايات المتحدة (تحت حكم ريغان) في الثمانينيات. وهذه ليست المرة الأولى التي يجري فيها تطبيق تجربة وحشية في الأطراف، وتحويلها إلى نموذج لتشكيل وصياغة السياسات في المركز (تماما كما هو الحال في تجربة نظام الضريبة الثابتة، الذي اقترحته مراسيم بريمر في العراق)[8].

إن حقيقة حدوث عمليتي إعادة هيكلة أجهزة الدولة، في زمنين مختلفين، ومكانين متباعدين، وبطريقتين متشابهتين إلى هذا الحد،

وتحت التأثير القسري للولايات المتحدة في كل حالة، يشير إلى احتمال أن تكون القوة الإمبريالية الأميركية الغاشمة وراء الانتشار السريع لصيغ الدولة الليبرالية الجديدة في أنحاء العالم كافة، منذ أواسط السبعينيات وحتى الآن. مع ذلك، وعلى الرغم من حقيقة أن هذا الأمر بدون أدنى شك حدث مرارا على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، كما يشير البعد المحلي في التحول التشيلي إلى الليبرالية الجديدة. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لم ترغم مارغريت تاتشر على اتخاذ المسار الريادي الذي انتهجته عام 1979 في تبنيها الليبرالية الجديدة؛ ولم تجبر الولايات المتحدة الصين على اتباع المسار الليبرالي عام 1978. كما لا يمكن بسهولة عزو التحركات الجزئية باتجاه الليبرالية الجديدة في الهند خلال الثمانينيات، وفي السويد في أوائل التسعينيات، إلى اليد الطولى للقوة الإمبريالية الأميركية. إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة على المسرح العالمي كان بالتأكيد عملية بالغة التعقيد، استلزمت أحكاما وقرارات متعددة، وترافقت مع الكثير من الفوضى والارتباك. لماذا، إذن، حدث التحول الليبرالي الجديد، وما هي القوى التي جعلته مهيمنا إلى هذا الحد داخل الرأسمالية العالمية؟

لِمَ التحول الليبرالي الجديد؟

إن إعادة هيكلة صيغ الدولة وأشكال العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، صممت خصيصاً؛ كي تمنع العودة إلى الظروف الكوارثية التي هددت النظام الرأسمالي إلى درجة خطيرة خلال مدة الكساد الكبير في الثلاثينيات. كما صممت لتمنع ظهور المنافسات الجيوسياسية مجددا بين الدول، نظرا لأن تلك المنافسات أدت فعليا إلى نشوب الحرب.

على الصعيد الداخلي، كان لا بد أيضا من إقامة نوع من التسوية الطبقية بين رأس المال وقوة العمل لضمان الهدوء والسلم المحليين. ولعل خير مثال على طريقة التفكير السائدة آنذاك نص بالغ الأهمية والتأثير نشره عالما الاجتماع البارزان، روبرت داهل وتشارلز ليندبلوم، عام 1953، وجادلا فيه بأن الرأسمالية والشيوعية بصيغتيهما الأصليتين فشلتا كلية، وأن الحل المستقبلي الوحيد يكمن في إيجاد الخلطة المناسبة من مؤسسات الدولة والسوق الاقتصادي والهيكليات الديمقراطية، التي تضمن السلام والاستقرار والرفاه للجميع[9]. على الصعيد الدولي، نشأ نظام عالمي جديد من خلال «اتفاقات بريتون وودز»، وعبر إنشاء مؤسسات دولية مختلفة، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل، تسعى كلها إلى المساعدة على استقرار العلاقات الدولية. وقد شجع النظام الجديد حرية التجارة بمختلف السلع والبضائع وفق نظام نقدي يعتمد معدلات صرف ثابتة، تقوم أساسا على قابلية تحويل الدولار الأميركي إلى ذهب بأسعار ثابتة. ولأن معدلات الصرف الثابتة لا تتوافق مع حرية تدفق رأس المال، التي بدا واضحا أن لا مفر من إبقائها تحت السيطرة، تحتم على الولايات المتحدة السماح بحرية تدفق الدولار خارج حدودها، كي يؤدي وظيفته كعملة الاحتياط النقدي العالمي. والمعروف أن هذا النظام برمته قام في ظل الحماية العسكرية الأميركية، ولم يضع حدودا أمام امتداده العالمي إلا الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت في أوربا مجموعة متنوعة من الأنظمة الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطيات المسيحية، ودول الاقتصاد

الموجه. وتحولت الولايات المتحدة ذاتها إلى صيغة الدولة الليبرالية الديمقراطية، في حين أقامت اليابان، تحت إشراف الولايات المتحدة المباشرة، جهاز دولة ديمقراطي صوريا، لكنه عمليا عالي البيروقراطية، وفوضته سلطة الإشراف على عملية إعادة إعمار الدولة. كان القاسم المشترك بين كل صيغ الدولة المتنوعة هذه القبول بأن واجب الدولة تركيز جهودها لتحقيق العمالة الكاملة، والنمو الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية لكل مواطنيها، إضافة إلى وجوب استخدام سلطة الدولة بحرية، سواء للعمل جنبا إلى جنب مع عمليات السوق الاقتصادي، أم للتدخل المباشر في عمل تلك الأسواق، أو حتى الاستعاضة عنها إذا لزم الأمر، لتحقيق تلك الأهداف. وتم فعليا استخدام السياسات المالية والنقدية على نطاق واسع للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وضمان حد معقول من العمالة الكاملة، وهو ما اصطلح على تسميته بالمدرسة الاقتصادية «الكينزية». كما جرى تقديم «تسوية طبقية» عامة بين رأس المال والعمل كضامن مفتاحي للسلام والاستقرار المحليين، فتدخلت الدولة بفاعلية في السياسة الصناعية، وفرضت معايير الأجر الاجتماعي عبر إنشاء أنظمة رفاه ورعاية اجتماعية متنوعة (كالرعاية الصحية والتعليم وما شابه).

في الوقت الراهن، تعرف صيغة التنظيم السياسي ـ الاجتماعي هذه باسم «الليبرالية المتجذرة»*، إشارة إلى أن ثمة بيئة ناظمة، وشبكة قيود سياسية واجتماعية، تطوق عمليات السوق الاقتصادي ونشاطات الشركات ورجال الأعمال التجارية، فتكبح جماحها حينا، وتقودها في أحيان أخرى ضمن إستراتيجية صناعية واقتصادية رائدة[10]. لم يكن من غير

* أو الثابتة والراسخة (Embedded).

الشائع، مثلا، أن تقود الدولة عملية التخطيط الاقتصادي، وتمتلك في بعض الحالات (كما في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا) قطاعات اقتصادية مفتاحية (مثل الفحم والفولاذ وصناعة السيارات). والمشروع الليبرالي الجديد يسعى تحديدا إلى فك ارتباط رأس المال بشبكة العلاقات السياسية ـ الاجتماعية هذه وإطلاقه من قيودها.

خلال فترة الخمسينيات والستينيات، حققت الليبرالية المتجذرة معدلات نمو اقتصادي عالية في الدول الرأسمالية المتقدمة[11]. واعتمد ذلك جزئيا على سخاء الولايات المتحدة، واستعدادها لتحمل العجز المالي في ميزانيتها مع بقية دول العالم، واستيعاب أي فائض في الإنتاج داخل حدودها. كما حقق النظام الليبرالي فوائد كثيرة، مثل توسيع أسواق التصدير (بالشكل الأكثر وضوحا في حالة اليابان، لكن أيضا بشكل غير متساوق في دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا). غير أن محاولات تصدير «التنمية» إلى الكثير من بقية أرجاء العالم بقيت عموما محدودة ومعطلة. في مناطق كثيرة من العالم الثالث عموما، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، ظلت الليبرالية المتجذرة حلما غير واقعي وصعب المنال. كما لم يُحدث التحول اللاحق نحو الليبرالية الجديدة بعد مدة الثمانينيات تغييرا ماديا كبيرا في وضعها المعدم. أما في الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد أدت سياسات المساواة وإعادة التوزيع (بما فيها تحقيق قدر من التكامل السياسي مع سلطة نقابات العمال والطبقة العاملة، ودعم آلياتها في المساومة الجماعية لتحصيل حقوقها)، وفرض قيود على حراك رأس المال (بكبح الموارد المالية إلى حد ما عبر الضوابط المفروضة على حرية حركة رأس المال)، إلى توسيع الإنفاق العام، وبناء دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، وزيادة تدخلات الدولة الفاعلة في الاقتصاد، وتحقيق

معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ترافقت مع درجة من التخطيط لعملية التطوير والتنمية. لقد تمت السيطرة بنجاح على الدورات الاقتصادية من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية الكينزية، فقام اقتصاد اجتماعي وأخلاقي (مدعوم أحيانا بإحساس قوي بالهوية القومية)، رعته نشاطات الدولة التدخلية. أصبحت الدولة عمليا مجال قوة استبطن العلاقات الطبقية، وتمتعت فيه مؤسسات الطبقة العاملة، كالنقابات والأحزاب السياسية اليسارية، بقوة وتأثير حقيقيين داخل جهاز الدولة.

في نهاية الستينيات بدأت الليبرالية المتجذرة بالانهيار، على الصعيد العالمي وداخل الاقتصادات المحلية. ظهرت إشارات واضحة في كل مكان تقريبا على وجود أزمة تراكم رأس مالي خطيرة، فارتفعت معدلات التضخم والبطالة بشكل ملحوظ في كل الدول، مما أدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة «ركود تضخمي» دامت طيلة القسم الأكبر من السبعينيات. كما أدى انخفاض العوائد الضريبية وارتفاع معدلات الإنفاق الاجتماعي إلى أزمات مالية في مختلف الدول (اضطرت بريطانيا مثلا للجوء إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها عام 1975 - 1976)، وبدا واضحا أن السياسات الكينزية لم تعد مجدية. حتى قبل الحرب العربية ـ الإسرائيلية، والحظر النفطي الذي فرضته منظمة أوبك عام 1973، كان نظام «بريتون وودز» قد وقع لتوه في مهاوي الفوضى، ومعه معدلات الصرف الثابتة المدعومة باحتياطي الذهب، إذ إن نفوذية حدود الدولة، وتسرب تدفقات رأس المال عبرها، وضعت ضغوطات كبيرة على نظام معدلات الصرف الثابتة، بحيث أغرقت الدولارات الأميركية السوق العالمي، وأفلتت من القيود والضوابط الأميركية المحلية، عن طريق إيداعها في المصارف الأوربية. لذلك تم الاستغناء عن معدلات الصرف الثابتة عام 1971، ولم يعد

الذهب قادرا على أداء وظيفته كأساس مادي للنظام المالي العالمي، فسُمح بتعويم معدلات الصرف، وتوقفت محاولات السيطرة عليها. وهكذا بدا واضحا أن الليبرالية المتجذرة التي حققت معدلات نمو عالية، على الأقل في الدول الرأسمالية المتقدمة بعد عام 1945، وصلت حد الإنهاك ولم تعد تعمل على مايرام. كان لا بد من بديل للتغلب على الأزمة.

كان أحد الحلول المطروحة تعميق سيطرة الدولة، وتنظيم الاقتصاد عبر إستراتيجيات السياسة التشاركية العامة (بما فيها الحد من طموح الحركات العمالية والشعبية، من خلال إجراءات التقشف، والسياسات الضريبية، وحتى فرض القيود على الرواتب والأسعار، إن لزم الأمر). قدمت الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوربا هذه الإجابة، معلقة آمالها على تجارب مبتكرة في الحكم والإدارة في مناطق مثل «بولونا الحمراء»، التي سيطر عليها الشيوعيون في إيطاليا؛ أو على «التحول الثوري» في البرتغال إثر انهيار الفاشية؛ أو على التحول إلى اشتراكية السوق المفتوح وأفكار «الشيوعية الأوربية»، خصوصا في إيطاليا (بزعامة بيرلنغوير) وإسبانيا (تحت تأثير كاريللو)؛ أو على توسيع التقاليد الاشتراكية الديمقراطية القوية لدولة الرعاية الاجتماعية في الدول الاسكندنافية. استطاع اليسار حشد قوة شعبية معتبرة خلف هذه البرامج، واقترب من السلطة في إيطاليا، وحصل عليها فعليا في البرتغال وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا، في حين حافظ على سلطته في الدول الإسكندنافية. حتى في الولايات المتحدة، شّرع الكونغرس الذي سيطر عليه الديمقراطيون موجة ضخمة من الإصلاحات التنظيمية في بداية السبعينيات (أصبحت فيما بعد قوانين نافذة بعد أن وقع عليها الرئيس الجمهوري، ريتشارد نيكسون، الذي ذهب في أثناء العملية إلى حد التعليق: «لقد أصبحنا جميعا كينزيين الآن»)،

شملت كل شيء تقريبا، من حماية البيئة إلى قواعد الصحة والسلامة المهنية، والحقوق المدنية، وحماية المستهلك[12]. لكن اليسار فشل في تجاوز الحلول التقليدية للسياسات العامة والاشتراكية الديمقراطية، التي ثبت في أواسط السبعينيات تعارضها مع متطلبات تراكم رأس المال. كانت النتيجة استقطابا متزايدا في الحوار بين المنضوين في نسق الاشتراكية الديمقراطية والتخطيط المركزي من جهة (وكثيرا ما انتهى هؤلاء إلى محاولة قمع طموحات ناخبيهم عندما تسلموا مقاليد الحكم، لأسباب براغماتية عادة، كما هو الحال في حزب العمال البريطاني)، وبين مصالح الساعين إلى تحرير سلطة المال والأعمال من سيطرة السياسات العامة، واستعادة حريات السوق المفتوح من جهة أخرى. بحلول منتصف السبعينيات، برزت على السطح بوضوح مصالح الفئة الأخيرة، لكن السؤال الذي طرح نفسه آنذاك: كيف يمكن استعادة الظروف الملائمة لمتابعة التراكم الفاعل والنشط لرأس المال؟

يكمن جوهر المشكلة الواجب حلها في معرفة كيف ولماذا ظهرت الليبرالية الجديدة منتصرة في معركتها، بحيث شكلت الإجابة الوحيدة عن هذا السؤال. طبعا، باسترجاع أحداث الماضي، قد تبدو الإجابة حتمية وواضحة. لكن، بقناعتي، من الإنصاف القول أن لا أحد في ذلك الوقت كان يعرف أو يفهم على وجه التأكيد كيفية أو ماهية الإجابة التي سيثبت جدواها. لقد تعثر العالم الرأسمالي في طريقه إلى إيجاد الإجابة الليبرالية الجديدة، عبر سلسلة من الدورات والتجارب الفوضوية، التي لم تتقاطع وتتلاقَ لتشكل سنة جديدة ومعتقدا مترابطا فعليا إلا في التسعينيات، بعد صياغة ما أصبح يعرف باسم «إجماع واشنطن». بحلول ذلك التاريخ، كان باستطاعة كلينتون وبلير عكس مقولة نيكسون السابقة، والقول ببساطة:

«لقد أصبحنا جميعا ليبراليين جدداً الآن». إن التطور الجغرافي المتفاوت وغير المنتظم لليبرالية الجديدة، وفي أحيان كثيرة تطبيقها الجزئي وغير المتساوق من دولة إلى أخرى وتشكيل اجتماعي إلى آخر، يشهدان على آنية الحلول الليبرالية الجديدة وترددها وعدم نهائيتها. كما يظهران الطرق المعقدة التي عملت فيها مختلف القوى السياسية، والتقاليد التاريخية، والترتيبات المؤسساتية القائمة، على صياغة أسباب قيام وكيفية حدوث العملية الليبرالية الجديدة على أرض الواقع.

مع ذلك، ثمة عنصر واحد في هذا التحول يستحق اهتماما خاصا. لقد تركت أزمة تراكم رأس المال آثارها على الجميع في السبعينيات، عبر مزيج مركب من ارتفاع معدلات البطالة وتسارع نسب التضخم (الشكل1). عم السخط آنذاك مختلف أرجاء العالم الرأسمالي المتقدم، وبدا أن اتحاد العمال مع الحركات الاجتماعية في المدن يشير إلى ظهور بديل اشتراكي للتسوية الاجتماعية بين رأس المال والعمل، وهي التسوية التي أرست بنجاح كبير الأرضية الملائمة لتراكم رأس المال في فترة ما بعد الحرب. كانت الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تحرز تقدما ملحوظا، إن لم تكن تستلم السلطة فعليا، في الجزء الأكبر من أوربا. حتى في الولايات المتحدة استطاعت القوى الشعبية تحريك الشارع مطالبة بإصلاحات واسعة النطاق، وبتدخل الدولة في شتى المجالات، الأمر الذي شكل بحد ذاته تهديدا سياسيا واضحا للنخب الاقتصادية والطبقات الحاكمة في كل مكان، سواء داخل الدول الرأسمالية المتقدمة (كإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال) أم في العديد من الدول النامية (كتشيلي والمكسيك والأرجنتين). في السويد، مثلا، سعت الخطة المعروفة باسم ريهن ـ ميدنر عمليا إلى شراء حصة المالكين في أعمالهم ومشاريعهم الخاصة، وتحويل الدولة السويدية فعليا

إلى ديمقراطية عمال/ حملة أسهم. على مستوى أبعد، أصبح التهديد الاقتصادي لوضع النخب والطبقات الحاكمة واقعا حيا الآن.

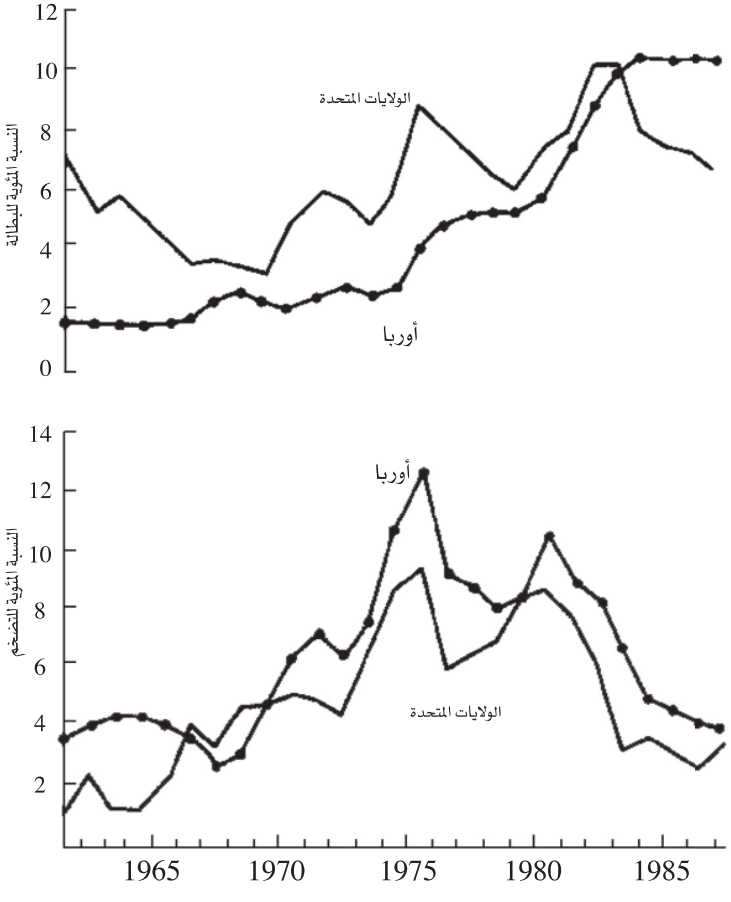

الشكل 1.1: الأزمة الاقتصادية في السبعينيات: معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة وأوربا، 1960 - 1987

المصدر: Harvey, The Condition of Postmodernity

كان أحد شروط التسوية في مرحلة ما بعد الحرب، في كل الدول المتقدمة تقريبا، الحد من القوة الاقتصادية للطبقات العليا، وإعطاء اليد العاملة حصة أكبر بكثير من الكعكة الاقتصادية القومية. على سبيل المثال، انخفضت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة من 16% قبل الحرب إلى 8% من الدخل القومي الأميركي بنهاية الحرب، وبقيت قريبة من هذا المستوى طيلة ثلاثة عقود. عندما كان النمو الاقتصادي قويا، لم يكن لذلك الانخفاض كثير أهمية على ما يبدو، فالاحتفاظ بحصة ثابتة من الكعكة الاقتصادية القومية المتنامية باطراد كان إنجازا مقبولا. لكن عندما انهارت معدلات النمو في السبعينيات، وأصبحت معدلات الفائدة الحقيقية سلبية، وصارت العوائد والأرباح التافهة أمرا اعتياديا، شعرت الطبقات العليا في كل مكان بالتهديد. على امتداد القرن العشرين، بقي مؤشر ثروة (مقابل دخل) 1% من الشريحة العليا للشعب الأميركي مستقرا إلى حد ما، لكنه انحدر بشدة في السبعينيات (الشكل 2)، مع انهيار قيمة الأصول (الأسهم والسندات والممتلكات والمدخرات). لقد كان على الطبقات العليا التحرك بشكل حازم وحاسم لحماية نفسها من الإبادة السياسية والاقتصادية.

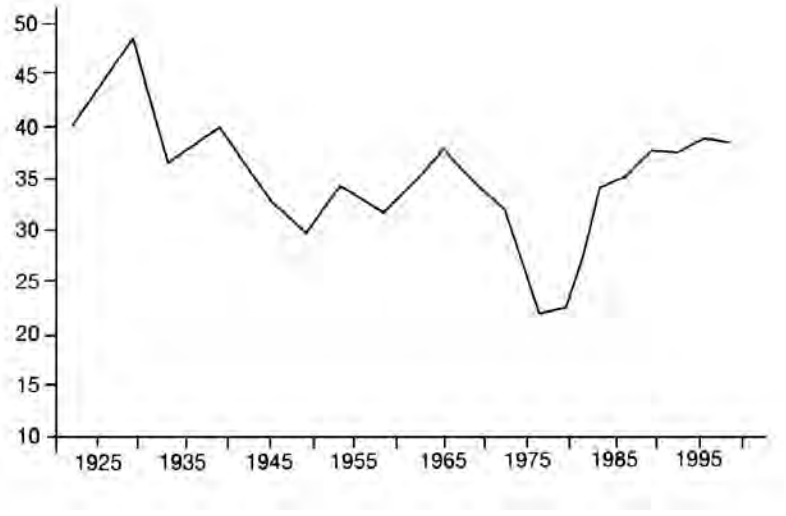

الشكل 2.1 انهيار الثروة في السبعينيات: حصة الأصول التي يمتلكها أغنى1% من سكان الولايات المتحدة، 1922 ــ 1998
المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent

أحد الحلول قدمه الانقلاب في تشيلي واستيلاء العسكر على الحكم في الأرجنتين، بتشجيع الطبقات العليا المحلية ودعم الولايات المتحدة. وقد أظهرت التجربة الليبرالية الجديدة في تشيلي لاحقا أن انتعاش التراكم الرأسمالي في ظل الخصخصة القسرية يعود بفوائد وأرباح كبيرة، إذ استفادت الدولة ونخبها الحاكمة، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب، إلى حد بعيد في المراحل الأولى. وكان التفاوت الاجتماعي المطرد وآثار إعادة توزيع الثروة ملمحين بارزين ودائمين في تلك التجربة، بحيث يمكن اعتبارهما سمتين بنيويتين من سمات المشروع الليبرالي الجديد. وهذا تحديدا ما توصل إليه جيرار دومينيل ودومينيك ليفي، بعد تحليل البيانات والمعطيات المتوفرة وإعادة هيكلتها بدقة، في اعتبارهما الليبرالية الجديدة منذ البداية مشروعا لاستعادة السلطة الطبقية. بعد تطبيق السياسات

الليبرالية الجديدة في أواخر السبعينيات، ارتفعت حصة 1% من أعلى أصحاب الدخل في الولايات المتحدة إلى 15% من مجمل الدخل القومي الأميركي في نهاية القرن (وهي نسبة قريبة جدا من حصتها قبل الحرب العالمية الثانية)؛ وازدادت حصة 1.0% من أعلى أصحاب الدخل هؤلاء من 2% عام 1978 إلى 6% من مجمل الدخل القومي الأميركي بحلول عام 1999؛ في حين ارتفعت نسبة متوسط التعويضات الممنوحة للعاملين، مقارنة برواتب كبار المدراء التنفيذيين، من 30 إلى 1 أو أكثر بقليل عام 1970 لتبلغ 500 إلى 1 بحلول عام 2000 (الشكلان 3.1 و4.1). ومع سريان مفعول الإصلاحات الضريبية التي أقرتها إدارة بوش، يبدو من شبه المؤكد أن توزيع الثروة والدخل الآن يجري تركيزه بخطى حثيثة في شرائح المجتمع العليا، لأن ضريبة الممتلكات (ضريبة على الثروة) قيد الإلغاء حاليا على مراحل، كما يجري إلغاء الضرائب على عوائد الدخل من الاستثمارات وأرباح رأس المال، في حين تبقى الضرائب على الأجور والرواتب على حالها[13].

لا تشكل الولايات المتحدة حالة فريدة في هذا السياق، فقد ضاعف 1% من أعلى أصحاب الدخل في بريطانيا أيضا حصتهم من مجمل الدخل القومي، بحيث ارتفعت من 6.5% إلى 13% منذ عام 1982. إذا نظرنا إلى مدى أبعد في هذا السياق، فإننا نلحظ تركيزا استثنائيا للثروة والسلطة في كل مكان في العالم. في روسيا، برزت طبقة اوليغارشية صغيرة وبالغة القوة والتأثير بعد «علاج الصدمة» الليبرالي الجديد في التسعينيات؛ وظهرت تفاوتات هائلة في الدخل والثروة بعد أن تبنت الصين توجهات السوق الحر في ممارساتها الاقتصادية؛ وقلبت موجة الخصخصة في المكسيك عام 1992حظوظ بعض الأفراد (مثل كارلوس سليم)، وقذفت بهم بين ليلة وضحاها إلى لائحة مجلة فورتشن لأثرى أثرياء العالم؛ وسجلت

دول أوربا الشرقية، وبلدان كومنولث الدول المستقلة (CIS) بعض أكبر الزيادات... في نسب التفاوت الاجتماعي في تاريخها؛ كما سجلت دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) زيادات كبيرة مماثلة بعد فترة الثمانينيات؛ في حين ارتفعت فجوة الدخل بين خمس سكان العالم في أغنى الدول ونظرائهم في أفقرها من 30 إلى 1 عام 1960، و60 إلى 1 عام 1990، لتصل إلى 74 إلى 1 عام 1997[14]. على الرغم من أن ثمة استثناءات في هذا المنحى (استطاع العديد من دول شرق وجنوب شرق آسيا حتى الآن احتواء تفاوتات الدخل ضمن حدود معقولة، كما هو الحال في فرنسا أيضا ـ انظر الشكل 3.1)، فإن الدلائل تشير بقوة إلى أن التحول الليبرالي الجديد يترافق بطريقة ما، وإلى حد ما، مع استعادة أو إعادة هيكلة سلطة ونفوذ النخب الاقتصادية.

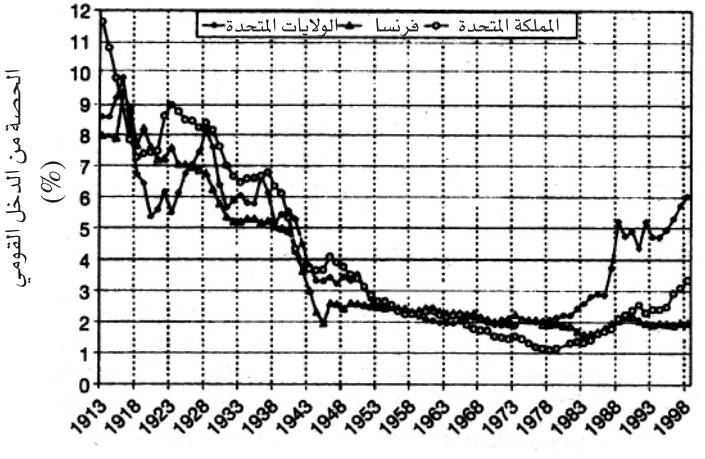

الشكل 3.1 استعادة السلطة الطبقية: حصة الدخل القومي التي يمتلكها 0.1% من أغنى سكان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، 1913 ـــ 1998

المصدر: Task Force on Inequality and American Democracy, American Democracy in an Age of Rising Inequality

يمكننا، إذن، تأويل الليبرالية الجديدة باعتبارها مشروعا طوباويا يهدف إلى تحقيق مخطط نظري لإعادة تنظيم الرأسمالية العالمية، أو مشروعا سياسيا لإعادة توطيد الشروط الملائمة لتراكم رأس المال واستعادة سلطة النخب الاقتصادية. فيما يلي، سوف أجادل في أن المشروع الثاني كان المشروع المهيمن، فالليبرالية الجديدة لم تكن على درجة كبيرة من الكفاءة في إعادة تفعيل التراكم الرأسمالي العالمي، لكنها نجحت إلى حد بعيد في استعادة، أو في بعض الحالات (كروسيا والصين) تشكيل، سلطة النخبة الاقتصادية. والنتيجة التي أخلص إليها أن الطوباوية النظرية في الطرح الليبرالي الجديد عملت، بالدرجة الأولى، كنظام تبرير وشرعنة لكل ما يجب فعله لتحقيق هذا الهدف. كذلك تشير الدلائل إلى حقيقة أنه عندما تتعارض المبادئ الليبرالية الجديدة مع الحاجة إلى استرجاع أو توطيد وإدامة سلطة النخبة، فإنه غالبا ما يتم التخلي عن تلك المبادئ أو ليها إلى درجة يستحيل التعرف عليها. هذا لا ينكر بحال من الأحوال قدرة الأفكار على العمل كقوة فاعلة لإحداث التغيير التاريخي ـ الجغرافي، لكنه يشير إلى التوتر الخلاق بين قوة الأفكار الليبرالية الجديدة والممارسات الفعلية لليبرالية الجديدة، التي حولت طرائق عمل الرأسمالية العالمية في العقود الثلاثة الماضية.

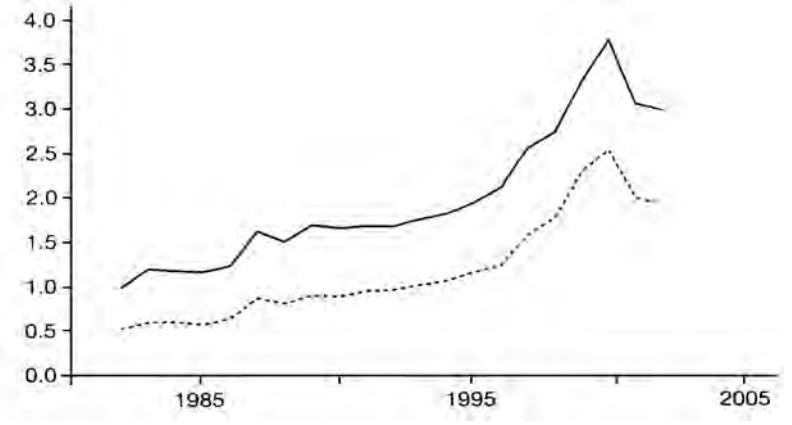

ـــــ مجموع أجور الفئة 10 .... مجموع أجور الفئة 50
– – مجموع أجور الفئة 100 ـ . ـ متوسط مجموع أجور الفئة 100

تظهر المنحنيات البيانية الثلاثة الأولى أجور كبار المدراء التنفيذيين تبعاً لمرتبتهم في هرمية التعويضات والأجور ـ المرتبة العاشرة والمرتبة الخمسون والمرتبة المئة.

ويظهر المنحني البياني الآخر (–.–.–.) ارتفاع متوسط أجور أعلى مائة من كبار المدراء التنفيذيين في تراتبية التعويضات. لاحظ أن 1.000 تعني ألف ضعف متوسط الأجور في الولايات المتحدة.

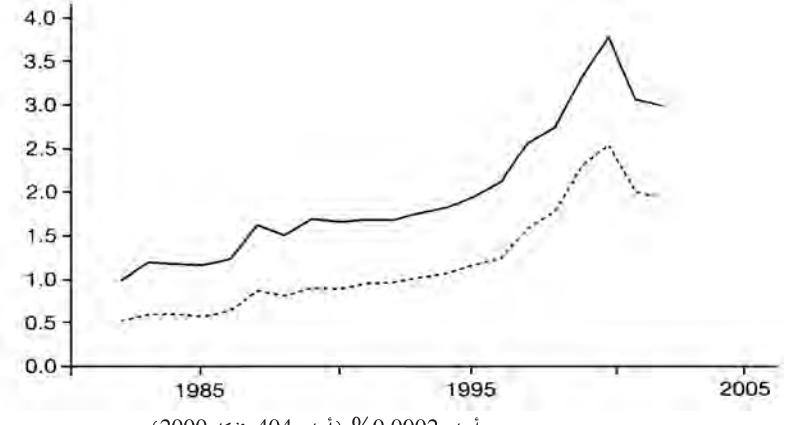

ـــــ أعلى 0.0002% (أعلى 404 في كل 2000)
..... أعلى 0.00005% (أعلى 101 في كل 2000)

الشكل 4.1 : تركز الثروة والدخل في الولايات المتحدة: تعويضات كبار المدراء التنفيذيين مقابل متوسط الأجور في الولايات المتحدة، 1970ـــ 2003. وحصص أغنى العائلات من الثروة القومية، 1982 ـــ 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends».

صعود النظرية الليبرالية الجديدة

بقيت الليبرالية الجديدة لمدة طويلة كامنة في أجنحة وثنايا السياسة العامة، ترياقا محتملا للتهديدات التي يواجهها النظام الاجتماعي الرأسمالي، وعلاجا لمشكلات الرأسمالية عموما. في عام 1947، تجمعت فئة نخبوية صغيرة من الأنصار المتحمسين ـ جلهم أكاديميون اقتصاديون ومؤرخون وفلاسفة ـ حول الفيلسوف السياسي النمساوي الشهير فريدريك فون هايك، بهدف تأسيس «جمعية مونت بيليران» (التي حملت اسم المنتجع السويسري حيث التقوا للمرة الأولى، وضمن قائمة الوجهاء لودفيغ فون ميسز، والاقتصادي ملتون فريدمان، وحتى الفيلسوف الشهير كارل بوبر لمدة من الزمن). قال الإعلان التأسيسي للجمعية ما يلي:

إن القيم المركزية للحضارة في خطر. لقد غابت لتوها الشروط الجوهرية للحرية والكرامة الإنسانية على امتداد مساحات شاسعة من سطح الأرض، وتتعرض في مناطق أخرى لتهديد دائم من تطور النزعات السائدة في السياسية الراهنة. إن وضع الفرد والجماعة الطوعية تقوضهما باطراد امتدادات السلطة الاعتباطية. حتى حرية التفكير والتعبير، وهي أثمن ما يمتلكه الإنسان الغربي، يتهددها انتشار عقائد تدعي فضيلة التسامح عندما تكون في موقع الأقلية، في حين لا تنشد في الحقيقة إلا الوصول إلى موقع السلطة، الذي تستطيع فيه قمع وإلغاء كل الآراء الأخرى عدا رأيها.

تؤمن الجماعة أن هذه التطورات نشأت في ظل تنامي مفهوم للتاريخ ينكر كل المعايير الأخلاقية المطلقة، وفي ظل تزايد نظريات تشكك في

جدوى وجاذبية حكم القانون. كما تؤمن أن هذه النزعات ترعرعت في ظل انحطاط الإيمان بالملكية الفردية والسوق التنافسية؛ فبدون انتشار القدرة والمبادرة المرتبطتين بهاتين المؤسستين، يصعب تخيل مجتمع يمكن فيه عمليا صون الحرية والحفاظ عليها[15].

اعتبر أعضاء الجماعة أنفسهم «ليبراليين» (بالمفهوم الأوربي التقليدي)، بسبب التزامهم الأساس بمثل الحرية الشخصية. وتشير تسميتهم بالليبراليين الجدد إلى ولائهم لمبادئ السوق الحر في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بفضل أعمال الفرد مارشال، ووليام ستانلي دجيفونز، وليون ولراس)، والتي أزاحت النظريات الكلاسيكية لآدم سميث، وديفد ريكاردو، وبالطبع، كارل ماركس. لكنهم مع ذلك تمسكوا برأي آدم سميث في أن يد السوق الخفية تبقى الأداة المثلى لحشد حتى أخس الغرائز الإنسانية، كالطمع والشره وشهوة المال والثروة، وتسخيرها لخدمة الجميع. لذلك بقيت العقيدة الليبرالية الجديدة شديدة العداء لنظريات الدولة التدخلية، كنظرية جون مانيارد كينز، التي برزت في الثلاثينيات ردا على أزمة الكساد الكبير. وكان الكثير من صناع السياسة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتطلعون إلى النظرية الكينزية كدليل عمل يساعدهم في السيطرة على الركود الاقتصادي والتحكم بدورة العمل. كما عارض الليبراليون الجدد بعنف أكبر نظريات تخطيط الدولة المركزي، كتلك التي قدمها اوسكار لانغ، والقريبة من التقليد الماركسي. حاجج الليبراليون الجدد في أن قرارات الدولة لابد وأن تكون منحازة سياسيا، تبعا لمدى قوة جماعات الضغط والمصالح المعنية (كنقابات العمال، وحماة البيئة،

وجماعات الضغط التجارية)، وأن قراراتها في شؤون الاستثمار وتراكم رأس المال لا بد وأن تكون خاطئة، لأن المعلومات المتاحة للدولة لا يمكن أن تنافس المعلومات المتضمنة في إشارات الأسواق الاقتصادية.

كما بين العديد من المعلقين، لا يعتبر هذا الإطار النظري منطقيا ومتماسكا كلية[16]. فالصرامة العلمية لاقتصادها الكلاسيكي الجديد لا تتعايش بسهولة مع التزام الليبرالية الجديدة بمثل الحرية الفردية، ولا تتناسب ريبتها المفترضة بكل أشكال سلطة الدولة مع الحاجة إلى دولة قوية، وقسرية إن اقتضت الحاجة، تدافع عن حقوق الملكية الخاصة، والحريات الفردية، وحرية الإبداع والمغامرة التجارية. كذلك تبين خدعتها القانونية، باعتبارها الشركات الكبيرة بمثابة أفراد أمام القضاء، تحيزها وتحاملها، إلى درجة تحول «القيمة الأسمى للفرد» قبل كل شيء آخر ـ وهي عقيدة جون د. روكفلر الشخصية، المنقوشة على حجر مهيب في مركز روكفلر في مدينة نيويورك ـ إلى مفارقة مضحكة. هناك أيضا، كما نرى لاحقا، ما يكفي من التناقضات في الموقف الليبرالي الجديد لجعل الممارسات الناجمة عنه (في قضايا مثل سلطة الاحتكار وإخفاقات السوق) أبعد ما تكون عن الطهرانية الظاهرية للعقيدة الليبرالية الجديدة. لذلك يتحتم علينا توخي الحذر والانتباه إلى التوتر القائم بين النظرية الليبرالية الجديدة وذرائعية ممارساتها الفعلية على أرض الواقع.

جادل فون هايك، مؤلف دستور الحرية وغيره من النصوص المفتاحية في الفكر الليبرالي الجديد، بحكمة وتبصر واضحين، في أن المعركة على الأفكار هي المعركة الأساس، وأن النصر فيها قد يستغرق جيلا على أقل تقدير، لا تحارب فيه الليبرالية الماركسية فحسب، بل أيضا الاشتراكية،

وتخطيط الدولة المركزي، والتدخلية الكينزية. مع مرور الزمن، اكتسبت جماعة مونت بيليران دعما ماليا وسياسيا كبيرا. في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، عملت فئة من الأثرياء ورؤساء الشركات، المعادية حتى العظم لكل أشكال تدخل الدولة والتنظيم وحتى التعاون الدولي، على تأسيس معارضة منظمة لما رأت أنه ظهور إجماع في الرأي على السعي لإقامة اقتصاد مختلط. وفي خشيتها من مخاطر الآثار السياسية الناجمة عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي، وعن الاقتصاد الموجه الذي نشأ داخل الولايات المتحدة في أثناء مدة الحرب العالمية الثانية، كانت على استعداد لتبني أي شيء، من المكارثية إلى مؤسسات البحث الليبرالية الجديدة، لحماية وتعزيز سلطتها في مرحلة ما بعد الحرب. مع ذلك، بقيت هذه الحركة على هامش التأثيرين السياسي والأكاديمي، إلى حين قدوم سنوات القلق والاضطراب في السبعينيات. عندها بدأت الحركة تنتقل إلى مركز الأحداث، خصوصا في الولايات المتحدة وبريطانيا، برعاية مراكز أبحاث متعددة وجيدة التمويل (معظمها فروع لجمعية مونت بيليران، مثل «معهد الشؤون الاقتصادية» [The Institute of Economic Affairs] في لندن و«مؤسسة التراث» [The Heritage Foundation] في واشنطن)، وعبر تأثيرها المتعاظم في المؤسسات الأكاديمية، خصوصا في جامعة شيكاغو، حيث كان ملتون فريدمان الشخصية المهيمنة. حظيت النظرية الليبرالية الجديدة باحترام أكاديمي واسع بعد منح فون هايك جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974، وبعده ملتون فريدمان عام 1976. على الرغم من أن لهذه الجائزة هالة العظمة المحيطة باسم نوبل، فلا علاقة لها بباقي جوائز نوبل التي توزعها الأكاديمية السويدية، بل تقع تحت السيطرة

المحكمة لنخبة أصحاب البنوك السويديين. في كل الأحوال، بدأت النظرية الليبرالية الجديدة تمارس تأثيرا عمليا، خصوصا في تمظهراتها النقدية، في العديد من ميادين السياسة. على سبيل المثال، خلال رئاسة كارتر، برزت مقولة تحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة كأحد الحلول لحالة «الركود التضخمي» المزمنة التي عمت الولايات المتحدة طيلة السبعينيات. لكن التعزيز الدراماتيكي لقوة الليبرالية الجديدة كعقيدة اقتصادية ناظمة للسياسة العامة على مستوى الدولة في العالم الرأسمالي، حدث فعليا في بريطانيا والولايات المتحدة عام 1979.

في شهر أيار/ مايو ذلك العام، انتخبت مارغريت تاتشر في بريطانيا، بتفويض قوي لإصلاح الاقتصاد. وتحت تأثير كيث جوزف ـ وهو شخص فاعل جدا وسجالي وخبير ملتزم في الشؤون العامة، يرتبط بصلات قوية مع «معهد الشؤون الاقتصادية» ذي التوجهات الليبرالية الجديدة ـ أقرت تاتشر بوجوب التخلي عن الكينزية، وضرورة اعتماد الحلول النقدية «لجهة العرض»، علاجا جذريا لحالة «الركود التضخمي» التي سادت الاقتصاد البريطاني في السبعينيات. أدركت تاتشر أن هذا يعني ثورة حقيقية في السياسات المالية والاجتماعية، وسارعت إلى إبداء تصميم شرس على إنهاء مؤسسات وسياسات الدولة الاشتراكية الديمقراطية، التي تعززت في بريطانيا بعد عام 1945. استتبع ذلك مواجهة سلطة نقابات العمال؛ والهجوم على كل أشكال التكافل الاجتماعي التي تعيق المرونة التنافسية (كتلك التي يجري التعبير عنها من خلال الإدارة المحلية، بما فيها سلطة العديد من المهنيين وجمعياتهم)؛ وتفكيك دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية أو تخفيف الالتزام بها؛ وخصخصة المشاريع العامة (بما فيها المشاريع الاجتماعية للإسكان)؛ وتخفيض الضرائب؛ وتشجيع المبادرة في

مجال التجارة والأعمال، وإيجاد مناخ عمل مؤات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع (خصوصا من اليابان). قالت تاتشر بعبارتها الشهيرة: «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع؛ هناك فقط أفراد رجال ونساء، لا غير» ـ ثم أضافت لاحقا، «وأسرهم». لذلك يجب حل صيغ وأشكال التكافل الاجتماعي كافة لمصلحة الفردانية، والملكية الخاصة، والمسؤولية الشخصية، وقيم الأسرة. لقد كان الهجوم الإيديولوجي المنبثق عن الخطاب التاتشري على كل هذه الجبهات عنيفا ولاهوادة فيه[17]، «فالاقتصاد هو الطريق»، قالت تاتشر، «لكن الهدف تغيير الروح». وقد استطاعت تغييرها، وإن يكن بطرائق ليست بأي معيار شاملة أو كاملة، ناهيك بخلوها من التكاليف السياسية الباهظة.

في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 1979، قام بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي في مدة حكم كارتر، بهندسة تحول جائر في السياسة النقدية الأميركية[18]، تخلت فيه الدولة الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة عن التزاماتها بعيدة الأمد بمبادئ «الاتفاق الجديد». وهذا يعني عموما ترك السياسات النقدية والمالية الكينزية، التي تسعى إلى تحقيق العمالة الكاملة كهدف مفتاحي، وتبني سياسة بديلة مصممة للقضاء على التضخم بأي ثمن، ودون النظر إلى ما قد يترتب عنها من تبعات بالنسبة للعمالة. بأمر من بنك الاحتياطي الفدرالي، قفز معدل الفائدة الحقيقي إلى الجانب الإيجابي، بعد أن كان في معظم الأحيان سلبيا خلال السبعينيات، حين بلغت نسبة التضخم عددا مزدوج الأرقام (الشكل 5.1). بين عشية وضحاها ارتفعت القيمة الاسمية لمعدلات الفائدة، وبعد عدة تقلبات صعودا وهبوطا، استقرت في شهر تموز/ يوليو عام 1981 قرب نسبة 20%. وهكذا بدأ «الركود الاقتصادي الطويل والعميق، الذي أفرغ المعامل، وحطم سلطة النقابات في الولايات

المتحدة، ودفع الدول المدينة إلى حافة الإفلاس، وبدأ عهد التكيف البنيوي الطويل»[19]. جادل فولكر بأن ذلك كان السبيل الوحيد، للخروج من أزمة «الركود التضخمي» المدمرة، التي عصفت بالاقتصاد الأميركي، وبالقسم الأكبر من الاقتصاد العالمي، طيلة السبعينيات.

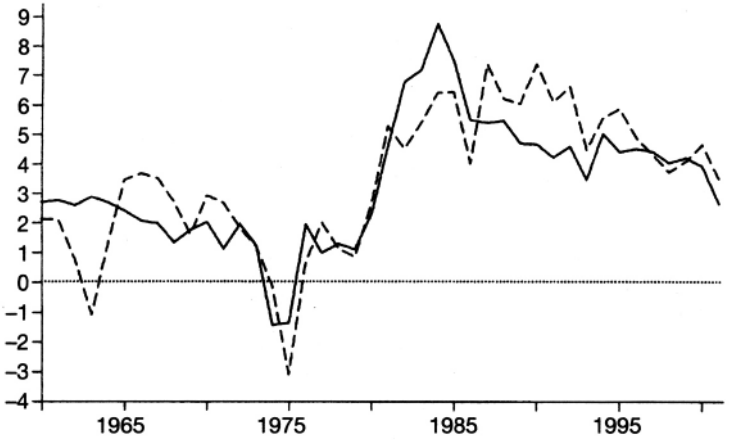

ـــ الولايات المتحدة
-- فرنسا

الشكل 5.1 «صدمة فولكر»: تحركات معدل الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة وفرنسا، 1960 ـ 2001

المصدر: Dumenil and Levy, Capital Resurgent.

ينبغي تأويل «صدمة فولكر»، كما اصطلح على تسميتها منذ ذلك التاريخ، باعتبارها شرطا ضروريا، وإن لم يكن كافيا، لصعود الليبرالية الجديدة. فقد شدد العديد من البنوك المركزية لمدد طويلة في الماضي على ضرورة تبني سياسات مالية تضطلع بمسؤولية معالجة التضخم، وتكون أقرب إلى النظرية النقدية منها إلى العقيدة الكينزية. في ألمانيا الغربية تحديدا،

نشأت تلك السياسات عن الذكريات التاريخية المؤلمة لأزمة التضخم في العشرينيات، التي انفلتت من عقالها فدمرت جمهورية فايمر (ومهدت الطريق أمام صعود الفاشية)، ومن ثم أزمة التضخم الموازية في خطورتها في نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك وضع صندوق النقد الدولي نفسه لزمن بعيد في مواجهة الإفراط بالاقتراض والتسبب بأزمة ديون، فطالب بوضع ـ إن لم يكن فرض ـ قيود مالية وتقشف في الميزانية على الدول العميلة. مع ذلك، في كل هذه الحالات، ترافقت السياسة النقدية مع تقبل مواز لسلطة نقابات عمالية قوية، والتزام سياسي ببناء دولة رفاه ورعاية اجتماعية قوية أيضا. وهكذا لم يعتمد التحول إلى الليبرالية الجديدة على تبني النظرية النقدية فحسب، بل أيضا على توسع السياسات الحكومية في مجالات عديدة أخرى.

كان انتصار ريغان على كارتر حاسما وبالغ الأهمية، على الرغم من أن كارتر كان قد تحول على مضض إلى سياسة إلغاء القيود والضوابط الناظمة (في قطاع النقل البري وشركات الطيران، مثلا) كحل جزئي لأزمة الركود التضخمي. اقتنع مستشارو ريغان تماما بصوابية «العلاج» النقدي الذي وصفه فولكر لانعاش اقتصاد راكد مريض، فدعموه وأعادوا تعيينه في منصبه رئيسا لبنك الاحتياطي الفدرالي. ثم قدمت إدارة ريغان الدعم السياسي المطلوب عبر المزيد من عمليات تحرير الاقتصاد وإلغاء القيود الناظمة، وعبر تخفيض الضرائب، وتقليص الميزانية، وشن هجمات متكررة على سلطة النقابات والمؤسسات المهنية. تحدى ريغان نقابة عمال مراقبي الحركة الجوية (PATCO) في إضراب مرير وطويل عام 1981، الأمر الذي اعتبر إشارة هجوم شامل على سلطات العمل المنظم بأشكالها كافة، تحديدا في فترة الركود الاقتصادي التي ولدتها سياسات فولكر،

وأدت إلى معدلات بطالة عالية (بلغت 10% أو أكثر). والمعروف أن نقابة مراقبي الحركة الجوية لم تكن نقابة عمال عادية، بل جمعية حرفيين مهرة من ذوي الياقات البيضاء، وبالتالي مثال التنظيم النقابي للطبقات الوسطى لا العاملة. كانت الآثار على وضع العمل والعمال دراماتيكية في كل الميادين، ولعل خير ما يمثل ذلك حقيقة أن الحد الفدرالي الأدنى للأجور، الذي كان يوازي خط الفقر عام 1980، انخفض بنسبة 30% أدنى من ذلك المستوى بحلول عام 1990. لقد بدأ جديا الانحدار الحاد والطويل في مستويات الأجور الحقيقية.

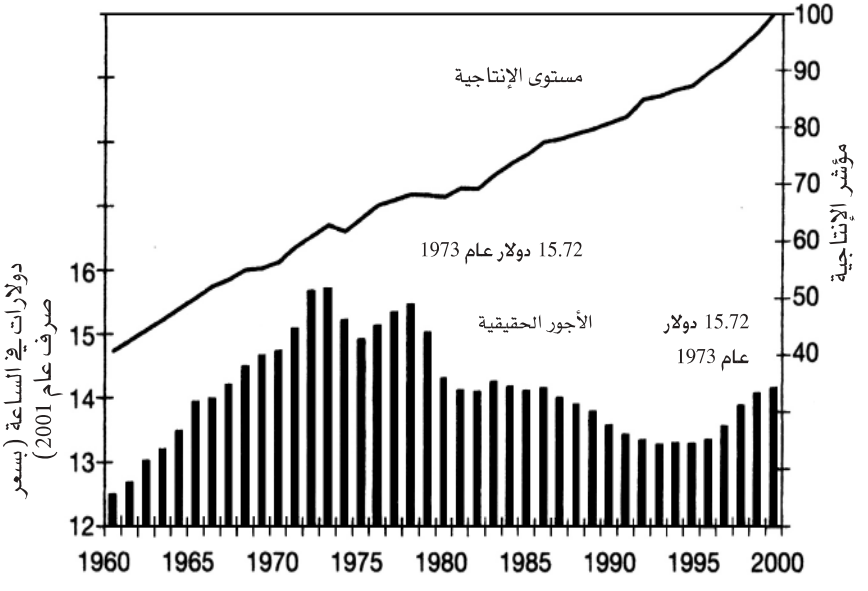

الشكل 6.1: الهجوم على القوى العاملة: الإنتاجية والأجور الحقيقية في الولايات المتحدة، 1960 - 2000

المصدر: Pollin, Contours of Descent

وصلت الحملة ضد الحكومة الكبيرة مستويات متصاعدة باطراد مع تعيين ريغان في مواقع السلطة مسؤولين عن قضايا مهمة، مثل الصحة والسلامة المهنية وتنظيم البيئة. كما أدى تحرير كل شيء من الضوابط والقيود، بدءا بشركات الطيران والاتصالات وانتهاء بقطاع التمويل، إلى فتح مناطق وآفاق جديدة أمام نفوذ ومصالح الشركات الكبيرة والقوية، في سوق اقتصادي مطلق الحرية وخال من أي عوائق. عمليا، دعم تخفيض الضرائب على الاستثمار حركة رأس المال، بعيدا عن سلطة النقابات في مناطق شمال شرق وغرب الوسط الأميركي، وحوله إلى المناطق الجنوبية والغربية قليلة التنظيم والبعيدة عن سلطة النقابات. وبدأ الرأسمال المالي ينظر بازدياد إلى الخارج، بحثا عن معدلات عوائد أعلى. وشاع على نطاق أوسع بكثير تفكيك الصناعات في الداخل، وأخذ عملية الإنتاج برمتها خارج حدود الولايات المتحدة. وأصبح السوق الاقتصادي، الذي جرى توصيفه إيديولوجيا بالسبيل الوحيد لرعاية التنافسية والابتكار، أداة لتعزيز سلطة الاحتكار. كما انخفضت الضرائب على الشركات الكبيرة بشكل دراماتيكي، وانخفض معدل الضريبة الشخصية للشريحة الأعلى دخلا من 70% إلى 28%، فيما اعتبر «أكبر تخفيض ضريبي في التاريخ» (الشكل 7.1).

وهكذا بدأ التحول الحاسم نحو قدر أكبر من التفاوت الاجتماعي، ونحو استعادة القوة الاقتصادية للطبقة العليا.

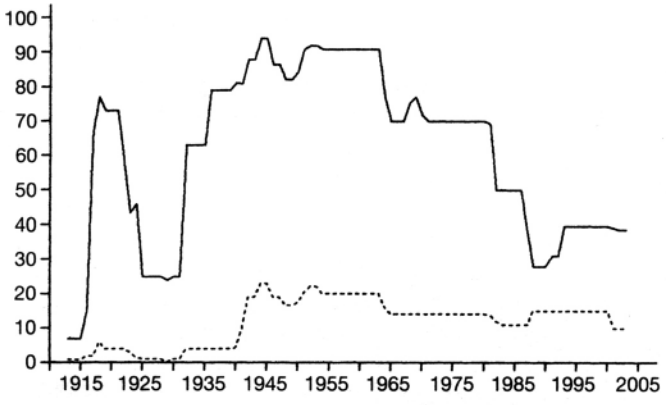

ـــــ معدل ضرائب الفئة الأعلى
.... معدل ضرائب الفئة الأدنى

الشكل 7.1 الثورة الضريبية للطبقة العليا: معدلات الضرائب للفئتين الأعلى والأدنى في الولايات المتحدة، 1913 ـ 2003

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Income Trends»

كان ثمة تحول مرافق آخر دفع أيضا باتجاه الليبرالية الجديدة في السبعينيات. لقد وضع الارتفاع الحاد في أسعار النفط، إثر الحظر الذي فرضته دول منظمة أوبيك عام 1973، كما هائلا من القوة المالية بتصرف العديد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج. ونحن نعرف الآن، من تقارير الاستخبارات البريطانية، أن الولايات المتحدة كانت تستعد جديا لغزو تلك الدول عام 1973، لإعادة تدفق النفط وتخفيض أسعاره. كما نعرف أن تلك الدول وافقت آنذاك، ربما تحت الضغط العسكري، إن لم يكن تحت التهديد الأميركي المباشر والمفتوح، بإعادة تدوير كل دولاراتها النفطية عبر بنوك الاستثمار في مدينة نيويورك[20]. فجأة وجدت تلك البنوك نفسها قابضة على ودائع مصرفية هائلة، وكان لا بد لها من

إيجاد سوق تصريف مربحة لاستثماراتها. لم يكن خيار الاستثمار داخل الولايات المتحدة مجديا، نظرا لحالة الكساد الاقتصادي التي عاشتها منتصف السبعينيات، وانخفاض معدلات العوائد على الأرباح. كان لا بد من البحث عن فرص أكثر ربحية في الخارج. وكان الاستثمار في الدول والحكومات يبدو الرهان الأكثر أمانا، لأن «الدول والحكومات لا تختفي ولا تتحرك»، كما قال والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك»، في عبارته الشهيرة. في العالم الثالث تحديدا، كان هناك الكثير من الحكومات المعدمة والتواقة إلى الاقتراض، لكن حدوث ذلك ارتهن بحرية الدخول إليها، وتحقيق حد معقول من الظروف الآمنة للإقراض. لذلك تطلعت بنوك الاستثمار في نيويورك إلى التقاليد الإمبريالية الأميركية في استخدام القوة لفتح فرص استثمارات جديدة، وحماية عملياتها الخارجية.

كان التقليد الإمبريالي الأميركي قيد التشكل منذ أمد بعيد، وكان يحاول إلى حد كبير تعريف هويته مقارنة بالتقاليد الإمبريالية الفرنسية والبريطانية والهولندية وغيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية[21]. في أواخر القرن التاسع عشر عبثت الولايات المتحدة بتجارب الفتوحات الاستعمارية، لكنها طورت في القرن العشرين نظاما إمبرياليا أكثر انفتاحا وبدون مستعمرات. قامت الحالة النموذجية في نيكاراغوا في العشرينيات والثلاثينيات، عندما انتشرت قوات المارينز لحماية المصالح الأميركية، لكنها وجدت نفسها متورطة في حرب عصابات طويلة وصعبة مع حركة تمرد قادها ساندينو. كان الحل إيجاد رجل محلي قوي ـ في هذه الحالة سوموزا ـ وتقديم العون الاقتصادي والدعم العسكري له ولعائلته وحلفائه الأقربين، بحيث يستطيعون مراكمة قدر معتبر من الثروة

والسلطة لأنفسهم، ويستطيعون بالتالي قمع أو شراء المعارضة. لقاء ذلك، عليهم التعهد بإبقاء بلدهم على الدوام مفتوحا أمام عمليات رأس المال الأميركي، ودعم مصالح الولايات المتحدة، أو الدفاع عنها وتعزيزها، بالقوة إن لزم الأمر، سواء داخل الدولة أم في المنطقة (في حالة نيكاراغوا، أميركا اللاتينية) برمتها. كان هذا النموذج الذي جرى اعتماده وتعميمه بعد الحرب العالمية الثانية، خلال مرحلة تصفية الاستعمار العالمي، التي فُرضت على القوى الأوروبية بإصرار أميركي. على سبيل المثال، قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بهندسة الانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدق المنتخبة ديمقراطيا، ونصبت مكانه شاه إيران، الذي منح الشركات الأميركية عقود الاستثمارات النفطية (ولم يرجع الأصول التي أممها مصدق إلى الشركات البريطانية)، وأصبح أيضا أحد حراس المصالح الأميركية المفتاحيين في المنطقة النفطية من الشرق الأوسط.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انفتح القسم الأكبر من العالم غير ـ الشيوعي أمام الهيمنة الأميركية بتكتيكات من هذا النوع. كما أصبحت هذه الطريقة المختارة لمحاربة خطر الشيوعية وحركات التمرد والثورة، الأمر الذي استتبع اعتماد الولايات المتحدة إستراتيجية معادية للديمقراطية (وحتى أكثر عداء للأنظمة الجماهيرية والاشتراكية/ الشيوعية)، ووضعها أكثر فأكثر في تحالف مع الديكتاتوريات العسكرية القمعية والأنظمة الاستبدادية (وقد تجلى ذلك بأوضح صورة في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية). وتظهر القصص التي أوردها جون بيركنز في كتابه اعترافات قاتل اقتصادي مأجور، وهي مليئة بالتفاصيل البشعة والمقززة، كيفية حدوث ذلك وتواتره المتكرر. أصبحت مصالح الولايات

المتحدة، بالتالي، أكثر ـ لا أقل ـ عرضة للتهديد في الصراع ضد الشيوعية العالمية. ففي حين استطاعت الولايات المتحدة بسهولة شراء موافقة النخب المحلية الحاكمة، فإن الحاجة إلى قمع وإكراه المعارضة أو الحركات الديمقراطية الاشتراكية (كحركة أليندي في تشيلي) ربطت الولايات المتحدة بتاريخ طويل من العنف الخفي ضد الحركات الشعبية في معظم أرجاء العالم النامي.

جرى تبديد الفائض المالي قيد التدوير عبر بنوك الاستثمارات في نيويورك على مثل هذه المجالات في مختلف أنحاء العالم. قبل عام 1973، كانت معظم الاستثمارات الأميركية ذات طابع مباشر، تهتم أساسا باستغلال الموارد والثروات الخام (النفط والمعادن والمنتجات الزراعية والمواد الخام) أو رعاية أسواق اقتصادية معينة (في قطاع الاتصالات أو صناعة السيارات، إلخ..) في أوربا وأميركا اللاتينية. كانت بنوك نيويورك الاستثمارية نشطة على الدوام عالميا، لكنها بعد عام 1973 أصبحت أكثر نشاطا وفاعلية، وأكثر تركيزا بكثير على إقراض رؤوس الأموال إلى الحكومات الأجنبية[22]. وقد تطلب ذلك تحرير أسواق المال والاعتمادات الدولية، وبدأت الحكومة الأميركية فعليا دعم وتعزيز هذه الإستراتيجية على الصعيد العالمي خلال السبعينيات. تم تشجيع الدول المعدمة على الاقتراض بكثافة، وإن يكن بأسعار فائدة مواتية لأصحاب البنوك في نيويورك[23]. ونظرا لأن تخصيص القروض كان بالعملة الأميركية، فإن أي ارتفاع طفيف، ناهيك بالارتفاعات الحادة في معدلات الفائدة الأميركية، يمكنه بسهولة دفع الدول الضعيفة إلى حد العجز عن إيفاء الديون، وبالتالي تعريض بنوك الاستثمار في نيويورك لخسائر كبيرة.

جاءت أول حالة اختبار رئيسة من هذا النوع في أعقاب «صدمة فولكر»، حيث تخلفت المكسيك عن سداد ديونها عامي 1982 ـ 1984. استطاعت إدارة ريغان، التي فكرت جديا في عامها الأول بسحب دعمها لصندوق النقد الدولي، إيجاد طريقة جمعت فيها سلطات وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي لحل المشكلة، وذلك بإعادة جدولة الديون لقاء إجراء إصلاحات ليبرالية جديدة. أصبحت هذه طريقة العلاج المعيارية فيما أسماه ستيغلتز عام 1982 «تطهير» صندوق النقد الدولي من آثار الكينزية كافة. بعد ذلك، تحول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى مركز ترويج ودعم «أصولية السوق الحر» والعقيدة الليبرالية الجديدة، حيث يطلب من الدول المَدينة، لقاء إعادة جدولة الديون، تنفيذ إصلاحات مؤسساتية، كالخصخصة، وتخفيض الإنفاق على شؤون الرعاية الاجتماعية، ووضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل. وهكذا ابتكرت عبارة «التكييف الاقتصادي البنيوي»، وكانت المكسيك إحدى أوائل الدول التي تم جرها إلى ما سوف يصبح قريبا على امتداد العالم طابورا طويلا من أجهزة الدول الليبرالية الجديدة[24].

لكن الحالة المكسيكية أظهرت بوضوح خلافا مفتاحيا بين الممارسة الليبرالية والليبرالية الجديدة. يتحمل الدائنون الليبراليون الخسائر الناجمة عن قرارات الاستثمار الخاطئة، في حين يستخدم الليبراليون الجدد سلطات الدولة والقوى العالمية لإجبار المدنيين على تحمل تكلفة إعادة دفع الديون، دون النظر إلى ما يترتب عن ذلك من تبعات على مستوى معيشة وصلاح حال السكان المحليين. إذا اقتضى ذلك تسليم الأصول إلى الشركات الأجنبية بأرخص الأسعار، فليكن، مع أن ذلك يتناقض على ما

يبدو مع النظرية الليبرالية الجديدة. كما يبين دومينيل وليفي (في الشكلين 8.1 و9.1)[25]، كانت إحدى النتائج إتاحة الفرصة أمام مالكي رأس المال الأميركيين لاقتطاع معدلات عوائد عالية من بقية دول العالم في الثمانينيات والتسعينيات، بحيث يمكن القول إن استعادة سلطة النخبة الاقتصادية أو الطبقة العليا في الولايات المتحدة وأماكن أخرى في العالم الرأسمالي المتقدم، اعتمدت بشكل كبير على الفوائض المالية المقتطعة من بقية دول العالم، عبر ممارسات التكييف البنيوي والتدفقات المالية الدولية.

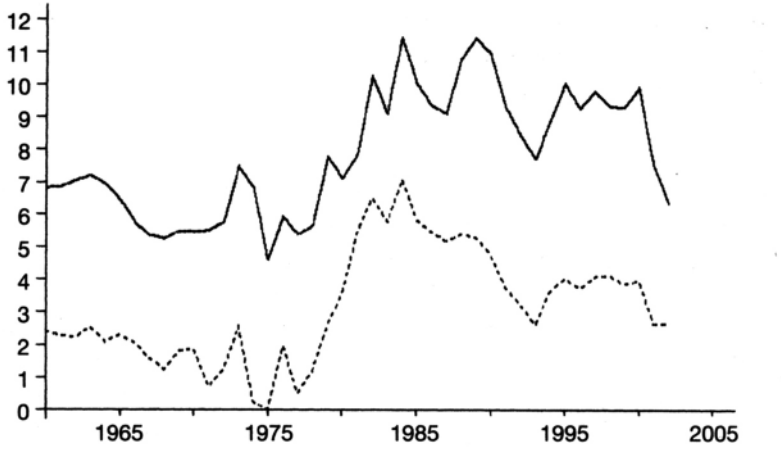

الشكل 8.1 اقتطاع الفوائض من الخارج: معدلات العوائد على الاستثمارات الخارجية والمحلية في الولايات المتحدة، 1960 ـ 2002

المصدر: Dumenil and Levy, «The Economics of US Imperialism»

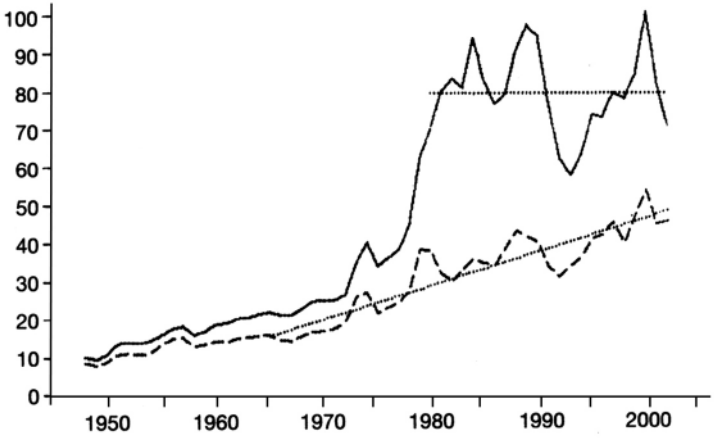

-- أرباح الاستثمار المباشر في الخارج/الأرباح المحلية

الشكل 9ـ1 تدفق العوائد إلى الولايات المتحدة: الأرباح وعوائد رأس المال من بقية دول العالم بالنسبة إلى الأرباح المحلية

المصدر: Dumenil and Levy, «Neoliberal Dynamics: Towards ANew Phase?»

معنى السلطة الطبقية

ما الذي تعنيه بدقة عبارة «طبقية» في هذا السياق؟ لطالما كان المفهوم مبهما (بل حتى مريبا، كما يقول بعضهم). غير أن الليبرالية الجديدة تقتضي إعادة تعريف مفهوم «الطبقة» في كل الأحوال، الأمر الذي يطرح مشكلة عويصة. إذا كانت الليبرالية الجديدة أداة لاستعادة السلطة الطبقية، فينبغي أن نستطيع تحديد القوى الطبقية التي تقف وراءها وتستفيد منها، ويصعب فعل ذلك عندما لا تكون «الطبقة» صيغة اجتماعية

ثابتة. استطاعت الطبقات التقليدية في بعض الحالات الارتباط بقاعدة سلطة متينة ومتساوقة (تنتظم في أحيان كثيرة عبر الأسرة وعلاقات القرابة)، لكن الليبرالية الجديدة ترافقت في حالات أخرى مع إعادة صياغة المكونات التي تشكل الطبقة العليا. هاجمت مارغريت تاتشر، على سبيل المثال، بعض أشكال السلطة الطبقية الراسخة في بريطانيا، فوقفت ضد التقاليد الأرستقراطية التي هيمنت على الجيش والقضاء، وضد النخب الاقتصادية في سوق المال والأعمال في بورصة لندن وفي العديد من المجالات الصناعية، وتحالفت مع الأغنياء الجدد ورجال المال والأعمال المغامرين، الذين تنقصهم الكياسة الإنكليزية المعهودة. لقد دعمت تاتشرهذه الطبقة الجديدة من رجال الأعمال (أمثال ريتشارد برانسون، واللورد هانسن، وجورج سوروس)، واندعمت بدورها في معظم الأحيان من قبلها، فأثارت حفيظة الجناح التقليدي داخل حزبها المحافظ. كذلك أدى الصعود المطرد في قوة وأهمية الخبراء الماليين، وكبار المدراء التنفيذيين في الشركات الكبيرة، إضافة إلى الاندفاعات المحمومة في قطاعات اقتصادية جديدة كلية (مثل الكومبيوتر والإنترنت ووسائل الإعلام وبيع التجزئة)، إلى تغيير موقع وبنية القوة الاقتصادية للطبقة العليا بشكل مهم في الولايات المتحدة. بمعنى آخر، في حين قد تتمحور الليبرالية الجديدة حول استعادة السلطة الطبقية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة إعادة القوة الاقتصادية إلى فئة الأشخاص نفسها.

إن عبارة «طبقة» تعني أشياء مختلفة في أماكن مختلفة، كما تبين الحالتان المتناقضتان في الولايات المتحدة وبريطانيا، بل يُعتقد غالبا في بعض الحالات (داخل الولايات المتحدة، مثلا) أنها لا تعني شيئا على

الإطلاق. بالأضافة إلى ذلك، ثمة تيارات تمايز قوية في مفهوم الطبقة، من حيث تشكيل وإعادة تشكيل الهوية الطبقية، في أجزاء مختلفة من العالم. تركزت القوة الاقتصادية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين، مثلا، بأيدي فئة صغيرة من الأقلية الإثنية الصينية، وكانت سبل اكتساب تلك القوة الاقتصادية (التي تركزت بكثافة في النشاطات التجارية واستتبعت عمليات محاصرة الأسواق[26]) مختلفة تماما عن مثيلتها في أستراليا أو الولايات المتحدة. كما استمد الاوليغارشيون السبعة قوتهم الاقتصادية في روسيا من الصيغة الجديدة والفريدة تماما لجملة الظروف التي نشأت إثر انهيار الاتحاد السوفياتي.

مع ذلك، هناك اتجاهات ونزعات عامة يمكن تحديدها: أولا، الجمع بين امتيازات إدارة وملكية المشاريع الرأسمالية- وقد جرى تقليديا الفصل بينهما- وذلك بدفع تعويضات كبار المدراء التنفيذيين (الإدارة) بواسطة خيارات شراء الأسهم بأسعار مخفضة (حقوق ملكية). تصبح بالتالي قيمة الأسهم والسندات، لا الإنتاج الفعلي، الدليل الذي تهتدي النشاطات الاقتصادية بهديه، وكما تبين لاحقا مع انهيار شركات مثل «إنرون»، قد تصبح إغراءات المضاربة جراء ذلك عارمة إلى درجة تستحيل مقاومتها. النزعة الثانية، تقليص الفجوة التاريخية بشكل دراماتيكي بين فوائد وعوائد أرباح الرأسمال المالي من جهة، وبين الرأسمال الإنتاجي أو الصناعي أو التجاري، الساعي إلى تحقيق الأرباح من جهة ثانية. والمعروف أن هذا الفصل أدى في فترات مختلفة في الماضي إلى صراعات حادة بين الممولين والمنتجين والتجار. في بريطانيا على سبيل المثال، كانت سياسة الحكومة في الستينيات تسعى بالدرجة الأولى إلى تلبية متطلبات

الممولين في بورصة لندن، في أحيان كثيرة على حساب الإضرار بمصالح الصناعة المحلية. وفي الولايات المتحدة، ظهرت على السطح مرارا في فترة الستينيات نزاعات بين شركات التمويل والشركات الصناعية. خلال السبعينيات اختفت معظم تلك الصراعات أو اتخذت أشكالا جديدة، إذ ازدادت باطراد توجهات الشركات الكبيرة نحو التمويل، حتى عندما بقيت منهمكة بالإنتاج، كما في قطاع صناعة السيارات. منذ الثمانينيات تقريبا، لم يعد من غير المألوف أن تعلن الشركات عن خسائر في الإنتاج تعوضها أرباح العمليات المالية (التي شملت كل شيء تقريبا، من عمليات الإقراض والتأمين إلى المضاربة بأسعار العملات المتقلبة وأسواق الأسهم والبضائع آجلة التسليم). ووحدت عمليات الدمج في مختلف القطاعات بين فعاليات الإنتاج والتجارة والتمويل والمقاولة بالعقارات والأملاك الثابتة، بطرق جديدة ولدت شركات وتكتلات متنوعة الخدمات. عندما غيرت شركة «يو. إس. ستيل» («فولاذ الولايات المتحدة») اسمها إلى «يو. إس.إكس» («USX» «الولايات المتحدة X»)، واشترت استثمارات كبيرة في قطاع التأمين، سُئل رئيس مجلس إدارتها، جيمز رودريك، «ما معنى حرف X»، فأجاب ببساطة: «X يعني المال»[27].

ارتبط كل ذلك باندفاع قوي في نشاط وسطوة عالم المال. ومع الازدياد المطرد في تحررها من القيود والعوائق الناظمة التي حددت حتى ذلك الوقت مجال عملها، ازدهرت الفعاليات المالية بشكل غير مسبوق، وشملت في النهاية كل الميادين. فقد عمت موجة ابتكارات مختلف أشكال الخدمات المالية، ولم ينتج عنها أنظمة اتصالات داخلية أكثر تطورا على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضا أنواع جديدة من الأسواق المالية تقوم على

ضمانات القروض والأصول والاشتقاقات ومختلف صيغ التجارة الآجلة. لقد أصبحت الليبرالية الجديدة تعني، باختصار، تمويل كل شيء، الأمر الذي عمق سيطرة المال على مجالات الاقتصاد كافة، وعلى أجهزة الدولة، على الحياة اليومية أيضا، كما بين راندي مارتن[28]. كذلك أدخلت الليبرالية الجديدة سرعة متزايدة في العلاقات التبادلية بين مختلف أرجاء العالم. بدون أدنى شك كان ثمة تحول في موازين القوى من عالم الإنتاج إلى عالم المال، ولم تعد الزيادات في القدرة الصناعية تعني بالضرورة زيادة معدلات دخل الفرد، كما هو الحال في ازدياد تركيز وكثافة الخدمات المالية. لذلك أصبح دعم المؤسسات المالية، وتعزيز مصداقية النظام المالي، الاهتمام المركزي لمجموع الدول الليبرالية الجديدة (مثل المجموعة التي تضم في عضويتها أغنى دول العالم وتعرف باسم «السبع العظام»). في حال حدوث نزاع متخيل بين شارع المال في «وول ستريت» وشارع الصناعة والأعمال في «مين ستريت»، فالأفضلية دائما للأول، مما يعني قيام احتمال حقيقتي بأن تكون أوضاع المال في وول ستريت على ما يرام، في حين تتدهور أوضاع باقي القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة (وبقية دول العالم)، وهذا تحديدا ما حدث في سنوات عدة، خصوصا في التسعينيات. إن الشعار الذي ارتفع كثيرا في الستينيات: «ما ينفع شركة جنرال موترز ينفع أميركا»، تغير جذريا؛ ليصبح في التسعينيات: ما ينفع وول ستريت وحده المهم.

يمكن القول، إذن: إن أحد المراكز الأساسية لتنامي السلطة الطبقية في ظل الليبرالية الجديدة، يتجسد في بروز دور كبار المدراء التنفيذيين، وهم الفاعلون المفتاحيون في مجالس إدارات الشركات الكبيرة، وزعماء الأجهزة المالية والتقنية والقانونية، التي تحيط بالحرم الداخلي للفعاليات

الرأسمالية[29]. مع ذلك، تقلصت إلى حد ما قوة مالكي رأس المال الحقيقيين، حملة الأسهم، ما لم يستطيعوا الحصول على عدد كاف من أصوات أصحاب المصالح يكفي للتأثير في سياسات الشركات. لقد خسر حملة الأسهم الحقيقيون الملايين نتيجة عمليات خداع قام بها كبار المدراء التنفيذيين ومستشاروهم الماليون. كما أتاحت أرباح المضاربات إمكانية جمع ثروات هائلة في مدد قصيرة جدا (والأمثلة على ذلك كثيرة، منها وورن بَفيت وجورج سوروس).

لكن من الخطأ قصر فكرة الطبقة العليا على هذه الفئة وحدها، فانفتاح فرص الابتكار والمغامرة في مجال المال والأعمال، وتوفر هيكليات جديدة للعلاقات التجارية، أفسح المجال أمام ظهور مراحل وعمليات تشكل طبقي جديدة جوهريا. تم جمع ثروات هائلة في قطاعات اقتصادية جديدة، كالتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات (بين غيتس وبول آلن، مثلا)، وفتحت علاقات السوق الجديدة إمكانات واسعة لشراء البضائع بسعر رخيص وبيعها بأسعار باهظة، إن لم يكن فعليا محاصرة أسواق بكاملها، بطرق تسمح بتجميع ثروات هائلة، تمتد أفقيا (كما هو الحال في إمبراطورية روبرت ميردوك الإعلامية العالمية)، أو تتنوع في مختلف مجالات الأعمال، من الإنتاج واستخراج الموارد والثروات، إلى الخدمات المصرفية والمقاولة وتطوير قطاع الأراضي والعقارات وتجارة التجزئة. وقد ترافق ذلك مرارا بقيام علاقات مميزة مع سلطات وأجهزة الدولة، كان لها أيضا دور مفتاحي. رجلا الأعمال الأقرب إلى سوهارتو في إندونيسيا، مثلا، كلاهما قدما فوائد كبيرة لمصالح أسرة سوهارتو المالية، لكنهما استفادا من صلاتهما بأجهزة الدولة لتجميع ثروات هائلة. قيل: إن

أحدهما، «مجموعة سليم»، أصبحت بحلول عام 1997 «أكبر تكتل تجاري تعود ملكيته إلى أشخاص صينيين، بأصول تبلغ قيمتها 20 بليون دولار وحوالي خمس مئة شركة». بدأت المجموعة بشركة استثمارات صغيرة نسبيا، واستطاع كارلوس سليم السيطرة على نظام الاتصالات الذي تمت خصخصته حديثا في المكسيك، فحول شركته إلى إمبراطورية عملاقة، تضم مجموعة تكتلات لا تسيطر فقط على شريحة هائلة من الاقتصاد المكسيكي بل تمتد مصالحها لتشمل قطاعا مهما من تجارة التجزئة في الولايات المتحدة (عبر شركات سيركت سيتي»، و «بارنز» و «نوبل»)، ومختلف أنحاء أميركا اللاتينية[30]. في الولايات المتحدة أيضا، أصبحت عائلة والتون واسعة الثراء مع صعود شركة «وول مارت» إلى موقع الريادة في تجارة التجزئة الأميركية، ولكن تحديدا بعد اتحادها مع خطوط الإنتاج الصينية ومحلات بيع التجزئة في العالم. بلا شك، هناك روابط واضحة بين أنواع النشاطات هذه وعالم المال، لكن القدرة غير المعقولة- ليس فقط على تجميع ثروات شخصية ضخمة، بل أيضا على التحكم في قطاعات اقتصادية واسعة- منحت هؤلاء الأشخاص القلائل سلطة اقتصادية هائلة مكنتهم من التأثير في العمليات السياسية. لذلك لا يبدو مستغربا أن القيمة الصافية لثروات أغنى 358 شخصا في العالم عام 1996 «كانت توازي مجموع دخل 45% من أفقر سكان العالم ـ أي 2.3 بليون نسمة». الأسوأ من ذلك «أن أغنى 200 شخص في العالم ضاعفوا قيمة ثرواتهم الصافية بين أعوام 1994 ـ 1998 لتصل إلى أكثر من تريليون دولار، في حين بلغت قيمة الأصول التي يملكها أغنى ثلاثة بليونيريين في العالم (آنذاك) أكثر من الناتج القومي الإجمالي لأفقر دول العالم النامي، وعدد سكانها البالغ 600 مليون نسمة[31].

ثمة لغز آخر يجب أخذه بالاعتبار في العملية الراديكالية لإعادة تشكيل العلاقات الطبقية. هل لنا أن نعتبر تلك الصيغة الطبقية الجديدة عبر ـ أممية، أم إنها لا تزال قابلة للفهم باعتبارها قائمة حصريا ضمن أطر الدولة ـ الأمة؟ لقد طرح السؤال مرارا، وكثر الجدل حوله، وموقفي تجاهه يتلخص بالآتي: الادعاء بأن الطبقة الحاكمة في أي مكان في العالم حصرت عملياتها في دولة ـ أمة واحدة، وقصرت ولاءاتها لها، قول مبالغ فيه كثيرا من الناحية التاريخية. فالحديث عن طبقة رأسمالية أميركية مقابل طبقة رأسمالية بريطانية أو فرنسية أو ألمانية أو كورية لا يعني الكثير، لأن الروابط الدولية كانت على الدوام وثيقة ومهمة، خصوصا عبر الفعاليات الكولونيالية والكولونيالية الجديدة، والارتباطات عبر-الأممية التي ترجع إلى القرن التاسع عشر، إن لم يكن قبل ذلك. لكن هناك بلا شك توسيع وتعميق للروابط عبر ـ الأممية في طور العولمة الليبرالية الجديدة، ومن الحيوي الاعتراف بهذه الارتباطات وإدراكها. لكن ذلك لا يعني أن الزعماء الأفراد داخل هذه الطبقة لا يلحقون أنفسهم بأجهزة دولة محددة، للحصول على المزايا والحمايات التي توفرها لهم. المكان المحدد الذي يرتبطون به مهم، لكنه ليس أكثر استقرارا وثباتا من النشاطات الرأسمالية التي يتابعونها. روبرت ميردوك، مثلا، بدأ حياته في أستراليا، ثم كثف عملياته في بريطانيا، قبل أن ينتقل نهائيا إلى الولايات المتحدة ويحصل على الجنسية الأميركية (بالتأكيد مع تسريع المراحل). لا يقبع ميردوك فوق أو خارج سلطات دولة محددة، لكنه بالأمارة نفسها يمارس تأثيرا سياسيا معتبرا عبر مصالحه الإعلامية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا على نطاق عالمي. ربما لذلك أجمع كل رؤساء تحرير

صحفه في العالم، البالغ عددهم 247 شخصا، والمفترض أن يكونوا مستقلين، على تأييد الغزو الأميركي للعراق! بشكل عام، يمكن الحديث عن المصالح الطبقية الرأسمالية الأميركية أو البريطانية أو الكورية بصيغة اختزالية، لأن مصالح الشركات المتحدة الكبيرة، كشركات ميردوك أو كارلوس سليم أو مجموعة سليم، تتغذى من أجهزة دولة محددة وترعاها في الآن ذاته، لكن بإمكان كل واحدة منها، وهذا ما تفعله نموذجيا، ممارسة سلطة طبقية في أكثر من دولة واحدة في الوقت نفسه.

في حين أن هذه المجموعة المتفرقة من الأفراد، المتجذرين في الشركات المتحدة وعوالم التجارة والمال والمقاولة، قد لا تتواطأ بالضرورة كطبقة، وفي حين قد تنشأ توترات مألوفة ومتكررة بين أفرادها، فإن لديهم حد معين من تطابق المصالح يدفعهم عموما إلى إدراك الميزات (وحاليا بعض المخاطر) الناجمة عن العولمة. وبفضل منظمات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تتوافر لهؤلاء اليوم سبل تبادل الأفكار والتشاور والاتفاق مع القادة السياسيين، بحيث يمارسون تأثيرا هائلا في شؤون العالم، ويتمتعون بحرية حركة لا يتمتع بها أي مواطن عادي.

فرصة الحرية

تزداد أهمية التاريخ الحالي لليبرالية الجديدة والتشكل الطبقي والتقبل المطرد لأفكار جمعية مون بيليران، باعتارها الأفكار السائدة في زمننا المعاصر، عندما نقرؤه على خلفية الحجج المضادة التي قدمها كارل بولاني عام 1944 (أي قبل تأسيس جمعية مون بيليران بمدة وجيزة). أشار بولا ني إلى أن معنى الحرية في مجتمع مركب، يصبح مشحونا

ومحفوفا بالتناقضات إلى الدرجة نفسها التي تصبح دوافع الفعل في ذلك المجتمع مقنعة وجذابة. هناك بالتالي نوعان من الحرية، يقول بولاني، خيرة وشريرة. من بين الأمثلة على النوع الثاني ذكر بولاني «حرية استغلال الآخر، أو حرية الحصول على أرباح فاحشة دون تحقيق خدمات مكافئة للمجتمع، أو حرية الاستئثار باختراعات التكنولوجيا ومنع استخدامها للصالح العام، أو حرية جني الأرباح من وراء النكبات والكوارث التي يجري افتعالها وهندستها في الخفاء لتحقيق مصالح خاصة». بيد أن «اقتصاد السوق، الذي ازدهرت في ظله هذه الحريات»، أضاف بولاني، «قدم لنا أيضا حريات نثمنها عاليا، كحرية المعتقد، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية تشكيل أحزاب وجمعيات، وحرية اختيار العمل». في حين قد نتعلق بهذه الحريات كغايات بحد ذاتها- والعديد منا لا يزال كذلك بالتأكيد ـ فإنها تبقى إلى حد بعيد «نتاجا فرعيا لقيام النظام الاقتصادي نفسه، الذي يتحمل أيضا وزر الحريات الشريرة»[33]. وتقدم إجابة بولاني على هذه الازدواجية قراءة غريبة، إذا أخذنا بالاعتبار الهيمنة الراهنة للتفكير الليبرالي الجديد:

إن التحول إلى اقتصاد السوق يتيح فرصا كثيرة، إذ يمكنه أن يصبح فاتحة عهد جديد تعمه الحرية بشكل غير مسبوق؛ ويمكن فيه توسيع وإشاعة الحريات القانونية والفعلية أكثر من أي وقت مضى؛ ويمكن للنظم والضوابط الجديدة تحقيق الحرية ليس فقط للأقلية بل للجميع ـ وليس الحرية كحق حصري تابع للامتياز والثروة، وبالتالي ملوث من مصدره، بل حق واجب يتجاوز بمراحل الأطر الضيقة لعالم السياسة، ويدخل في صميم عملية تنظيم المجتمع ذاته. وهكذا تُضاف إلى الحريات والحقوق

المدنية القديمة ذخيرة حريات جديدة تولدها الرفاهية والطمأنينة، اللتان يوفرهما المجتمع الصناعي للجميع. مثل هذا المجتمع قادر على أن يكون عادلا وحرا في آن معا[34].

أشار بولاني إلى أن سبيل الانتقال إلى هذا المستقبل يعترضه ، للأسف، «العائق الأخلاقي» للطوباوية الليبرالية (واقتبس بولاني أكثر من مرة مقولات هايك مثالا نموذجيا لهذا التقليد الطوباوي):

يجري الهجوم اليوم على التخطيط والتنظيم باعتبارهما إنكار للحرية؛ ويجري الإعلان عن أن حرية العمل التجاري والملكية الخاصة أمران جوهريان للحرية؛ ويقال أن لا مجتمع يقوم على أساسين غيرهما يستحق أن يوصف بأنه حر؛ في حين تُدان الحرية التي يخلقها التنظيم باعتبارها لا حرية؛ وتُشجب العدالة والليبرالية وصلاح الحال التي يوفرها التنظيم باعتبارها مجرد تمويه للعبودية[35].

وهكذا «تنحط» فكرة الحرية «إلى مجرد الدفاع عن حرية العمل التجاري،» الذي لا يعني عمليا إلا الدفاع عن «الحرية الكاملة للذين لا يحتاج دخلهم ورفاهيتهم وطمأنيتهم إلى دعم، وإلقاء فتات الحريات إلى باقي البشر، الذين يجهدون في استخدام حقوقهم الديمقراطية عبثا للحصول على ملجأ يقيهم سلطة أصحاب الأملاك». لكن، كما هو الحال دائما، إذا كان «المجتمع لا يقوم بغياب السلطة والإكراه، وليس ثمة عالم لا مكان للسلطة فيه»، كما يؤكد هايك، فإن السبيل الوحيد لتحقيق وتوطيد الرؤية الليبرالية الطوباوية يكمن في القوة والعنف والاستبداد. إن الطوباوية الليبرالية أو الليبرالية الجديدة، برأي بولاني، محكومة بقدر

الاستبدادية أو حتى الفاشية الصريحة التي تحبطها[36]، فعندما تضيع الحريات الخيّرة تحل محلها الحريات الشريرة.

يبدو تشخيص بولاني ملائما بشكل غريب لحالتنا المرضية المعاصرة، إذ يوفر موقعا إستراتيجيا مؤاتيا لفهم نوايا الرئيس بوش، في تأكيده أن «علينا [الولايات المتحدة] كأكبر قوة على وجه الأرض واجب العمل على نشر الحرية». كما يساعد في تفسير أسباب تحول الليبرالية الجديدة إلى هذا الحد من السلطوية والاستبداد والقمعية ومعاداة الديمقراطية، في اللحظة التاريخية نفسها التي «تحمل الإنسانية في يديها فرصة منح الحرية نصرها المبين على أعدائها القدامى»[37]. ويساعدنا أيضا في التركيز على كيفية حصول هذا العدد الكبير من الشركات المتحدة على أرباح خيالية من وراء استغلال نتاجاتها التكنولوجية (مثل أدوية الإيدز) ومنع استخدامها في المجال العام، إضافة إلى استغلالها فواجع الحرب (كما في حالة شركة هالبيرتون) والمجاعة والكوارث البيئية. كذلك يثير المخاوف في احتمال أن تكون هذه النكبات أو شبه النكبات (سباقات التسلح والحاجة إلى مواجهة أعداء حقيقيين ووهميين) تم تدبيرها وهندستها في الخفاء لمصلحة تلك الشركات الكبيرة. كما يجعل من الوضوح بمكان سبب توق أصحاب الثروة والنفوذ إلى دعم بعض مفاهيم الحقوق والحريات لهذا الحد، في سياق سعيهم لإقناعنا بطيبتهم واهتمامهم بشؤون الكون قاطبة. إن ثلاثين سنة من الحريات الليبرالية الجديدة لم تؤد فقط إلى إعادة السلطة لطبقة رأسمالية ضيقة الحدود، بل أنتجت أيضا تكثيفا هائلا لنفوذ وقوة الشركات المتحدة في مجالات الطاقة والإعلام والنقل والصناعات الدوائية وتجارة التجزئة (شركة وول مارت على سبيل المثال)،

بحيث يبدو أن حرية السوق، التي اعتبرها بوش ذروة الطموح الإنساني، ليست في الحقيقة أكثر من أدوات ووسائل ملائمة لنشر سلطة الاحتكارات وثقافة الكوكا كولا في كل مكان، وبلا قيد أو شرط. أضف إلى ذلك أن تأثيرها غير المتكافئ على أجهزة الإعلام والعملية السياسية (بزعامة شركات روبرت ميردوك وشركة فوكس نيوز)، يتيح لهذه الطبقة الحافز والقوة لإقناعنا بأننا جميعا في وضع أفضل من ذي قبل، في ظل الحريات الليبرالية الجديدة. في الواقع، لا بد وأن يبدو العالم مكانا أفضل بالنسبة إلى نخبة تعيش حياتها بدعة ورفاه داخل غيتوياتها المذّهبة، فالليبرالية الجديدة تسبغ حقوقا وحريات على أولئك الذين، كما قد يقول بولاني، «لا يحتاج دخلهم ورفاههم وطمأنينتهم إلى دعم»، وتترك الفتات لبقيتنا. كيف تأتى «لبقيتنا»، إذن، الإذعان بمثل تلك السهولة إلى هذا الوضع؟

2

بناء القبول والإذعان

كيف تحققت الليبرالية الجديدة، ومَنْ حققها؟ في دول مثل تشيلي والأرجنتين في السبعينيات، تبقى الإجابة بسيطة بقدر ماهي سريعة وأكيدة ووحشية: انقلاب عسكري تدعمه الطبقات العليا التقليدية (بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة)، يتلوه قمع عنيف لمختلف أشكال التضامن الناشئة داخل الحركة العمالية والحركات الاجتماعية المدينية، التي تهدد سلطتها. لكن الثورة الليبرالية الجديدة، المنسوبة عادة إلى تاتشر وريغان بعد عام 1979، كان لا بد أن تتحقق بالطرق الديمقراطية، لأن تحولا بهذا الحجم والأهمية يقتضي بناء قبول سياسي مسبق بين طيف واسع من عموم الجماهير يكفي للفوز بالانتخابات. نموذجيا، تنبني الموافقة على أرضية ما أسماه غرامتشي «الحس العام» (وهو تعريفا «ما يجري تقبله بشكل بدهي ومشترك»)، وينبني الحس العام بدوره على ممارسات ضاربة قدما في عمليات الاشتراك الثقافي، المتجذرة غالبا في صلب التقاليد الإقليمية أو القومية الدفينة. والحس العام (common sense) غير الحصافة أو سداد الرأي (good sense)، الذي يمكن بناؤه من خلال الاشتباك النقدي مع القضايا الراهنة. لذلك يمكن للحس العام أن يكون مضلِّلا إلى أبعد الحدود، بحيث يحجب مشاكل حقيقية أو يخفيها تحت غطاء تحيزات ثقافية متنوعة[1]. كما يمكن تجييش القيم الثقافية والتقليدية (كالإيمان بالله والوطن أو بآراء معينة حول وضع المرأة في المجتمع)، والمخاوف

(من «الآخرين» أو من الشيوعيين أو المهاجرين أو الأجانب)، لإخفاء حقائق مغايرة أخرى. يمكن أيضا استحضار الشعارات السياسية لتقنيع إستراتيجيات معينة بأدوات مجازية مبهمة. كلمة «الحرية» تحديدا عبارة يتردد صداها في الحس الأميركي العام على نحو واسع اليوم، إلى درجة أصبحت فيها أشبه ما تكون«بزر تضغطه النخب فتفتح الباب إلى قلوب الجماهير» لتبرر كل شيء تقريبا[2]؛ والاستعادة المتبصرة لأحداث الماضي تظهر أن بوش استطاع تبرير الحرب على العراق بهذه الطريقة. لذلك استنتج غرامتشي أن المشكلات السياسية تصبح «غير قابلة للحل» حين «تتنكر بزي مشاكل ثقافية»[3]، ولذلك أيضا يتحتم علينا في السعي الحالي لفهم عملية بناء القبول السياسي، تعلم كيفية انتزاع المعانى السياسية من إهابها الثقافي.

كيف، إذن، تم توليد ما يكفي من القبول الشعبي لشرعنة التحول الليبرالي الجديد؟ بداية، لا بد من التأكيد أن القنوات التي تم من خلالها تحقيق ذلك كانت كثيرة ومتنوعة. لقد أشاعت الشركات الكبيرة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات العديدة التي تشكل المجتمع المدني ـ كالجامعات والمدارس والكنائس والجمعيات المهنية ـ تأثيرات إيديولوجية قوية. و«الزحف الكبير» للأفكار الليبرالية الجديدة عبر هذه المؤسسات، كما تصوره هايك عام 1947، وما رافقه من تنظيم معاهد البحث (بدعم وتمويل الشركات الكبيرة)، والسيطرة على بعض القطاعات الإعلامية، وتحول العديد من المفكرين إلى اعتناق طرق التفكير الليبرالية الجديدة، أوجد مناخا فكريا رأى في الليبرالية الجديدة الضامن الحصري للحرية. فيما بعد، اندمجت هذه الحركات وتعززت سلطتها عبر السيطرة على الأحزاب السياسية، وفي نهاية المطاف على سلطة الدولة ذاتها.

تعاظم الاحتكام في كل ذلك إلى التقاليد والقيم الثقافية، إذ لم يكن من المرجح أن يحظى مشروع مفتوح، يتمحور حول استعادة نخبة صغيرة سلطتها الاقتصادية، بالكثير من التأييد الشعبي. لكن المحاولات المنهجية لتبني قضية الحريات الفردية استطاعت اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة، وإخفاء الحملة الحقيقية لاستعادة السلطة الطبقية. علاوة على ذلك، ما أن قام جهاز الدولة باتخاذ الخطوة الأولى في التحول إلى الليبرالية الجديدة حتى أصبح بالإمكان استغلال سلطاته في الإقناع، والرشوة، والتهديد، والترغيب المشترك، للحفاظ على مناخ القبول الضروري لإدامة وتوطيد سلطة الليبرالية الجديدة. وسوف نرى لاحقا أن هذه تحديدا كانت ميزة تاتشر وريغان الخاصة وموطن قوتهما.

كيف تفاوضت الليبرالية الجديدة مع حلفائها وخصومها لإحداث التحول وإزاحة الليبرالية المتجذرة على هذا النحو الشامل؟ في بعض الحالات، تكمن الإجابة إلى حد بعيد في استخدام القوة (سواء العسكرية، كما في تشيلي، أم المالية، عبر عمليات صندوق النقد الدولي في موزامبيق أو الفلبين). وبمقدور الإكراه أحيانا إحداث حالة من القدرية، أو حتى القنوط، تدفع إلى تقبل فكرة أن ليس ثمة بديل، كما أصرت مارغريت تاتشر على القول مرارا وتكرارا، لا في الماضي ولا في الحاضر. في كل الأحوال، تنوعت أساليب البناء الفاعل للقبول والموافقة من مكان إلى آخر، فنجحت في بعضها، وفشلت أو ذوت في أماكن أخرى، كما أثبت العديد من حركات المعارضة. لكن علينا تجاوز هذه الآليات الثقافية والإيديولوجية بالغة التنوع ـ بغض النظر عن أهميتها ـ والوصول إلى خاصيات التجربة اليومية، كي نحدد بشكل أفضل الأرضية المادية لبناء القبول. على هذا

المستوى ـ وعبر تجربة الحياة اليومية في ظل الرأسمالية في السبعينيات ـ نستطيع أن نرى كيف بدأت الليبرالية الجديدة تخترق مفاهيم «الحس العام». وكانت النتيجة، في أجزاء عديدة من العالم، النظر إلى الليبرالية الجديدة باطراد على أنها سبيل ضروري وحتمي، بل حتى«طبيعي» كلية، لإعادة ترتيب النظام الاجتماعي.

إن أي حركة سياسية تعتبر الحريات الفردية مقدسة تبقى عرضة الضم إلى الحظيرة الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، امتزجت الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم عام 1968 برغبة قوية في الحصول على قدر أكبر من الحريات الفردية، وهو ما نادى به الطلاب فعليا، وحركته الجماعات الناشطة للدفاع عن «حرية التعبير» في بيركلي في الستينيات، وجماهير الطلاب الذين نزلوا إلى شوارع باريس وبرلين وبانكوك، وقتلوا بوحشية متناهية رميا بالرصاص في مدينة مكسيكو قبيل افتتاح الألعاب الاولمبية عام 1968. كلهم طالبوا بالتحرر من سلطة الآباء، والمؤسسات التربوية والتعليمية، والشركات والبيروقراطيات، والقيود التي فرضتها الدولة. لكن الهدف السياسي الأساس لحركة 68' كان أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية.

لا تتطابق قيم العدالة الاجتماعية بالضرورة مع قيم الحرية الفردية، فالسعي لتحقيق العدالة يفترض مسبقا درجة من التكافل الاجتماعي، والاستعداد لإخضاع المتطلبات والحاجات والرغبات الفردية إلى النضال في سبيل قضية أعم، كتحقيق المساواة الاجتماعية أو العدالة البيئية مثلا. واجهت حركة 68' صعوبة بالغة في دمج هدفي العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، وبدا التوتر بينهما بأوضح صورة في التباين بين موقف اليسار

التقليدي (العمل المنظم والأحزاب السياسية المناصرة لعمليات التضامن الاجتماعي بأشكالها المختلفة) وموقف الحركة الطلابية الراغبة بالمزيد من الحريات الفردية. ولا أدل على ذلك من مشاعر الشك والعداء التي باعدت بين شقي الحركة الرئيسين في فرنسا (أي الحزب الشيوعي الفرنسي والحركة الطلابية) خلال الأحداث. في الواقع، لا يستحيل تجسير هوة الاختلافات هذه، لكن من السهولة بمكان دق إسفين بين المطلبين. وقد استطاع الخطاب الليبرالي الجديد، بتركيزه الأساس على الحريات الفردية، فصل الليبرتارية، وسياسات الهوية، والتعددية الثقافية، وفي نهاية المطاف الاستهلاكية النرجسية، عن القوى الاجتماعية المصطفة في نسق السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر الوصول إلى سلطة الدولة. غير أن الليبرالية الجديدة لم تخلق تلك التمايزات بل ببساطة استغلتها، إن لم نقل أثارتها وهيجتها، فتاريخ اليسار الأميركي مثلا أثبت منذ أمد بعيد أن من الصعوبة بمكان تشكيل النظام الجماعي الذي يقتضيه الفعل السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، دون الإساءة إلى رغبة اللاعبين السياسيين بالحصول على حريتهم الفردية، والاعتراف الكامل بهوياتهم الخاصة وحرية التعبير عنها.

في بداية السبعينيات، استطاع الساعون إلى الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية توحيد صفوفهم في النضال من أجل قضية مشتركة، ومواجهة ما اعتبره العديد منهم آنذاك عدوا مشتركا، تجسد في تحالف الشركات المتحدة ذوات السطوة والنفوذ مع الدولة التدخلية، وهو تحالف بدا وكأنه يدير العالم بطرق تقمع الحرية الفردية وتفتقد العدالة الاجتماعية في آن معا. كانت حرب فيتنام المحرض الأوضح على حالة السخط السائدة، لكن

النشاطات التدميرية لكل من الشركات المتحدة والدولة في مجال البيئة، والدفع الدائم باتجاه الاستهلاكية الغبية، والفشل في معالجة القضايا الاجتماعية، والاستجابة بشكل ملائم لحق التنوع والاختلاف، إضافة إلى القيود المتشددة على السلوك الشخصي والإمكانات الفردية، من قبل أجهزة الدولة المفوضة والقوى«التقليدية» في المجتمع، كانت كلها أيضا مثار سخط واستياء واسعين. كانت الحقوق المدنية قضية هامة، ومسائل الحريات الجنسية والتناسلية قيد البحث والنقاش على أوسع نطاق. وكان كل من شارك بحركة 68' تقريبا يعتبر الدولة التطفلية، التي تتدخل في حياة الفرد الخاصة وحقوقه الشخصية، عدوا يجب مواجهته إصلاحه. بالطبع، يوافق الليبراليون الجدد عن طيب خاطر على هذه النقطة، لكن ثورة الستينيات اعتبرت أيضا الشركات الرأسمالية الكبيرة، وعالم المال والأعمال، ونظام السوق الاقتصادي، الأعداء الرئيسين الواجب مواجهتهم وتقويمهم، إن لم يكن تحويلهم ثوريا ـ ومن هنا تحديدا ينبع التهديد الذي شكلته ثورة الستينيات للسلطة الطبقية الرأسمالية. استطاعت المصالح الطبقية الرأسمالية الاستيلاء على مثل الحرية الفردية، واستخدامها ضد ممارسات الدولة التدخلية والتنظيمية، على أمل حماية أو حتى استعادة مواقعها. وكانت الليبرالية الجديدة مهيأة ومناسبة تماما للقيام بتلك المهمة الإيديولوجية، ولكن كان لا بد من دعمها بإستراتيجية عملية تشدد على حرية خيار المستهلك، ليس فقط في الحصول على منتجات محددة، بل أيضا بالنسبة إلى سبل العيش وأساليب الحياة، وطرق التعبير، وطيف واسع من الممارسات الثقافية. لقد تطلب نجاح عملية التحرير الليبرالي الجديدة، اقتصاديا وسياسيا على حد سواء، بناء ثقافة شعبوية تجمع

الاستهلاكية التفاضلية والليبرتارية الفردية، وترتكز بكليتها على السوق الليبرالي الجديد. وبهذا أثبتت أنها متساوقة بقدر غير قليل مع تلك النزوة الثقافية المسماة «ما بعد الحداثة»، التي كانت منذ أمد بعيد تتلطى في الأروقة الثقافية، دون أن تتمكن من الظهور كتيار فكري وثقافي سائد ومكتمل النمو. كان ذلك التحدي الكبير الذي وضعته الشركات والنخب الطبقية نصب أعينها، وسعت إلى إنجازه طيلة مدة الثمانينيات.

لم يكن كل هذا واضحا تماما آنذاك، فالحركات اليسارية فشلت في إدراك أو مواجهة، ناهيك بتجاوز، التوتر المتأصل بين البحث عن الحريات الفردية والعدالة الاجتماعية. لكني على قناعة بأن الإحساس الحدسي بالمشكلة كان واضحا بما فيه الكفاية للعديد من أعضاء الطبقة العليا، حتى أولئك الذين لم يقرؤوا هايك، أو يسمعوا بالنظرية الليبرالية الجديدة من قريب أو بعيد. دعوني أوضح هذه الفكرة بمقارنة التحولات الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة مع مثيلتها في بريطانيا خلال سنوات السبعينيات المضطربة.

في حالة الولايات المتحدة، سأبدأ بمذكرة سرية أرسلها لويس باول إلى غرفة التجارة الأميركية في شهر آب/ أغسطس عام 1971. جادل باول، الذي كان على وشك الترقية إلى منصب قاض في المحكمة العليا من قبل ريتشارد نيكسون، بأن حملة الانتقادات والمعارضة للنظام الاقتصادي الأميركي، القائم على حرية القطاع الخاص، تجاوزت كل الحدود. لقد «حان الوقت ـ بل في الحقيقة تأخر كثيرا ـ لتسخير حكمة وإبداع وموارد الشركات الأميركية ضد أولئك الساعين إلى تدميره». لم يعد العمل الفردي كافيا، كتب باول، «فالقوة تكمن في التنظيم، وفي التخطيط الدقيق

وبعيد الأمد، وفي التنفيذ، وفي اتساق العمل على امتداد مدة غير محددة من السنوات، وفي مستوى التمويل الذي لا يتوافر إلا عبر الجهد المشترك، وفي السلطة السياسية المتاحة حصريا للعمل الموحد والمنظمات الوطنية». يتحتم على غرفة التجارة الوطنية، أضاف باول، قيادة هجوم مركز على المؤسسات الرئيسة ـ الجامعات، والمدارس، ووسائل الإعلام، ودور النشر، والمحاكم ـ لتغيير طريقة تفكير الأفراد حول «الشركات، والقانون، والثقافة، والفرد»، سيما وأن الشركات الأميركية لا تعدمها الموارد لمثل هذا المسعى، خصوصا حين يجري تجميعها معا[4].

يصعب تقدير مدى التأثير المباشر لهذه الدعوة الواضحة إلى الاشتباك في صراع طبقي، لكننا نعرف الآن أن غرفة التجارة الأميركية وسعت قاعدتها لاحقا من حوالي ستين ألف شركة عام 1972 إلى أكثر من ربع مليون شركة بعد عشر سنوات. وبالاشتراك مع الجمعية الوطنية للصناعيين (التي انتقلت إلى واشنطن عام 1972)، جمعت أموالا هائلة في صندوق حملاتها للتأثير على أعضاء الكونغرس والعمل في مجال الأبحاث. في عام 1972 أنشأت غرفة التجارة «الطاولة المستديرة للحوار حول التجارة والأعمال»، وهي منظمة تضم عددا من كبار المدراء التنفيذيين «الملتزمين بالسعي الدؤوب والجريء لتمكين الشركات من الحصول على النفوذ السياسي»، وتحولت فيما بعد إلى مركز العمل الجمعي لصالح الشركات وقطاع المال والأعمال. بلغ مدخول الشركات المرتبطة بهذه المنظمة ما يعادل «حوالي نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة» في السبعينيات، وأنفقت على الشؤون السياسية ما يقارب 900 مليون دولار سنويا (وهو مبلغ هائل في ذلك الوقت). تأسست معاهد أبحاث مثل «مؤسسة التراث»، و«معهد

هوفر»، و«مركز دراسات الأعمال التجارية الأميركية»، و«المعهد الأميركي للأعمال التجارية»، بدعم من الشركات المتحدة لإثارة الجدل والسجال، وإن اقتضى الأمر، كما في حالة «المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية»، وضع دراسات تقنية وتجريبية جدية، واستنباط آراء سياسية فلسفية تدعم عموما السياسات الليبرالية الجديدة. جاء حوالي نصف تمويل معهد الأبحاث المرموق، «المكتب الوطني للدراسات الاقتصادية»، من الشريحة العليا لقائمة مجلة فورتش بأغنى 500 شركة؛ وترك هذا المعهد، نتيجة اتصاله عن قرب بالمجتمع الأكاديمي، تأثيرا بالغ الأهمية على طرق التفكير السائدة في أقسام علم الاقتصاد وكليات الأعمال في جامعات البحث الرئيسة في الولايات المتحدة. ومع التمويل السخي الذي قدمه أفراد أثرياء (مثل جوزيف كورز، صاحب مصانع البيرة الذي أصبح فيما بعد عضوا في «مطبخ ادارة» ريغان) ومؤسساتهم (مثل «أولن» و«سكايف» و«سميث ريتشاردسون» و«بيو تشاريتابل ترست»)، غمر الأسواق فيض من المنشورات والكتب التي تعتنق العقائد الليبرالية الجديدة، ولعل كتاب نوزيك الفوضى والدولة والطوباوية أكثرها انتشارا وأهمية. كذلك قدم سكايف عام 1977منحة لتمويل نسخة تلفازية من كتاب ملتون فريدمان حرية الاختيار.«كان عالم الأعمال»، خلص بليث إلى القول في ختام دراسته، «يتعلم كيف ينفق الأموال كطبقة»[5].

أولى الباحث باول اهتماما خاصا بالجامعات، وأشار إلى توافر فرصة وقضية سانحتين تنبغي متابعتهما. صحيح أن ثمة مراكز تغذي المشاعر المعادية للدولة والشركات الكبيرة (قال باول، بعد أن أحرق الطلاب في جامعة سانتا باربرا بناء «بنك أميركا»، ودفنوا في طقس احتفالي سيارة

أميركية في الرمال)، لكن العديد من الطلاب كانوا (وما يزالون) موسرين، ويتمتعون بامتيازات كثيرة، أو على الأقل متحدرين من الطبقة الوسطى. ولطالما تبنت هذه الشريحة، والولايات المتحدة عموما، عبر تاريخها قيم الحرية الفردية، واحتفت بها (في الموسيقى والثقافة الشائعة) باعتبارها القيم الأساس والأسمى. هنا على وجه الخصوص وجدت المواضيع الرئيسة في الليبرالية الجديدة أرضا خصبة للدعاية وترويج بضاعتها. بالطبع، لم يدع باول إلى توسيع سلطات الدولة، غير أنه «يتحتم على الشركات المتحدة»، كما قال، «العمل بدأب لرعاية الدولة والدفاع عنها»، واستخدام سلطاتها، حين تقتضي الحاجة، «بتصميم وعنف»[6]. لكن كيف بالتحديد يمكن استخدام سلطات الدولة لإعادة صياغة الفهم المشترك والحس العام؟

كانت الأزمة المالية في مدينة نيويورك حالة نموذجية، فأحد خطوط الاستجابة للأزمة المزدوجة في تراكم رأس المال والسلطة الطبقية، تبدى بأوضح صوره في خنادق الصراعات المدينية في السبعينيات. على امتداد سنوات عدة، أدت عمليات إعادة الهيكلة الرأسمالية وتفكيك البنية الصناعية في مدينة نيويورك إلى تآكل القاعدة الاقتصادية وبروز حركة انتقال سريعة ونشطة إلى الضواحي، الأمر الذي ترك قسما كبيرا من مركز المدينة في حالة فقر شديد. وكانت النتيجة في الستينيات اضطرابات اجتماعية متفجرة، قامت بها الفئات المهمشة من السكان، فيما عرف لاحقا باسم «الأزمة المدينية» (بعد ظهور مشكلات مماثلة في العديد من مراكز المدن الأميركية). بدا الحل آنذاك توسيع قاعدة العمالة والمرافق العامة، جزئيا بتمويل فدرالي سخي، لكن المصاعب المالية التي واجهها الرئيس نيكسون دفعته ببساطة إلى إعلان انتهاء

أزمة المدن في بداية السبعينيات. وقد شكل ذلك صدمة مفاجئة للكثير من سكان المدن، وأشار إلى انخفاض حاد في الدعم الفدرالي لاحقا. ومع تسارع حدة الركود الاقتصادي، تزايدت الفجوة بين العوائد والإنفاقات في ميزانية مدينة نيويورك (التي كانت كبيرة بما فيه الكفاية آنذاك، بسبب الاقتراض الجائر والتبذير طيلة سنوات عدة). في البداية، كانت المؤسسات المالية على استعداد لتجسير الفجوة، لكن عصبة قوية من أصحاب بنوك الاستثمار (بزعامة والتر ريستون، رئيس «سيتي بانك») رفضت إعادة جدولة الديون ودفعت المدينة عمليا إلى حد الإفلاس عام 1975. تضمنت عملية الإنقاذ المالي التي تبعت الأزمة، إقامة مؤسسات جديدة تتولى إدارة ميزانية المدينة، ففرضت هذه المؤسسات أولوية تعويض مالكي سندات الديون من العوائد الضريبية، وترك ما تبقى لخدمات المدينة الأساسية. كانت النتيجة تقليص طموحات النقابات البلدية ذات السطوة والنفوذ في المدينة، علاوة على تجميد الأجور، وخفض اعتمادات العمالة العامة والخدمات الاجتماعية (خدمات التعليم، والصحة العامة، والنقل)، وفرض رسوم على مستخدميها (أدخلت جامعة مدينة نيويورك على نظامها التعليمي للمرة الأولى رسوم التعليم الخاص). آخر الإهانات كان إلزام النقابات البلدية باستثمار اعتمادات صناديقها التقاعدية في سندات المدينة، بحيث تضطر إلى تخفيف مطالبها أو مواجهة احتمال خسارة تلك الاعتمادات في حال إفلاس المدينة[7].

لم يكن ذالك بأقل من انقلاب نفذته المؤسسات المالية ضد حكومة مدينة نيويورك المنتخبة ديمقراطيا، ولم يكن بحال من الأحوال أقل كفاءة من الانقلاب العسكري في تشيلي قبله. لقد أعيد توزيع الثروة على

الطبقات العليا وسط أزمة مالية حادة، وهو ما اعتبره زيفن «أعراضا دالة على ظهور إستراتيجية جديدة، تجمع بين خفض التضخم وإعادة التوزيع التنازلي للدخل والثروة، وبالتالي السلطة والنفوذ». كانت تلك معركة مبكرة، وربما حاسمة، في حرب جديدة تهدف إلى «ردع الآخرين، وإظهار أن ما يحدث لمدينة نيويورك الآن قد يحدث لهم أيضا، وفي بعض الحالات سوف يحدث لهم حتما»[8].

يبقى السؤال مفتوحا حول ما إذا كان المشاركون في عملية التفاوض للتوصل إلى تلك التسوية المالية، أدركوا أنها في الحقيقة إستراتيجية تهدف إلى استعادة السلطة الطبقية. إن الحفاظ على النظام المالي قضية مهمة بحد ذاتها، ولا تستتبع بالضرورة، كما هو الحال في النظرية النقدية عموما، إعادة توزيع تنازلي للثروة. من غير المرجح، مثلا، أن يكون استرجاع السلطة الطبقية خطر على بال فيليكس روهاتين، صاحب البنك التجاري والوسيط الذي أبرم الصفقة بين مدينة نيويورك وحكومة الولاية والمؤسسات المالية. كانت الطريقة الوحيدة «لإنقاذ» المدينة إرضاء أصحاب بنوك الاستثمار، في حين كان روهاتين عمليا يخفض مستوى معيشة معظم سكان مدينة نيويورك. لكن من شبه المؤكد أن أصحاب بنوك الاستثمار أنفسهم، أمثال والتر ريستون، كانوا يفكرون في دخيلتهم باسترجاع سلطتهم الطبقية، فقد وازى ريستون صراحة بين الشيوعية وبين صيغ وأشكال تدخل الدولة كافة في بريطانيا والولايات المتحدة. من شبه المؤكد أن ذلك كان أيضا هدف ويليام سايمون، وزير الخزانة في عهد الرئيس فورد (وأصبح لاحقا رئيس «مؤسسة أولن» المغالية في تطرف فكرها المحافظ)، فبعد أن شاهد سايمون تطور الأحداث في تشيلي

باستحسان كبير، نصح الرئيس فورد برفض تقديم المساعدة إلى مدينة نيويورك (كان العنوان الرئيس على صدر صفحات جريدة نيويورك ديلي نيوز ببساطة، «من فورد إلى المدينة: موتي»). قال سايمون إن شروط أي عملية إنقاذ مالية يجب أن تكون«عقابية إلى ابعد الحدود، ويجب أن تكون التجربة برمتها مؤلمة إلى أبعد الحدود، بحيث لا تقع مدينة أخرى، ولا تنظيم سياسي فرعي آخر، في غواية السير ثانية في الطريق نفسه»[9].

على الرغم من أن مقاومة إجراءات التقشف كانت واسعة النطاق، فإنها لم تستطع إلا إبطاء «الثورة المضادة القادمة من الأعلى»، كما قال فريمن، «لا إيقافها». في غضون سنوات قليلة جرى إلغاء العديد من الإنجازات التاريخية للطبقة العاملة في نيويورك، إذ تقلص القسم الأكبر من البنية الاجتماعية التحتية، وتراجعت البنية المادية التحتية (نظام القطارات تحت الأرض مثلا) في المدينة، نتيجة نقص الاستثمارات أو حتى الصيانة. أصبحت الحياة في نيويورك «مرهقة، واكتسى الجو المديني طابعا كالحا وقبيحا». لقد تم عمليا تجريد حكومة المدينة، والحركة العمالية المحلية، والطبقات العاملة في نيويورك، من معظم المكتسبات والسلطات التي راكمتها في العقود الثلاثة السابقة»[10].

تقبلت الطبقات العاملة في نيويورك، على مضض، مجموعة الحقائق الجديدة بعد انهيار معنوياتها، لكن أصحاب بنوك الاستثمار لم يتركوا المدينة وشأنها، بل استغلوا الفرصة لإعادة هيكلتها بطرائق تتلاءم مع أجنداتهم. كان على رأس أولوياتهم خلق «مناخ مؤات للتجارة والاستثمار»، وهذا يعني استخدام الموارد العامة لإقامة بنى تحتية تناسب عالم الشركات والأعمال (خصوصا في مجال الاتصالات)، إضافة إلى تقديم حوافز

ضريبية ودعم مالي للمشاريع الرأسمالية. حلت رعاية الشركات الكبيرة محل رعاية البشر ورفاههم، وجرى تجييش مؤسسات النخبة لتسويق صورة مدينة نيويورك كمركز ثقافي وقبلة سياحية (بما في ذلك ابتكار الشعار الشهير «أحبُ نيويورك»). ثم تحركت النخب الحاكمة، غالبا عن نكاية وتشف، لدعم فتح الميادين الثقافية أمام التيارات الكوزموبوليتانية بتنوعاتها وأشكالها المختلفة. أصبح التقصي النرجسي عن الذات والهوية والميول الجنسية، الموضوع السائد واللازمة المتكررة في أدبيات الثقافة البورجوازية المدينية. اتُخذت حرية الفن وضروراته ذريعة، دفعتها المؤسسات الثقافية المؤثرة في المدينة إلى مركز الصدارة، وأدت عمليا إلى تحرير الثقافة في نيويورك على الطريقة الليبرالية الجديدة. انمحت صورة«نيويورك الديمقراطية» من الذاكرة الجمعية، وحلت محلها صورة «نيويورك الهاذية» (بعبارة رِمْ كولهاس الشهيرة)[11]. أذعنت نخب المدينة الثقافية، وإن يكن بعد مقاومة وكفاح، أمام الطلب المتزايد على تنوع أساليب الحياة (بما فيها المرتبطة بالأفضليات الجنسية والجنوسية)، وخيارات الحيز الاستهلاكي (في مجالات مثل الإنتاج الثقافي)، وأصبحت نيويورك مركز التجارب الفكرية والثقافية ما بعد ـ الحداثوية. في أثناء ذلك أعاد أصحاب البنوك الاستثمارية هيكلة اقتصاد المدينة ومحورته حول النشاطات المالية، والخدمات الرديفة، مثل الخدمات القانونية والإعلامية (اعيد تفعيل وإنعاش الكثير من المؤسسات الإعلامية بفضل عمليات التمويل الشائعة آنذاك)، والاستهلاكية المتنوعة (ابرزها وأكثرها ربحية «أرستقرطة» الأحياء «واسترجاع» علاقات الجوار). تزايد النظر إلى حكومة المدينة باعتبارها كيانا تجاريا، لا اجتماعيا ديمقراطيا

أو حتى إداريا؛ وأدت حدة التنافس على رأس المال الاستثماري داخل مدينة نيويورك إلى تحويل الحكومة إلى هيئة إدارة مدينية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. أصبحت مشاريع الأعمال في المدينة تُدار باطراد خلف أبواب مغلقة، وتقلص باطراد محتوى البعد الديمقراطي والتمثيلي للإدارة المحلية[12].

تراجعت صورة نيويورك الطبقات العاملة والمهاجرين الإثنيين، واجتاحها في الثمانينيات وباء ملحمي الأبعاد من العنصرية والمخدرات (كراك ـ كوكايين)، ترك وراءه الكثير من الشباب خلف القضبان أو بلا مأوى أو أمواتا، لتضربها بعد ذلك في التسعينيات جائحة الإيدز. أصبح العنف الإجرامي أحد الخيارات القليلة المتاحة جديا أمام الفقراء لاكتساب وإعادة توزيع الثروة، وردت السلطات بتجريم سكان مجتمعات معدمة ومهمشة بأكملها. وقع اللوم على الضحايا، واكتسب غولياني شهرته بالانتقام منهم نيابة عن بورجوازية مانهاتن، التي كانت تزداد ثراء وفي الآن ذاته ضجرا بمواجهة آثار كل ذلك الدمار على عتباتها.

أصبحت إدارة الأزمة المالية في مدينة نيويورك تجربة رائدة في الممارسات الليبرالية الجديدة، سواء على الصعيد المحلي في عهد ريغان، أم عالميا من خلال صندوق النقد الدولي في الثمانينيات. لقد رسخت تلك الأزمة مبدأ مفاده أنه في حال نشوب صراع بين صحة وسلامة المؤسسات المالية وعوائد حملة السندات والأسهم من جهة، وصلاح حال المواطنين العاديين من جهة أخرى، فإن الفئة الأولى تتمتع بالأفضلية والامتياز المطلقين. كما أكدت أن دور الحكومة الأساس أصبح إيجاد مناخ مؤات للأعمال والاستثمارات، لا الاهتمام بحاجات وصلاح حال عموم

المواطنين. كانت سياسات إدارة ريغان في الثمانينيات، كما استنتج تاب في ختام دراسته، «مجرد تكرار لسيناريو مدينة نيويورك في السبعينيات، ولكن على نطاق أوسع»[13].

تسارع العمل على نقل هذه النتائج المحلية من أواسط السبعينيات، وترجمتها على المستوى القومي الأميركي. نشر الكاتب توماس إيسدال (وهو صحفي غطى شؤون واشنطن لسنوات عدة) رواية متبصرة عن تلك الأحداث عام 1985:

في السبعينيات، صقلت الشركات قدرتها على العمل كطبقة موحدة، مخضعة غرائزها التنافسية لمصلحة العمل التعاوني والمشترك ، خصوصا في الساحة التشريعية. فبدلا من سعي الشركات المحموم، كل على حدة، إلى الحصول على بعض الامتيازات الخاصة... أصبح الموضوع السائد في إستراتيجية الشركات السياسية مراعاة المصلحة المشتركة في هزيمة قوانين مثل حماية المستهلك، وإصلاح قانون العمل، وفي فرض الضريبية التفضيلية، وتشريعات تنظيم ومنع الاحتكار[14].

لكي تستطيع تحقيق هذا الهدف، كانت الشركات بحاجة إلى طبقة سياسية وقاعدة شعبية. لذلك سعت بدأب إلى السيطرة على الحزب الجمهوري كأداة خاصة بها. كان تشكيل لجان العمل السياسي ذوات السطوة والنفوذ خطوة مهمة، تهدف إلى الحصول على «أفضل حكومة يمكن للمال شراؤها»، حسب القول المأثور الدارج آنذاك. لكن قوانين تمويل الحملات الانتخابية الصادرة عام 1971، والمفترض أن تكون «تقدمية»، شرعت عمليا تمويل الفساد السياسي. ثم توالي صدور مجموعة قرارات حاسمة

عن المحكمة العليا، بدءا بالعام 1976، أقرت للمرة الأولى حق الشركات في تقديم تبرعات مالية غير محدودة للأحزاب السياسية، وحمت لجان العمل السياسي تحت التعديل الأول للدستور، الذي يضمن حقوق الأفراد (وفي هذه الحالة تعتبر الشركات أفرادا) في حرية التعبير[15]. منذ ذلك التاريخ، استطاعت لجان العمل السياسي ضمان هيمنة الشركات الكبيرة ومصالح المؤسسات المالية والمهنية على الحزبين السياسيين الديمقراطي والجمهوري. ارتفع عدد لجان العمل السياسي المشتركة من 89 لجنة عام 1974 إلى 1467 لجنة بحلول عام 1982، وفي حين كانت هذه اللجان على استعداد لتمويل أقوى المسؤولين في مناصب الدولة من كلا الحزبين، فإنها نزعت منهجيا إلى دعم مرشحي اليمين. في أواخر السبعينيات، طالب ريغان (الذي كان حاكم كاليفورنيا آنذاك) ووليام سايمون (الذي واجهناه آنفا) لجان العمل السياسي صراحة بتوجيه جهودها نحو دعم وتمويل مرشحي الحزب الجمهوري المتعاطفين مع سياسات اليمين[16]. ونظرا لأن سقف مبلغ التبرعات المسموح لكل لجنة عمل سياسي إعطاؤه إلى أي فرد كان 5000 دولار، اضطرت اللجان من مختلف الشركات والصناعات إلى تنسيق جهودها والعمل معا، وهذا يعني بناء تحالفات قائمة على أساس طبقي لا مصالح خاصة.

تعارضت رغبة الحزب الجمهوري بأن يكون ممثل «الطبقة السائدة في دوائره الانتخابية» آنذاك، كما يشير إيسدال، مع الموقف «المتناقض إيديولوجيا» للديمقراطيين. وقد نجم هذا التناقض عن حقيقة أن ارتباطات الحزب الديمقراطي بفئات المجتمع المتنوعة ـ النساء والسود والعمال والمسنين وذوي الأصول الإسبانية والمنظمات السياسية المدينية ـ

تبقى شديدة الانتشار وغير مركزة، ولا تشكل أي فئة منها أغلبية واضحة، ولا يزيد حجمها كثيرا عن الفئات الأخرى. ثم إن اعتماد الديمقراطيين على «تبرعات المبالغ الكبيرة» جعلت العديد منهم عرضة التأثر الشديد والمباشر بمصالح الشركات وإملاءاتها[17]. وفي حين يتمتع الحزب الديمقراطي بقاعدة شعبية واسعة، فإنه لا يستطيع انتهاج خط سياسي يعادي صراحة رأس المال والشركات المتحدة، دون قطع صلاته مع المصالح المالية القوية.

كان الحزب الجمهوري بحاجة إلى قاعدة انتخابية صلبة لاحتلال مواقع السلطة بشكل فاعل، وفي تلك المدة تقريبا سعى الجمهوريون إلى عقد تحالف مع اليمين المسيحي. لم يكن اليمين المسيحي فاعلا سياسيا في الماضي، لكن تأسيس جيري فالول «الأغلبية الأخلاقية» كحركة سياسية عام 1978 غيرت كل ذلك، فحصل الحزب الجمهوري على قاعدته المسيحية. كما اجتذب الحزب الجمهوري النزعة القومية الثقافية للطبقات العاملة الأميركية، وإحساسها المنغلق بالفضيلة والأحقية الأخلاقية (منغلق لأن هذه الطبقة عاشت في ظروف قلق اقتصادي مزمن، وشعرت بالإقصاء عن الكثير من المكاسب التي يجري توزيعها من خلال برامج الدولة ومختلف أشكال العمل الإيجابي). استطاع الحزب تجييش هذه القاعدة السياسية وكسب ودها بشكل ايجابي، عبر قيم الدين والقومية الثقافية، وبشكل سلبي عبر العنصرية وكره الحركة النسوية والمثليين، سواء صراحة أم بشكل رمزي. لم تكن المشكلة بالنسبة لهذه الطبقة الرأسمالية بحد ذاتها أو التحرير الليبرالي الجديد للثقافة، بل«الليبراليين» أنفسهم، الذين استغلوا سلطات الدولة الجائرة لدعم فئات محددة (السود والنساء

وحماة البيئة، إلخ..). وهكذا قامت حركة فكرية محافظة جديدة وجيدة التمويل (تمحورت حول ايرفنغ كريستول، ونورمان بودهوريتز، ومجلة كومنتري)، اعتنقت القيم الأخلاقية التقليدية، واعطت مصداقية لمثل هذه الطروحات. دعم المحافظون الجدد الليبرالية الجديدة اقتصاديا لا ثقافيا، حيث هاجموا بعنف السياسات التدخلية المتطرفة لمن أسموهم «النخبة الليبرالية» ـ فخلطوا بذلك إلى أبعد الحدود ما قد تعنيه كلمة «ليبرالي». في كل الأحوال، كانت النتيجة صرف الانتباه عن الرأسمالية وسطوة الشركات المتحدة، وتبرئة ساحتها من أية علاقة بالمشكلات الاقتصادية أو الثقافة التي أوجدتها مبادئ الاستهلاكية والفردانية المتحررة من أية ضوابط.

تعزز منذ ذلك الوقت باطراد الحلف غير المقدس بين الشركات الكبيرة والمسيحيين المحافظين، المدعومين من قبل المحافظين الجدد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تصفية كل العناصر الليبرالية داخل الحزب الجمهوري (التي كانت مهمة ومؤثرة في الستينيات)، خصوصا بعد عام 1990، وتحويله إلى قوة انتخابية يمينية ومتجانسة نسبيا كما هو الآن[18]. بالطبع، لم تكن تلك المرة الأولى، ويخشى ألا تكون الأخيرة، في التاريخ حيث يجري إقناع طبقة اجتماعية كاملة بالتصويت ضد مصالحها المادية والاقتصادية والطبقية، لأسباب ثقافية وقومية ودينية. لربما من الأنسب، في بعض الحالات، استبدال كلمة«انتخاب» بكلمة«اقتناع»، نظرا لتوفر دلائل كثيرة على أن المسيحيين التبشيريين (حوالي 20% من السكان لا أكثر)، الذين يشكلون جوهر «الأغلبية الأخلاقية»، أقدموا على التحالف مع الشركات الكبيرة والحزب الجمهوري بكل ذلك الحماس كوسيلة لتحقيق

أجندتهم الأخلاقية والتبشيرية. كان ذلك بالتأكيد حال المنظمة السرية والمريبة التي أسسها المحافظون المسيحيون عام 1981، «مجلس السياسة القومية»، بهدف «التخطيط الإستراتيجي لكيفية تحويل الولايات المتحدة باتجاه اليمين»[19].

من الجهة المقابلة، كان الحزب الديمقراطي ممزقا في جوهره بين الحاجة إلى استرضاء، إن لم يكن إغاثة، مصالح الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة، وفي الآن ذاته إجراء بعض التحسينات على أوضاع الحياة المادية لقاعدته الشعبية. خلال مدة رئاسة كلينتون، اختار الديمقراطيون المنحى الأول فسقطوا مباشرة في الطوق الليبرالي الجديد وفرضوا ونفذوا سياساته (في إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثلا)[20]. لكن، كما في حالة الوسيط فيلكيس روهاتين، من غير المؤكد أن هذه كانت أجندة كلينتون منذ البداية. في مواجهة الحاجة إلى التغلب على عجز هائل في الميزانية، وإلى تفعيل النمو الاقتصادي، لم يكن أمام كلينتون عمليا إلا مسار اقتصادي واحد: تقليص عجز الميزانية لخفض معدلات الفائدة. آنذاك، كان هذا يعني إما رفع الضرائب بشكل حاد (الأمر الذي يعتبر انتحارا انتخابيا)، أو تخفيض الميزانية بشكل حاد أيضا. كما قال يرغن وستانيسلاو، الخيار الثاني يعني في الواقع «خيانة الديمقراطيين ناخبيهم التقليديين لتدليل الأغنياء»؛ أو كما اعترف لاحقا جوزيف ستيغليتز، الذي كان مرة رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة كلينتون، «شد الأحزمة على بطون الفقراء وإرخائها عن بطون الأغنياء»[21]. لقد تم وضع السياسة الاجتماعية عمليا بأيدي مالكي الأسهم والسندات في وول ستريت (تماما كما حدث قبل ذلك في أزمة مدينة نيويورك)، وأدى بالتالي إلى عواقب متوقعة.

كانت البنية السياسية المتبدية بسيطة إلى أبعد الحدود: يستطيع الحزب الجمهوري حشد موارد مالية هائلة، وتعبئة قاعدته الشعبية للتصويت ضد مصالحها المادية على أرضية ثقافية/ دينية، في حين لا يستطيع الحزب الديمقراطي رعاية الحاجات المادية (إقامة نظام وطني للرعاية الصحية، مثلا) لقاعدته الشعبية التقليدية، خشية الإساءة إلى مصالح الطبقة الرأسمالية. بالنظر إلى حالة اللاتماثل هذه، من الطبيعي أن تصبح الهيمنة السياسية للحزب الجمهوري أكيدة وأكثر ثقة وثباتا.

لم يكن انتخاب ريغان عام 1980 إلا الخطوة الأولى في عملية طويلة، تسعى إلى تعزيز التحول السياسي الضروري لدعم النقلة النوعية التي أحدثها فوكلر بتبني النظرية النقدية وإعطاء الأولوية لمحاربة التضخم. تركزت سياسات ريغان آنذاك، كما أشار ايسدال، على «شن حملة منظمة في كل المجالات لتقليص مدى ومحتوى الضوابط الفدرالية الناظمة المفروضة على الصناعة، والبيئة، والعمل، والرعاية الصحية، والعلاقة بين البائع والشاري». وكانت الوسائل الرئيسة لإنجاح تلك الحملة تخفيض الميزانية، وإلغاء القيود و«تعيين كادر موظفين ذوي توجهات اقتصادية معادية للضوابط التنظيمية» في المناصب المفتاحية[22].

حولت تعيينات ريغان «الهيئة الوطنية لعلاقات العمل»، التي تأسست في الثلاثينيات بهدف تنظيم العلاقة بين رأس المال ـ العمال في المصانع ومواقع العمل، إلى أداة للهجوم على حقوق العمال، وفرض قيود وضوابط تنظيمية عليها، في اللحظة نفسها التي كان يجري فيها إلغاء الضوابط والقيود الناظمة لعمل الشركات[23]. في أقل من ستة أشهر عام 1983، تم إلغاء أو عكس 40% من القرارات المتخذة في السبعينيات، لأن الشركات

اعتبرتها مغالية في محاباة مصالح العمال. وعبر ريغان ذاته عن كراهيته كل الضوابط والقيود (باستثناء تلك المفروضة على حقوق العمال)، وفوض مكتب الإدارة والميزانية صلاحية إخضاع جميع المقترحات التنظيمية في الماضي والحاضر إلى دراسات وتحاليل جدوى ـ اقتصادية مفصلة. في حال لم يثبت التحليل أن الأرباح تفوق بوضوح تكلفة العملية التنظيمية، فيجب إلغاؤها نهائيا. علاوة على ذلك، وتتويجا له، أدت المراجعة التفصيلية للقانون الضريبي ـ خصوصا ما يتعلق بخفض الضرائب على الاستثمارات ـ إلى إفلات شركات كثيرة من دفع أي ضرائب على الإطلاق، في حين أن تخفيض معدل ضرائب الشريحة العليا لأغنى الأفراد من 78% إلى 28%، عكس بوضوح نية مبيتة لاستعادة السلطة الطبقية (أنظر الشكل 7.1). الأسوأ من كل ذلك كان نقل ملكية الأصول العامة ببساطة إلى القطاع الخاص. بعض أكثر الفتوحات أهمية في الأبحاث الدوائية، مثلا، مولها «المعهد القومي للصحة»، بالتعاون مع شركات الأدوية، ولكن سمح للشركات عام 1978 بالاستفادة من حقوق الملكية الفكرية وبراءات اختراع المعهد وحقوقه الفكرية كافة، دون دفع أي عوائد للدولة، الأمر الذي ضمن لشركات صناعة الأدوية منذ ذلك التاريخ أرباحا عالية، ودعما حكوميا عاليا أيضا[24].

تطلب كل ذلك إركاع العمال وتنظيمات العمل، وإجبارها على إطاعة النظام الاجتماعي الجديد. إذا كانت تجربة مدينة نيويورك في الأعوام 1975 ـ 1977 تجربة رائدة في ترويض النقابات البلدية القوية، فإن ريغان أتبعها على المستوى القومي بإذلال مراقبي الحركة الجوية عام 1981. أرسل ريغان إشارة واضحة إلى أعضاء نقابات العمال بأنهم مشاركون

غير مرغوب بهم في مجالس الحكومة الداخلية، وأن الميثاق الاجتماعي المضطرب، الذي حكم بين الشركات المتحدة وقوى العمل المنظمة ضمن نقابات خلال فترة الستينيات، انتهى إلى غير رجعة. ومع ارتفاع معدلات البطالة إلى 10% في منتصف الثمانينيات، كانت اللحظة مؤاتية للهجوم على كل أشكال وصيغ العمل المنظم وتقليص امتيازاته وقوته. تحول النشاط الصناعي من مناطق الشمال الشرقي وغرب الوسط الأميركي، حيث تكثر التنظيمات النقابية، إلى ولايات الجنوب، إن لم يكن أبعد من ذلك إلى المكسيك وجنوب شرق آسيا، حيث لا تنظيمات نقابية ولا حقوق موازية للعاملين. أصبحت تلك الممارسة النموذجية (بدعم وفرته الضريبة التفضيلية على الاستثمارات الجديدة، وانتقال مركز السلطة الطبقية الرأسمالية من الإنتاج إلى التمويل)، خصوصا مع تجريد نقابات العمال من سلطتها الفعلية، عبر تفكيك الصناعات فيما كان يعرف باسم «حزام الصدأ»، وبقية المناطق الصناعية والمنظمة نقابيا. بعد ذلك، أصبح بمقدور الشركات التهديد بإغلاق المعامل والمخاطرة بمواجهة الإضرابات إن لزم الأمر، وفي معظم الأحيان الانتصار فيها (كما هو الحال في صناعة الفحم مثلا).

هنا أيضا، لم تلجأ الإدارة إلى استخدام العصا الغليظة فحسب بل الجزرة أيضا، إذ عرضت على العاملين إغراءات كثيرة كأفراد لترك العمل الجماعي المنظم. في أحيان كثيرة، كانت النقابات عرضة الهجوم والانتقاد بسبب قواعدها الصارمة وهيكلياتها البيروقراطية، ولطالما انعكس انعدام مرونتها سلبا على العاملين الأفراد، وعلى رأس المال ربما بالدرجة نفسها. وقد أدرك الخطاب الليبرالي الجديد إمكانية استغلال مطالب العاملين

الشرعية بقدر أكبر من المرونة في تخصصات وتوقيت مراحل العمل، واستخدامها بشكل مقنع في استمالة العاملين الأفراد، خصوصا أولئك الذين أُقصوا عن مكاسب الاحتكارات التي كانت التنظيمات النقابية القوية توفرها لأعضائها أحيانا. جرى الترويج لضرورة إعطاء العاملين قدرا أكبر من الحريات والخيارات في سوق العمل، على اعتبار أن تلك المرونة فضيلة لكل من رأس المال والعاملين على حد سواء. هنا أيضا لم يكن من الصعب دمج القيم الليبرالية الجديدة مع الحس العام للقطاع الأكبر من القوى العاملة.

إن إدراك آليات تحويل هذه الإمكانية الفاعلة إلى نظام تراكم رأسمالي مرن، واستغلالي إلى أبعد الحدود (إذ تذهب كل فوائد المرونة المطردة في تخصصيات العمل، مكانيا وزمانيا، إلى رأس المال)، مفهوم مفتاحي لتفسير أسباب تقلص الأرباح، وأسباب ركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها (انظر الشكل 6.1)، باستثناء مدة وجيزة في التسعينيات. تؤمن النظرية الليبرالية الجديدة، بما يتلاءم تماما مع مصالحها، أن البطالة دائما طوعية، وأن هناك «سعرا احتياطيا» أو حدا أدنى لأجر العمل يفضل العامل ألا يعمل تحته. تنشأ البطالة لأن هذا الحد الأدنى للأجور مرتفع جدا، وعلى اعتبار أن السعر الاحتياطي تحدده جزئيا مدفوعات الرعاية الاجتماعية، من خلال التعويضات التي تدفعها للعاطلين عن العمل (وتكثر في هذا السياق قصص «ملكات الرعاية الاجتماعية»، اللاتي يقبضن تعويضات بطالة في حين يركبن سيارات كاديلاك فارهة)، فمن المنطقي أن تكون الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي أجراها كلينتون على «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه»، خطوة حاسمة نحو تخفيض البطالة.

تطلب كل هذا أيضا تبريرا منطقيا وعقلانيا، ولعبت حرب الأفكار دورا مهما في تحقيق هذه الغاية. يشير بليث إلى أن الاصطفاف في الأفكار الاقتصادية الداعمة للتوجه الليبرالي الجديد كانت مزيجا مركبا من النظرية النقدية (ملتون فريدمان)، والتوقعات العقلانية (روبرت لوكاس)، والخيار العام (جيمز بيوكانان وغوردون تيولوك)، وأفكار«جهة العرض» الأقل احتراما، وإن لم تكن بأي المعايير أقل نفوذا وتأثيرا، كما تبناها آرثر لافر وذهب فيها إلى درجة الادعاء بأن الآثار التحفيزية لخفض الضرائب سوف تزيد النشاط الاقتصادي إلى حد رفع العوائد الضريبية أوتوماتيكيا (كان ريغان مغرما بهذه الفكرة). يتلخص البعد المشترك، والأكثر قبولا، بين هذه الأفكار في أن تدخل الحكومة هو المشكلة وليس الحل، وأن وضع «سياسة نقدية مستقرة، إضافة إلى تخفيض ضرائب الشرائح العليا بشكل راديكالي، سوف ينتج اقتصادا أكثر صحة وحيوية»[25]، وذلك بإيجاد اصطفاف صحيح في حوافز النشاط الاقتصادي الخلاق. تبنت الصحافة الاقتصادية، وفي طليعتها صحيفة وول ستريت جورنال، هذه الأفكار، وتحولت إلى منبر مفتوح ومدافع صريح عن الليبرالية الجديدة باعتبارها حلا حتميا للعلل الاقتصادية كافة. اكتسبت هذه الأفكار رواجا وتداولا شعبيين بفضل كتاب غزيري الإنتاج، مثل جورج غيلدر (بدعم مالي من صناديق معاهد الأبحاث المختلفة)، وكليات الأعمال التي أنشئت في جامعات مرموقة، مثل ستاتفورد وهارفارد، بتمويل سخي من الشركات والمؤسسات، وتحولت فور افتتاحها إلى مراكز مفتوحة للعقيدة الليبرالية الجديدة. يصعب في كل الأحوال تتبع أو رسم المنحى البياني لانتشار تلك الأفكار، لكن بحلول عام 1990 تقريبا، هيمنت صيغ التفكير

الليبرالي الجديدة على معظم كليات الأعمال وأقسام الاقتصاد في الجامعات البحثية الرئيسة، ولا يجب التقليل من أهمية ذلك، فالجامعات البحثية الأميركية كانت ولاتزال مراكز تدريبية مهمة، يأخذ منها الكثير من الطلاب الأجانب ما تعلموه إلى بلادهم الأصلية ـ على سبيل المثال، كان كل الأشخاص المفتاحيين في التكيف التشيلي والمكسيكي مع أفكار الليبرالية الجديدة اقتصاديين تعلموا وتدربوا في الولايات المتحدة- وإلى المؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الاستنتاج، برأيي، واضح: «في السبعينيات»، يقول إيسدال: «قام الجناح السياسي في قطاع الشركات الأميركية بإحدى أكبر الحملات في التاريخ الحديث للاستيلاء على السلطة». وبحلول الثمانينيات، «حققت تلك الشركات مستوى من النفوذ والسلطة يقارب مستوى ازدهارها في العشرينيات من القرن الماضي»[26]. وبحلول عام 2000، استخدمت تلك السطوة لاستعادة حصتها من الثروة والدخل القوميين، ورفعها إلى مستويات غير مسبوقة منذ العشرينيات أيضا.

في بريطانيا، تم بناء القبول بطريقة مختلفة جدا[27]، فما حدث في كانساس يختلف تماما عما حدث في يوركشير، حيث تتباين التقاليد الثقافية والسياسية إلى أبعد الحدود. لا يمكن الحديث عن يمين مسيحي في بريطانيا يمكن تجييشه لتشكيل أغلبية أخلاقية، ولم تكن الشركات تبدي رغبة كبيرة بتوظيف سلطتها في دعم نشاط سياسي صريح (وبقيت تبرعاتها للأحزاب السياسية في الحدود الدنيا)، مفضلة بدلا عن ذلك ممارسة نفوذها عبر شبكات الامتياز الطبقي التي ربطت منذ عهود طويلة

بين قادة القطاعات الصناعية والمالية من جهة، وبين الحكومة والأوساط الأكاديمية والقضائية والبيروقراطية الدائمة في جهاز الخدمة المدنية (أيام كانت لاتزال تحافظ على تقاليدها الاستقلالية) من جهة أخرى. كذلك كان الوضع السياسي مختلفا جدا، نظرا لأن حزب العمال تشكل أساسا باعتباره أداة لسلطة الطبقة العاملة، وبقي مدينا بالفضل لنقابات العمال القوية والمتطرفة أحيانا. استطاعت بريطانيا بالتالي تطوير هيكلية دولة رعاية اجتماعية شاملة ومحكمة البنيان إلى حد لا تحلم به مثيلتها في الولايات المتحدة. فالقطاعات الرائدة في الاقتصاد (الفحم والفولاذ وصناعة السيارات) مؤممة، وقسم كبير من سوق البناء والإسكان جزء لا يتجزأ من القطاع العام. كما استطاع حزب العمال منذ الثلاثينيات بناء معاقل مهمة لسلطته في ميدان الإدارة المحلية، وفي مقدمتها مجلس مقاطعة لندن الذي أقامه هربرت موريس، في حين حافظت مؤسسات التكافل الاجتماعي القائمة من خلال الحركة النقابية والإدارة المحلية على موقعها بقوة. حتى عندما استلم حزب المحافظين السلطة لمدد طويلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنه ابتعد عموما عن أية محاولة لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية التي ورثها.

رفضت حكومة حزب العمال في الستينيات إرسال قوات بريطانية إلى فيتنام، فأنقذت بذلك البلد من أية صدامات محلية مباشرة جراء المشاركة في حرب لا تحظى بتأييد شعبي. وكانت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وافقت على تصفية الاستعمار (وإن يكن على مضض، وفي بعض الحالات بمقاومة عنيفة وقدر معتبر من الضغط الأميركي)، ثم خلعت تدريجيا بعد مغامرة السويس الفاشلة عام 1956 قسماً كبيراً من

عباءة سلطتها الاستعمارية المباشرة (كارهة أيضا في أحيان كثيرة). شكل سحب القوات البريطانية من شرق السويس في الستينيات دلالة مهمة على هذه العملية، ومنذ ذلك التاريخ شاركت بريطانيا في قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (النيتو) إلى حد بعيد كشريك صغير تحت مظلة القوة العسكرية الأميركية. لكن بريطانيا تابعت مشروع وجود استعماري جديد في معظم أنحاء إمبراطوريتها السابقة، وتورطت بذلك مرارا في اشتباكات مع القوى الكبرى الأخرى (كما في الحرب الأهلية الدموية في نيجيريا، عندما حاول إقليم بيافرا الانفصال). إن مسؤوليات بريطانيا تجاه مستعمراتها السابقة وعلاقتها بها كانت على الدوام قضية ذات شجون، في الداخل والخارج على حد سواء. وفي أحيان كثيرة عمّقت بريطانيا بدلا من أن تجتث هيكليات الاستغلال الاقتصادي الاستعمارية الجديدة، لكن تيارات الهجرة من المستعمرات السابقة إلى بريطانيا بدأت تُظهر عواقب الإمبراطورية بطرق جديدة في الداخل.

أهم الآثار المتبقية عن الوجود الإمبراطوري البريطاني يكمن في الدور المستمر الذي تلعبه بورصة لندن القديمة كمركز مالي دولي. في الستينيات، تزايدت أهمية هذا الدور مع محاولة المملكة المتحدة تعزيز موقع المدينة في مواجهة التصاعد المطرد لقوى الرأسمال التمويلي ذى التوجهات العالمية. ادى ذلك إلى سلسلة من التناقضات المهمة، إذ تعارضت حماية الرأسمال التمويلي (عبر التحكم بمعدلات الفائدة) في معظم الأحيان مع حاجات الرأسمال الصناعي المحلي (وأثارت بالتالي انقساما بنيويا في الطبقة الرأسمالية)، وأعاقت أحيانا أخرى توسع السوق المحلي (بتحديد القروض). كذلك أدى الالتزام بسياسة الحفاظ

على قوة الجنيه الإسترليني إلى إضعاف قدرة الصناعة البريطانية على التصدير، وإلى إيجاد أزمات متكررة في ميزان المدفوعات طوال السبعينيات. تصاعدت أيضا حدة التناقضات بين الليبرالية المتجذرة في الداخل، وبين ليبرالية السوق الحر للرأسمال التمويلي القائم في لندن والعامل على المسرح العالمي. نظرا لأن المركز المالي في مدينة لندن فضل على الدوام السياسات النقدية على مثيلتها الكينزية، فقد شكل معقلا مهما لمقاومة الليبرالية المتجذرة.

لم تكن دولة الرعاية الاجتماعية التي قامت في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية محط إعجاب الجميع في أي وقت من الأوقات. كان هنالك على الدوام تيارات نقدية قوية انتشرت عبر وسائل الإعلام (وفي مقدمتها صحيفة الفاينانشال تايمس المرموقة)، التي أصبحت تخضع باطراد للمصالح المالية، وتصور الفردانية والحرية والليبرالية على أنها نقيض الحماقة البيروقراطية الخانقة لجهاز الدولة وسلطة نقابات العمال الاستبدادية. شاعت مثل هذه الانتقادات في الستينيات على نطاق واسع، وازدادت حدتها في سنوات الركود الاقتصادي الكالحة في السبعينيات، عندما خشي البريطانيون أن يكون بلدهم يتحول تدريجيا إلى «دولة تشاركية من الدرجة الثانية، ترزح تحت وطأة انعدام الموهبة والتفوق»[28]. شكل التيار الفكري الذي مثله هايك نقيضا عمليا ومقبولا، وكان له مؤيدوه الكثر في الجامعات. الأهم من ذلك أنه هيمن على «معهد الدراسات الاقتصادية» الشهير (تأسس عام 1955)، حيث عمل كيث جوزف وبرز على الصعيد العام في أواخر السبعينيات، عندما أصبح المستشار الاقتصادي المفتاحي لمارغريت تاتشر. كذلك كان لتأسيس «مركز الدراسات السياسية»

(1974) و«معهد آدم سميث» (1976)، والتزام الصحافة المتزايد بالعقيدة الليبرالية الجديدة خلال السبعينيات، دور مهم في التأثير على المناخ الفكري والرأي العام السائد. قبل ذلك، شهدت بريطانيا صعود حركة شبابية مهمة (نزعت إلى الهجاء السياسي)، ووصول «ثقافة البوب» المتحررة إلى «لندن الراقصة» في الستينيات، وشكل كلاهما تحديا ساخرا لشبكة العلاقات الطبقية وبناها التقليدية. وكما في الأماكن الأخرى التي عمتها حركة 68'، اكتسبت قضايا الفردانية وحرية التعبير في بريطانيا أهمية خاصة، وأصبحت حركة الطلاب اليسارية عنصرا فاعلا في السياسة البريطانية، متأثرة في طرق عدة بتعقيدات عملية التأقلم مع إرث بريطانيا الاستعماري ونظامها الطبقي الراسخ. وقد دفع ازدراء هذه الحركة للامتيازات الطبقية (سواء تلك التي يتمتع بها الأرستقراطيون أم السياسيون أم بيروقراطيو النقابات العمالية) باتجاه الراديكالية اللاحقة لحركة ما بعد الحداثة، فالتشكيك في كل مايتعلق بالسياسة مهد الطريق أمام الشك بكل سرديات التغيير الكبرى.

في حين كان ثمة عناصر عدة يمكن استخدامها لبناء القبول بالتحول الليبرالي الجديد، فإن ظاهرة التاتشرية ما كانت لتبرز بالتأكيد لولا الأزمة الخطيرة في تراكم رأس المال خلال السبعينيات. تأذى الجميع آنذاك من الركود التضخمي، إذ وصل معدل التضخم عام 1975 إلى 26%، بينما ازداد عدد العاطلين عن مليون شخص (انظر الشكل 1.1). كانت الصناعات المؤممة تستنزف موارد الخزينة، مما أدى إلى مواجهة بين الدولة والنقابات. في عام 1972 أضرب عمال مناجم الفحم (صناعة مؤممة) للمرة الأولى في بريطانيا منذ عام 1926، ثم أضربوا ثانية عام 1974. والمعروف أن عمال

المناجم كانوا على الدوام في طليعة نضالات الطبقة البريطانية العاملة، واكتسبوا عطف الرأي العام لأن أجورهم لم تكن تتماشى مع تسارع وتيرة التضخم. أعلنت حكومة المحافظين حالة الطوارئ، وخفضت أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام، وسعت للحصول على تأييد شعبي ضد عمال المناجم، وسط تعتيم دوري نتيجة انقطاع التيار الكهربائي. في عام 1974 أعلنت الحكومة عن إجراء انتخابات للحصول على دعم الرأي العام لمواقفها، فخسرت وعادت حكومة حزب العمال إلى السلطة، وسوت مشكلة الإضراب ضمن شروط مؤاتية لمصلحة عمال المناجم.

لكن النصر كان مكلفا، فحكومة حزب العمال لم تستطع تحمل شروط التسوية، فتصاعدت مصاعبها المالية. نشبت أزمة في ميزان المدفوعات بالتوازي مع أزمة عجز هائل في الميزانية. عندما لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي عام 1975 ـ 1976، واجهت خيار الإذعان لمطالب الصندوق بفرض إجراءات تقشف وقيود على الميزانية، أو إعلان إفلاسها والتضحية بمصداقية الجنيه الإسترليني، وبالتالي القضاء على المصالح المالية في بورصة لندن ومركزها التجاري. اتخذت الحكومة الخيار الأول، وفرضت تخفيضات جائرة في الميزانية، طالت بشكل رئيس الإنفاق على مرافق الرعاية الاجتماعية[29]. عارضت الحكومة العمالية بذلك المصالح المادية لمؤيديها التقليديين، دون أن تجد حلا لأزمات التراكم والركود التضخمي. حاولت عبثا إخفاء مصاعبها باللجوء إلى الأفكار التشاركية العامة، حيث كان يُفرض بكل شخص التضحية بشيء في سبيل الدولة، فأعلن مؤيدوها عصيانا مفتوحا، وبدأ العاملون في القطاع العام سلسلة إضرابات في «شتاء الاستياء» العارم عام 1978. أضرب عمال المشافي،

وكان لا بد من تقنين الرعاية الطبية إلى أبعد الحدود. «وأضرب حفارو القبور ورفضوا دفن الأموات. واضرب سائقو الشاحنات أيضا، ولم يتمتع إلا ممثلو العمال بحق السماح لشاحنات تحمل عبارة «مواد ضرورية» عبور خطوط الإضراب وصفوف المحرضين عليه. ووضعت الخطوط الحديدية البريطانية لافتة موجزة كتب عليها: «لا قطارات اليوم»... لقد بدا وكأن نقابات العمال المضربة كانت على وشك إيقاف الأمة بكاملها عن العمل»[30]. صرخت الصحافة السائدة بأعلى صوتها ضد جشع النقابات وأعمالها التدميرية، وتلاشى التأييد العام للعمال المضربين. سقطت الحكومة العمالية في الانتخابات اللاحقة، وفازت مارغريت تاتشر بأغلبية مهمة، وتفويض واضح من ناخبيها أبناء الطبقة الوسطى بترويض نقابات العمال وتدجين سلطتها في القطاع العام.

تتبدى أوضح المظاهر المشتركة بين حالتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في ميادين علاقات العمل والصراع ضد التضخم. فيما يتعلق بالتضخم، أعطت تاتشر الأمر اليومي باعتماد السياسة النقدية وفرض رقابة مشددة على إنفاقات الخزينة. كان ارتفاع معدلات الفائدة يعني ارتفاع معدلات البطالة (التي بلغ معدلها الوسطي أكثر من 10% في المدة بين 1978 و1984، وخسرت نقابات العمال خلال خمس سنوات 17% من أعضائها)، مما أضعف قوة العمال التفاوضية. أشار آلن بَدْ، المستشار الاقتصادي لتاتشر فيما بعد، إلى أن «سياسات الثمانينيات في محاربة التضخم، بضغط الإنفاق العام وعصر الاقتصاد، لم تكن إلا غطاء لضرب العمال». شكلت بريطانيا ما أسماه ماركس «جيش احتياطي صناعي»، ولاحظ أن تأثيره يتركز في تقويض سلطة العمال، والسماح

للرأسماليين بعد ذلك بجني أرباح سهلة. أقدمت تاتشر على عمل يوازي ما قام به ريغان عام 1981، عندما استفز مراقبي الحركة الجوية ودفعهم إلى الاضراب. أثارت تاتشر إضراب عمال المناجم عام 1984، بإعلانها موجة تسريحات استغنت فيها عن عدد كبير من العاملين، وأغلقت الكثير من مناجم الفحم (لأن الفحم المستورد كان أرخص ثمنا). استمر الإضراب حوالي سنة كاملة، وبرغم الدعم والكثير من التعاطف الشعبيين، خسر عمال المناجم، وتم تحطيم مكون جوهري من مكونات الحركة العمالية في بريطانيا. أضعفت تاتشر قوة النقابات إلى حد أبعد بفتح سوق المملكة المتحدة أمام الاستثمار والتنافس الأجنبيين، فحطمت قسما كبيرا من الصناعة البريطانية التقليدية في الثمانينيات ـ اختفت صناعتا الفولاذ (ومركزها مدينة شيفلد) وبناء السفن (ومركزها مدينة غلاسكو) تماما تقريبا في غضون بضع سنوات، ومعهما الكثير من قوة نقابات العمال. استطاعت تاتشر بكفاءة متناهية تدمير صناعة السيارات المحلية المؤممة، ونقاباتها القوية المعروفة بتطرفها وتقاليدها النضالية، وحولت المملكة المتحدة بدلا من ذلك إلى رصيف قاري لشركات السيارات اليابانية الساعية إلى موطئ قدم في السوق الأوربية. بنيت تلك المصانع على مساحات خضراء، واستخدمت عمالا غير نقابيين رضخوا لتقاليد وعلاقات العمل على الطريقة اليابانية. خلال عشر سنوات، كانت النتيجة الكلية تحويل المملكة المتحدة إلى بلد تنخفض فيه الأجور نسبيا، وترتفع درجة إذعان وطواعية القوى العاملة (مقارنة بباقي الدول الأوربية)، إذ انخفضت نسبة الإضرابات إلى واحد بالعشرة من مستوياتها السابقة قبل مجيء تاتشر إلى الحكم. وعندما تركت تاتشر الحكم، كانت قد اجتثت

التضخم، ولجمت سلطة النقابات، ودجنت قوى العمل، وبنت في أثناء ذلك قبول الطبقة الوسطى لسياساتها.

كان على تاتشر خوض حربها على جبهات أخرى. فقد نشبت معارك دفاعية نبيلة في مؤخرة الركب الليبرالي الجديد، خاضها العديد من مجالس الإدارات المحلية- في مدينة شيفلد، وفي مجلس مدينة لندن الكبرى (الذي اضطرت تاتشر إلى إلغائه نهائيا في الثمانينيات، لتحقيق أهدافها الأبعد)، وفي مدينة ليفربول (حيث سُجن نصف أعضاء المجلس المحلي). شكلت هذه المجالس مراكز مقاومة فاعلة، تبنت مُثلا اشتراكية جديدة في هيكليات إداراتها المحلية (ضمت العديد من الحركات الاشتراكية الجديدة في حالة مجلس مدينة لندن الكبرى)، ونفذتها بكفاءة إلى حين تم سحقها نهائيا في منتصف الثمانينيات. بدأت تاتشر بتخفيض حاد في اعتمادات الحكومة المركزية المخصصة لتمويل البلديات، فرد العديد من المجالس المحلية ببساطة برفع ضرائب الملكية، مما أجبرها على إصدار تشريعات بعدم قانونية عملهم. استهزأت تاتشر بمجالس حزب العمال التقدمية واعتبرتها «اليسار المجنون» (وهو تعبير التقطته الصحافة التي يهيمن عليها المحافظون بتشف وتلذذ)، وعملت على فرض المبادئ الليبرالية الجديدة عبر إصلاح نظام تمويل المجالس المحلية. اقترحت تاتشر «ضريبة الرأس» ـ وهي ضريبة تنازلية على كل فرد، لا ضريبة على الممتلكات ـ للجم إنفاقات البلديات بإجبار كل قاطنيها على الدفع، الأمر الذي أثار معركة سياسية هائلة كان لها دور في تدمير تاتشر وزوالها سياسيا.

عملت تاتشر أيضا على خصخصة كل المرافق الاقتصادية التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام، على أعتبار أن بيعها يدعم الخزينة العامة

ويخلص الحكومة من أعباء التزاماتها المستقبلية المرهقة تجاه المشاريع العامة الخاسرة. لكن بيع المشاريع التي تديرها الدولة اقتضى تحضيرها للخصخصة بشكل ملائم، وهذا يعني تجريدها من ديونها وتحسين كفاءتها وجدوى هيكلياتها الاقتصادية، غالبا عبر التخلص من العاملين وتسريحهم. كما تمت عملية تقدير قيمة المشاريع العامة بحيث تقدم حوافز معتبرة لرأس المال الخاص ـ وهي عملية شبهها مناوؤوها «بالتفريط بفضّيات العائلة». في حالات كثيرة أخفت صيغ التقييم قيمة الدعم الحكومي الممنوح ـ على سبيل المثال، لم يشمل تقدير قيمة شركات الماء، والسكك الحديدية، وحتى المشاريع التي تديرها الدولة في صناعات السيارات والفولاذ، قيمة الأرض التي تقوم عليها هذه المؤسسات، وهي في أفضل المواقع وذات قيمة عالية، وقد تم استثناؤها من عملية التقييم على اعتبار أنها شأن مستدام. تلازمت أرباح الخصخصة مع أرباح المضاربة على الممتلكات العامة التي تم التخلي عنها، لكن الهدف هنا كان أيضا تغيير الثقافة السياسية بتوسيع مجال المسئولية لدى الأفراد والشركات، والعمل على رفع الكفاءة، وتشجيع الابتكار والمبادرة بين الأفراد/ الشركات. في موجة عارمة من حمى الخصخصة، بيعت شركات الاتصالات، والخطوط الجوية، والصناعات الفضائية، والفولاذ، والكهرباء، والغاز، والنفط، والفحم، والماء، والخطوط الحديدية، والباصات، وطائفة أخرى من مشاريع الدولة الأصغر حجما. أصبحت بريطانيا الدولة الرائدة في إنجاز عمليات الخصخصة بطريقة منظمة إلى حد معقول، ومربحة بالنسبة لرأس المال. كانت تاتشر على يقين بأنه حالما تتحقق هذه الإنجازات فلن يكون بالمستطاع عكسها أو تغييرها جذريا، وهذا هو السر في سرعة الأداء القياسية. أما ما عزز بنجاح شرعية

العملية برمتها فكان بيع مرافق الإسكان العام على نطاق واسع إلى ساكني البيوت ومستأجريها، الأمر الذي زاد عدد ملاك البيوت بشكل هائل خلال عقد واحد، فأرضى الطموحات التقليدية للطبقة العاملة التي حلم أفرادها على الدوام بامتلاك منازلهم. كما أوجد من جهة أخرى دينامية جديدة، وفي أحيان كثيرة مضاربات واسعة، في سوق العقارات استهوت الطبقات الوسطى، التي شهدت تصاعدا ملحوظا في قيمة أصولها المالية ـ على الأقل إلى حين انهيار سوق العقارات في بداية التسعينيات.

تفكيك دولة الرعاية الاجتماعية كانت قضية مختلفة تماما، إذ واجهت تاتشر صعوبات كبيرة في الاستيلاء على قطاعات التربية والتعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والجامعات، وبيروقراطية الدولة، وسلك القضاء. هنا، كان على تاتشر خوض معاركها ضد المواقع الحصينة، والتقليدية أحيانا، للشريحة العليا من الطبقات الوسطى، التي تشكل الغالبية العظمى من مؤيديها. عملت تاتشر بإلحاح على توسيع دائرة المسؤولية الشخصية ونشر قيمها (عبر خصخصة مرافق الرعاية الصحية مثلا)، وتقليص واجبات الدولة والتزاماتها في كل المجالات. لكنها فشلت في تحقيق تقدم سريع على هذه الجبهة، لأن الرأي العام البريطاني فرض حدودا ولم يقبل إخضاع كل شيء لقيم الليبرالية الجديدة. على سبيل المثال، لم تنجح حكومة بريطانية بفرض رسوم على التعليم العالي حتى عام 2003، حين أقامت حكومة عمالية مثل هذه الهيكلية. كان من الصعوبة بمكان صياغة تحالف يقبل بتغييرات راديكالية في كل تلك المجالات، التي قسمت حكومة تاتشر (ومؤيديها) بشكل حاد وعلني (بين «المبيحين» و«الممانعين»)، واستغرق نجاحها بتحقيق إصلاحات ليبرالية متواضعة في

هذا المجال سنوات طويلة من المواجهة العنيفة داخل حزبها ومع وسائل الإعلام. أفضل ما استطاعت تحقيقه كان محاولة إشاعة ثقافة المقاولة والأعمال التجارية، وفرض قواعد مراقبة صارمة، وإجراءات محاسبة مالية، وإنتاجية، على مؤسسات لا تناسبها اطلاقا، كالجامعات مثلا.

استطاعت تاتشر صياغة القبول عبر رعاية ومحاباة الطبقة الوسطى، التي استهوتها متع امتلاك المنازل، وانتشار قيم الفردانية، والملكية الخاصة، وتحرير فرص الأعمال التجارية. ومع ضعف أشكال التكافل والتضامن لدى الطبقات العاملة، تحت الضغط وبتأثير التغيير الراديكالي في هيكليات العمل، نتيجة تفكيك الصناعات التقليدية، سادت قيم الطبقة الوسطى على نطاق أوسع، وشملت العديد ممن كانوا ينتمون يوما إلى الطبقات العاملة ويحملون هويتها الراسخة. كما أدى فتح السوق البريطانية أمام قدر أكبر من حرية التجارة إلى قيام وازدهار ثقافة الاستهلاك، وساعد انتشار المؤسسات المالية على شيوع ثقافة الدين والاقتراض، وإدخالها إلى مركز الحياة البريطانية الرزينة والمستقرة سابقا. كذلك استتبعت الليبرالية الجديدة تحولا جذريا على طرفي البنية الطبقية الأقدم في بريطانيا. وأدى احتفاظ بورصة لندن بموقعها كلاعب مركزي في قطاع التمويل العالمي، إلى تحويل العاصمة والمناطق الجنوبية-الشرقية، التي تحتل موقع القلب في الاقتصاد البريطاني، إلى مركز حيوي يزداد ثروة وسلطة باطراد. لم تعد السلطة الطبقية إلى قطاع تقليدي محدد، بل تمددت حول أحد أهم المراكز المفتاحية لعمليات التمويل في العالم، فتدفق خريجو جامعتي أوكسفورد وكيمبردج إلى لندن، وعملوا في تجارة العملة والأسهم والسندات، فحققوا بسرعة فائقة قدرا هائلا من الثروة والسلطة، وحولوا لندن إلى إحدى أغلى مدن العالم.

جرى التحضير للثورة التاتشرية من قبل مؤسسات صناعة الرأي والقبول داخل الطبقات الوسطى التقليدية، التي منحتها ثلاثة انتصارات انتخابية متتالية. وكان المشروع برمته، خصوصا في مدة إدارة تاتشر الأولى، أكثر إيديولوجية (بفضل كيث جوزف) وتمسكا بالمنطلقات النظرية الليبرالية الجديدة، بحيث لا تمكن مقارنته مع حالة الولايات المتحدة في عهد ريغان. تحدرت تاتشر نفسها من الطبقات الوسطى الراسخة، واستهوتها العلاقات التقليدية الوثيقة بين مكتب رئيس الوزارة و«قادة» الصناعة وخبراء التمويل، فالتفتت إلى نصائحهم ومشورتهم، وكثيرا ما قدمت لهم خدمات وامتيازات، ببخس أصول الدولة قيمها الحقيقية تهيئة لعمليات الخصخصة. ولعل مشروع استعادة السلطة الطبقية ـ مقابل تفكيك سلطة الطبقة العاملة- لعب دورا لا واعيا في تطورها السياسي.

يمكن قياس النجاح الذي حققه ريغان وتاتشر بطرق عدة[34]. لكني على قناعة بأن الطريقة الأجدى والأكثر فائدة تكمن في التركيز على السبل التي استطاعا من خلالها أخذ ما كان حتى ذلك التاريخ مواقف سياسية وإيديولوجية وفكرية أقلوية، وحولاها إلى تيار سائد. إن تحالف القوى الذي ساعدا على ترسيخه، والأغلبيات التي تمتعا بها وتزعماها، لا تزال تشكل إرثا ثقيلا يجد القادة السياسيون في الجيل الآتي صعوبة في إزاحته. ولعل أكبر شهادة لنجاحها تتجسد في حقيقة الوضع الذي وجد فيه كلينتون وبلير نفسيهما، حيث كان هامش المناورة لديهما محدودا لدرجة لم يستطيعا فيه إلا تقبل ودعم عملية استعادة السلطة الطبقية، وإن يكن ضد مشاعرهما الغريزية الأسمى. ما إن أصبحت الليبرالية الجديدة ضاربة إلى هذا العمق في صلب العالم الناطق بالإنكليزية، حتى صار من الصعوبة بمكان

إنكار مدى ملاءمتها لعمل الرأسمالية عموما على الصعيد الدولي. كما نرى لاحقا، هذا لا يعني القول إن الليبرالية الجديدة فرضت من الخارج في أماكن أخرى بتأثير السطوة والنفوذ الأنغلو ـ أميركيين. كلا الحالتين البريطانية والأميركية تظهران بوضوح اختلاف الشروط الداخلية وطبيعة التحول الليبرالي الجديد الذي اتخذته كل منهما لاحقا. علينا بالتالي، وبالأمارة ذاتها، توقع أن تكون القوى الداخلية، بالإضافة إلى التأثيرات والأعباء الخارجية، لعبت قد دورا مميزا في الأماكن الأخرى.

استفاد ريغان وتاتشر من الدلائل المتوافرة لديهما (بدءا من تجربة تشيلي وأزمة مدينة نيويورك)، ووضعا نفسيهما على رأس حركة طبقية مصممة على استعادة سلطتها. عبقريتهما تكمن في إيجاد إرث ومجموعة تقاليد ورطت السياسيين اللاحقين، وأدخلتهم في متاهات شبكة عنكبوتية من القيود والكوابح لم يستطيعوا الإفلات منها بسهولة. لم يستطع كلينتون وبلير، اللذان تبعاهما إلى سدة الحكم، فعل أكثر من مجرد متابعة العمل الذي أنجزته الليبرالية الجديدة، شاءا أم أبيا!

- 3 -

الدولة الليبرالية الجديدة

يسهل إلى حد معقول تعريف دور الدولة في النظرية الليبرالية الجديدة. لكن الممارسة الليبرالية الجديدة تطورت بطريقة ابتعدت فيها بدرجة مهمة عن القالب النظري. كما يشير الارتقاء الفوضوي نوعا ما، والتطور الجغرافي غير المستوى لمؤسسات الدولة وسلطاتها ووظائفها في السنوات الثلاثين الماضية، إلى أن الدولة الليبرالية الجديدة قد تكون بحد ذاتها صيغة سياسية متناقضة وغير مستقرة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز النظرية

وفق مقتضيات النظرية، ينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم بقوة حقوق الملكية الفردية الخاصة، وحكم القانون، ومؤسسات الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة[1]. وتعتبر هذه الترتيبات المؤسساتية جوهرية لضمان حريات الفرد، ضمن إطار قانوني/ قضائي يتم فيه التفاوض بحرية حول الالتزامات التعاقدية بين الأفراد في ساحة السوق الاقتصادي. يتحتم على الدولة حماية حرمة العقود، وقدسية حق الفرد في حرية العمل، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، ويتحتم عليها بالتالي استخدام وسائل العنف التي تحتكرها للحفاظ على هذه الحريات مهما كان الثمن. بالأمارة نفسها، تبقى حرية العمل للشركات (التي تعتبر بمثابة أفراد أمام القانون) ضمن الإطار المؤسساتي للأسواق والتجارة الحرة

منفعة أساسية، إذ يُنظر إلى النشاط التجاري الخاص والمبادرة الفردية في مجال الأعمال باعتبارها مفاتيح الابتكار وخلق الثروة. يجب على الدولة أيضا حماية حقوق الملكية الفكرية (عبر براءات الاختراع مثلا)، لتشجيع التطورات التكنولوجية. ويُفترض أن يوفر الازدياد المطرد في الإنتاجية مستويات معيشة أعلى للجميع. لذلك تؤمن الليبرالية الجديدة، سواء حسب مقولة «المد العالي يرفع جميع المراكب» أم حسب مقولة «رشح الثروة إلى الأسفل»، بأن حرية الأسواق وحرية التجارة خير ضمان للقضاء على الفقر (محليا وعالميا).

يكد الليبراليون الجدد تحديدا في السعي لخصخصة الأصول، إذ يرون غياب النص الصريح بحقوق الملكية الخاصة ـ كما هو الحال في العديد من الدول النامية ـ أحد أهم العوائق المؤسساتية أمام التطور الاقتصادي وتحسن مستويات الرفاه الإنساني. أما «تعيين» و«تسييج» الأملاك الخاصة بحقوق فردية فخير سبيل للحماية ضد ما يسمى «مأساة الأملاك العامة» (أي نزعة الأفراد إلى الاستغلال الجائر وغير المسؤول للموارد العامة، مثل الأرض والماء وماشابه). كما يجب نقل ملكية القطاعات التي كانت تديرها أو تنظمها الدولة إلى القطاع الخاص، وإلغاء القواعد والضوابط الناظمة لها (أي تحريرها من أشكال تدخل الدولة كافة). ويعتبر الليبراليون الجدد التنافس ـ بين الأفراد، والشركات، والكيانات الإقليمية (المدن، والمناطق، والأمم، والتجمعات الإقليمية) ـ فضيلة رئيسة، ويجب بالطبع الحفاظ على القواعد الأساسية للتنافس في السوق الاقتصادي بطريقة ملائمة. يتحتم على الدولة أيضا استخدام سلطاتها لفرض أو ابتكار أنظمة السوق (مثل إيجاد سوق تجاري لمكافحة تلوث البيئة) في الحالات التي لا تكون

فيها تلك القواعد واضحة المعالم، أو يصعب فيها تعريف حقوق الملكية الخاصة. كذلك يدعي الليبراليون الجدد أن الخصخصة والتنافس وإلغاء القيود الناظمة مجتمعة تقضي على البيروقراطية والروتين، وتزيد الكفاءة والإنتاجية، وتحسن معايير الجودة والنوعية، وتخفض التكلفة ـ سواء بشكل مباشر، عبر تقديم السلع والخدمات الأرخص سعرا للمستهلك، أم بطريقة غير مباشرة عبر تخفيض الأعباء الضريبية. وينبغي على الدولة الليبرالية الجديدة مثابرة العمل على إقامة ترتيبات مؤسساتية جديدة، وإعادة التنظيم الداخلي للمؤسسات الحالية، بهدف تحسين وضع الدولة التنافسي ككيان قائم، مقابل الدول والكيانات الأخرى، في السوق العالمي.

في حين تضمن الدولة الحرية الفردية والشخصية في ساحة السوق الاقتصادي، يبقى كل فرد عرضة المحاسبة ومسؤولا عن أعماله وصلاح حاله. ويشمل هذا المبدأ ميادين الرعاية الاجتماعية، والتعليم، والرعاية الصحية، وحتى تعويضات التقاعد (جرت خصخصة الضمان الاجتماعي في تشيلي وسلوفاكيا، وثمة اقتراحات مشابهة في الولايات المتحدة). تعزو الليبرالية الجديدة نجاح الفرد أو فشله إلى تمتعه بفضائل المغامرة والمبادرة والابتكار في مجال الأعمال والتجارة، أو إلى نقائصه وعيوبه الشخصية (كعدم استثماره بشكل كاف في مراكمة رأسماله الشخصي، عبر التعليم مثلا)، ولا تردها إلى أية خاصية نظامية (مثل الإقصاءات الطبقية التي تُعزى عادة إلى النظام الرأسمالي).

تعتبر الليبرالية الجديدة حراك رأس المال بين مختلف القطاعات والمناطق والدول حرية بالغة الأهمية، تستوجب إزالة كل الحواجز أمامها (مثل الرسوم الجمركية أو الضوابط البيئية أو الترتيبات الضريبية

العقابية أو التخطيط أو أي شكل آخر من أشكال العوائق الموضعية)، باستثناء «المجالات الحيوية للمصلحة القومية» التي تحددها بدقة. تتنازل الدولة الليبرالية طواعية عن السيادة الوطنية على حرية حركة السلع ورأس المال لمصلحة السوق العالمي، وتنظر إلى التنافس الدولي باعتباره ظاهرة صحية، لأنه يرفع الكفاءة والإنتاجية، ويخفض الأسعار، ويكبح بالتالي النزعات التضخمية. لذلك ينبغي على الدول التفاوض والعمل معا لتخفيف أو إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود القومية، وفتح الأسواق (للسلع ورأس المال على حد سواء) أمام التبادل العالمي. أما إذا كان ذلك ينسحب على حرية حركة القوى العاملة، كما السلع ورأس المال، فلا يزال قضية خلافية. في كل الأحوال، إلى الحد الذي ينبغي على الدول التعاون معا لتخفيف الحواجز أمام حرية التبادل العالمي، لا بد أن تنشأ هيكليات تنسقية، مثل مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) المعروفة باسم «السبع العظام» (أصبحت الآن «الثمان العظام» بإضافة روسيا)، فمن الحيوي لتقدم المشروع الليبرالي الجديد على المسرح العالمي التوصل إلى اتفاقات دولية تضمن حكم القانون وحريات التجارة بين الدول، كتلك التي تتضمنها اليوم اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

يرتاب المنظرون الليبراليون الجدد إلى حد بعيد بالديمقراطية، إذ ينظرون إلى حكم الأغلبية على انه تهديد كامن لحقوق الفرد والحريات الدستورية. ويعتبر الليبراليون الجدد الديمقراطية ترفا لا يتحقق إلا في ظل توافر شرطي الثراء النسبي، ووجود طبقة وسطى كبيرة ومتماسكة تضمن الاستقرار السياسي. لذلك يحبذ الليبراليون الجدد حكم النخب

والخبراء، ويفضلون الحكم بمقتضى أوامر تنفيذية وقرارات قضائية/ قانونية، بدلا من عملية صناعة القرار الديمقراطية والبرلمانية. كما يفضل الليبراليون الجدد عزل المؤسسات المفتاحية، كالمصرف المركزي، وإبقاءها بعيدة عن الضغوط الديمقراطية. ولأن النظرية تتمحور حول حكم القانون والتأويلات المتشددة للشرعية والدستورية، تصر الليبرالية الجديدة على توسط المحاكم في حل النزاعات والخلافات كافة، بحيث يلجأ الأفراد إلى النظام القضائي/ القانوني لإيجاد الحلول والعلاجات لأية مشاكل طارئة.

التوترات والتناقضات

ثمة مساحات مبهمة ونقاط نزاع واشتباك داخل النظرية العامة للدولة الليبرالية الجديدة، أولها مشكلة تأويل سلطة الاحتكار. ينجم عن التنافس في أغلب الأحيان احتكار أو تحكم الأقلية، نتيجة سعي الشركات الأقوى إلى تدمير الشركات الأضعف وإخراجها من السوق. ولا يجد معظم المنظرين الليبراليين مشكلة في ذلك (لأنه، كما يقولون: يرفع الكفاءة إلى حدودها القصوى)، شرط ألا تكون هناك عوائق كبيرة أمام دخول المتنافسين ساحة السوق (وهو شرط يصعب في أحيان كثيرة تحقيقه، وقد يتوجب على الدولة بالتالي التدخل لإنشائه ورعايته). أما «الاحتكارات الطبيعية»، كما تسمى، فقضية أكثر صعوبة، إذ ليس من المنطقي وجود شبكات تنافسية لأنابيب الغاز أو الماء أو الكهرباء أو أنظمة الصرف الصحي أو السكك الحديدية بين واشنطن وبوسطن، مثلا. لا يبدو بالإمكان هنا الاستغناء عن دور الدولة في تنظيم عمليات توفير

وتسعير هذه الخدمات، وضمان حق المواطن في الحصول عليها. قد يكون التحرير الجزئي ممكنا (بحيث يُسمح على سبيل المثال بتنافس المنتجين على تغذية الشبكة الكهربائية نفسها، أو تسيير القطارات على السكك ذاتها)، لكن احتمالات الاستغلال وإساءة الاستعمال، كما أظهرت أزمة الكهرباء في ولاية كاليفورنيا عام 2002، أو احتمالات الارتباك والفوضى المميتة، كما يثبت الوضع الحالي للسكك الحديدية في بريطانيا، تبقى احتمالات عالية وحقيقية إلى أبعد الحدود.

ساحة الخلاف الرئيسة الثانية تتعلق بحالات فشل السوق الاقتصادي، التي تحدث عندما يتهرب الأفراد من دفع التكاليف الكاملة المترتبة عليهم، أو التي يمكن أن تترتب عليهم، وذلك بطرح مسؤولياتهم القانونية خارج حدود السوق (أي «تخريج المسؤوليات» باللغة التقنية الدارجة). المثال الكلاسيكي على ذلك قضية التلوث، حيث يتجنب الأفراد والشركات التكاليف بدفن النفايات الضارة في البيئة دون مقابل، مع أن منظومة الإنتاج البيئي برمتها قد تتضرر أو تتدمر كلية. كذلك قد يؤدي التعرض لمواد خطرة، أو مخاطر جسدية، في مواقع العمل إلى التأثير سلبا على الصحة العامة، واستنزاف قوة العمل أو تجريدها من العاملين الأصحاء. يعترف بعض الليبراليين الجدد بهذه المشكلات، ويقر آخرون بضرورة ومنطقية تدخل الدولة، وإن يكن على نطاق محدود، في حين يجادل طرف ثالث في ضرورة ترك الأمور على حالها، لأن من شبه المؤكد أن يكون العلاج أسوأ من الداء. مع ذلك، في حال وجوب تدخل الدولة، يتفق معظم الليبراليين الجدد على إجرائها من خلال آليات السوق (أي عبر فرض ضرائب، أو تقديم حوافز ضريبية، أو إيجاد حقوق تجارية لمكافحة

الملوثات، وما شابه). وتتم مقاربة فشل أو قصور تنافسية السوق بطريقة مماثلة، إذ يمكن أن تحدث زيادة في تكلفة التعاملات الاقتصادية نتيجة انتشار العلاقات التعاقدية والتعاقدات الفرعية. على سبيل المثال لا الحصر، يبدو أن هناك زيادة كبيرة في تكلفة جهاز المضاربة بالعملات، تتصاعد طردا مع ازدياد أهمية ذلك الجهاز الضخم لكسب المزيد من أرباح المضاربات. وقد تنشأ مشكلات أخرى عندما تقدم المشاة في المتنافسة في منطقة معينة على شراء المعدات الطبية المتطورة نفسها، والتي تبقى قليلة الاستخدام، فترفع بالتالي تكلفتها الإجمالية. تبدو الحجة دامغة في مثل هذه الحالات لاحتواء النفقات عبر تدخل الدولة في عمليات التخطيط، والتنظيم، والتنسيق الإلزامي، لكن هنا أيضا يشكك الليبراليون الجدد إلى أبعد الحدود بضرورة وجدوى هذه التدخلات.

يفترض عموما أن يتمتع كل العملاء في السوق الاقتصادي بإمكانية الوصول إلى المعلومات نفسها، إذ يفترض الليبراليون الجدد أن ليس ثمة لا تماثل في المعلومات أو السلطة يتدخل بقدرة الأفراد على صناعة قرارات اقتصادية عقلانية تخدم مصالحهم الخاصة. لكن من النادر، إن لم يكن من المستحيل، عمليا مقاربة هذا الوضع الذي تترتب عنه عواقب مهمة[2]، فاللاعبون الأكثر إطلاعا وسطوة يتمتعون دائما بمزايا يمكن استغلالها بسهولة للحصول على مزيد من المعلومات أو حتى على قدر أكبر من السلطة النسبية. كذلك يشجع اشتراع حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع) على «استغلال النفوذ»، إذ يستخدم أصحاب الحقوق سلطتهم لوضع أسعار احتكارية، ومنع نقل التكنولوجيا إلا بأسعار باهظة جدا. مع مرور الزمن، ينزع لا تماثل علاقات السلطة إلى الازدياد، لا التناقص،

المطرد مالم تتدخل الدولة لمكافحته. وهكذا يبدو الافتراض الليبرالي الجديد بتوفر المعلومات الكامل، وإتاحة ميدان تنافس مستوٍ أمام جميع اللاعبين، افتراضا ساذجا إلى حد الطوباوية، أو تعمية متعمدة لطبيعة مجموعة مراحل وعمليات تؤدي إلى تكثيف الثروة وتركيزها، ومن ثم استعادة السلطة الطبقية.

تعتمد النظرية الليبرالية الجديدة في التغيير التكنولوجي على قوى التنافس القسرية لدفع عملية البحث عن منتجات، ووسائل إنتاج، وصيغ تكنولوجية جديدة. غير أن هذه النزعة غالبا ما تصبح متجذرة في الحس العام للمغامرة والابتكارية التجارية، إلى حد تتحول فيه إلى وثن فكري، يؤمن بوجود علاج تكنولوجي جاهز لكل مشكلة على وجه الأرض. وقد ينجم عن هذا الهوس، الذي يترسخ داخل الشركات الكبيرة وداخل جهاز الدولة أيضا (في القطاع العسكري على وجه التحديد)، نزعات استقلالية قوية تسعى إلى التغيير التكنولوجي السريع والمحموم، والذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، إن لم يكن إلى عكس النتائج المرجوة منه. قد تندفع التطورات التكنولوجية بجنون خارج نطاق السيطرة، بحيث تقدم بعض القطاعات المخصصة حصريا للابتكار التكنولوجي منتجات جديدة، أو سبلا جديدة لعمل أشياء لا يتوافر لها سوق بعد (يجري حاليا إنتاج مواد دوائية جديدة ثم اختراع أمراض جديدة لها). كما يستطيع بعض الطفيليين الموهوبين حشد الابتكارات التكنولوجية واستخدامها لتقويض العلاقات الاجتماعية والمؤسسات السائدة، بل حتى إعادة صياغة الحس العام عبر نشاطاتهم ولمصلحتهم المالية الخاصة. ثمة ترابط داخلي، إذن، بين الدينامية التكنولوجية من جهة، وبين حالة عدم الاستقرار، وتحلل

أشكال العلاقات الاجتماعية وصيغ التكافل الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتفكيك البنية الصناعية، والتحولات السريعة في العلاقات الزمانية ـ المكانية، وكثرة المضاربة وازدهارها، والنزعة العامة نحو تشكيل أزمات داخل الرأسمالية ذاتها[3].

هناك، أخيرا، بعض المشاكل السياسية الجوهرية داخل النظرية الليبرالية الجديدة تقتضي العلاج. كما أسلفنا، تحظى النزعة الفردية إلى التملك بقدر من الجاذبية والإغواء، لكن لها آثارا إقصائية منّفرة تتعارض مع الرغبة بعيش حياة اجتماعية ذات معنى. ففي حين يفترض أن يكون الأفراد أحرارا في الاختيار، لا يفترض بهم اختيار بناء مؤسسات جماعية قوية (كنقابات العمال)، بل جمعيات طوعية ضعيفة (كالمؤسسات الخيرية مثلا). ويتحتم عليهم بالتأكيد ألا يختاروا الاجتماع لتشكيل أحزاب سياسية تهدف إلى إجبار الدولة على التدخل في الأسواق الاقتصادية أو إزالتها. في سياق سعيهم لحماية أنفسهم من أكبر مخاوفهم- الفاشية، والشيوعية، والاشتراكية، والشعبوية الاستبدادية، وحتى حكم الأغلبية- كان لا بد لليبراليين الجدد من وضع حدود قوية تعيق نظام الحكم والإدارة الديمقراطي، والاعتماد على مؤسسات غير ديمقراطية ولا تخضع للمحاسبة والمساءلة (كبنك الاحتياط الفدرالي أو صندوق النقد الدولي) في عملية صنع القرارات المفتاحية. هذا الأمر يفضي إلى تناقض ظاهري محير بين واقع تدخلات الدولة الكثيفة وحكم النخب و«الخبراء» في عالم يفترض ألا تكون الدولة فيه تدخلية على الإطلاق. تتبادر إلى الذهن هنا حكاية فرانس بيكون الطوباوية في كتابه أطلانتس الجديدة (نشر لأول مرة عام 1626)، حيث يقوم «مجلس الأعيان الحكماء» باتخاذ كل القرارات

المفتاحية. في مواجهة حركات اجتماعية تسعى إلى إحداث تدخلات جماعية، تضطر الدولة الليبرالية الجديدة ذاتها إلى التدخل، بشكل قمعي أحيانا، فتناقض بذلك الحريات التي يفترض أن تحميها وتعززها. لكن الدولة الليبرالية الجديدة قد تشهر في هذه الحالة سلاحا سريا، المنافسة الدولية والعولمة، تستخدمه لتأديب الحركات المعادية للأجندة الليبرالية الجديدة داخل الدول الفردية. إذا فشل ذلك السلاح أيضا، فعلى الدولة اللجوء إلى الإقناع والدعاية، أو إلى القوة العارية والسلطات الأمنية إن لزم الأمر، لقمع الحركات المعارضة لليبرالية الجديدة. وهذا تحديدا كان أكبر مخاوف بولاني: أن لا يكون المشروع الطوباوي الليبرالي (وبالتالي الليبرالي الجديد) قابلا للبقاء والاستمرارية في النهاية إلا باللجوء إلى الاستبدادية، حيث تكبل حرية الجماهير لمصلحة حريات القلة القليلة.

الدولة الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة

يصعب توصيف الشخصية العامة للدولة في العهد الليبرالي الجديد لسببين محوريين: أولا، الانحرافات المنهجية للممارسة العملية عن القالب النظري الليبرالي الجديد، وسرعة تبديها، واستحالة إرجاعها جميعا إلى التناقضات الداخلية التي أوجزناها أعلاه. ثانيا، التنوع الشديد في طبيعة التعديلات التي فرضتها دينامية نشوء وارتقاء الليبرالية الجديدة، وتباينها من مكان لآخر ومن مدة لأخرى. إن أية محاولة لاستخلاص صورة مركبة للدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية، من هذه الجغرافيا التاريخية المتقلبة وغير المستقرة، تبدو بالتأكيد مهمة حمقاء وجنونية. مع ذلك، أعتقد من المفيد رسم سياق عام يحافظ على فكرة وجود مجموعة سمات مميزة للدولة الليبرالية الجديدة.

هناك تحديدا حلبتان تؤدي النزعة إلى استعادة السلطة الطبقية فيهما إلى حرف، بل في بعض المجالات عكس، النظرية الليبرالية الجديدة في حيز الممارسة العملية. تنشأ الأولى عن الحاجة إلى إيجاد «مناخ مؤات للأعمال أو الاستثمارات»، يصب في مصلحة الجهود والمساعي الرأسمالية. في حين يمكن منطقيا اعتبار بعض هذه الشروط، كالاستقرار السياسي أو الاحترام الكامل للقانون والعدالة في تطبيقه، «محايدة طبقيا»، فمن الواضح أن ثمة شروطا أخرى متحيزة ومتحاملة طبقيا. ينجم هذا التحيز على وجه الخصوص من التعامل مع البيئة والعمل باعتبارهما مجرد سلع. وعندما ينشب صراع في المصالح، تنزع الدولة الليبرالية الجديدة بصيغتها النموذجية إلى الوقوف بجانب المناخ المؤات للاستثمار والأعمال، ضد الحقوق الجماعية (ونوعية حياة) العاملين، وضد قدرة البيئة على إعادة انتاج أو تجديد ذاتها. وتنشأ ساحة التحيز الثانية لأن الدول الليبرالية الجديدة تحابي نموذجيا سلامة النظام المالي، وتتحيز إلى قدرة المؤسسات المالية على إيفاء ديونها، على حساب صلاح حال السكان والسلامة البيئية، في حال قيام تضارب بين المصلحتين.

ليس من السهل دائما إدراك هذه التحيزات المنهجية في خضم ممارسات الدولة المتشعبة وشديدة التباين في أغلب الأحيان، حيث تلعب الاعتبارات البراغماتية والانتهازية دورا مهما. يؤيد بوش، مثلا، حرية الأسواق وحرية التجارة، لكنه فرض ضرائب جمركية باهظة على استيراد الفولاذ لدعم فرص نجاحه في انتخابات ولاية أوهايو (وقد أتت هذه السياسات أكلها، كما تبين لاحقا). كما تفرض بشكل اعتباطي حصص الواردات الأجنبية إلى الولايات المتحدة وأوربا لتهدئة مشاعر السخط المحلي، فالأوربيون

أيضا يحمون منتجاتهم الزراعية بينما يصرون على حرية التجارة في كل شيء آخر، لأسباب اجتماعية وسياسية وحتى جمالية. ويُسمح بتدخلات الدولة في مجالات خاصة تحابي مصالح فئة اقتصادية أو شركات معينة (صفقات الأسلحة مثلا)، وتوزع القروض عشوائيا على مختلف الدول سعيا وراء النفوذ السياسي والوصول إلى مناطق جيوسياسية حساسة (كالشرق الأوسط مثلا). لكل أنواع الأسباب هذه، من المدهش حقا أن نجد حتى أكثر الدول الليبرالية الجديدة أصوليةً ملتزمة تماما بالعقيدة الليبرالية الجديدة في كل الظروف والأوقات.

في حالات أخرى، يمكن منطقيا عزو التباينات بين النظرية والممارسة إلى الاحتكاكات ومشاكل النزاعات الانتقالية، التي تعكس مختلف صيغ الدولة القائمة قبل التحول إلى الليبرالية الجديدة. كانت الأوضاع السائدة في دول أوربا الشرقية والوسطى بعد انهيار الشيوعية، مثلا، أوضاعا خاصة جدا، فسرعة حدوث عمليات الخصخصة، إثر «علاج الصدمة» الذي ضرب تلك الدول في التسعينيات، أدت إلى ضغوطات هائلة لا يزال رجع صداها يتردد إلى يومنا هذا. والديمقراطيات الاشتراكية (كالدول الاسكندنافية، أو بريطانيا في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة) أخرجت منذ أمد بعيد قطاعات اقتصادية مفتاحية، مثل الرعاية الصحية أو التعليم أو حتى الإسكان، خارج نطاق السوق، على اعتبار أن الحصول على الحاجات الإنسانية الأساسية لا يجب أن يتم عبر توسط قوى السوق الاقتصادية، ولا يجب تحديده بالقدرة على الدفع. في حين استطاعت مارغريت تاتشر تغيير كل ذلك، قاوم السويديون لمدة أطول، حتى في وجه المحاولات القوية التي قامت بها مصالح الطبقة الرأسمالية لسلوك

السبيل الليبرالي الجديد. أما الدول الإنمائية (مثل سنغافورة والعديد من الدول الآسيوية الأخرى) فاعتمدت، لأسباب مختلفة تماما، على القطاع العام وتخطيط الدولة، بالتعاون اللصيق مع رأس المال المحلي والشركات المتحدة (غالبا أجنبية ومتعددة الجنسيات)، في تشجيع تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي[4]. نموذجيا، تولي الدول الإنمائية اهتماما معتبرا بالبنى التحتية الاجتماعية والمادية في آن، وهذا يعني انتهاج سياسات أكثر عدالة ومساواة من حيث الحصول على الرعاية الصحية وفرص التعليم، مثلا. كما ينظر إلى استثمار الدولة في قطاع التعليم على أنه ضرورة حاسمة لاكتساب ميزة تنافسية في سوق التجارة العالمية. بشكل عام، تتفق الدول الإنمائية مع النظرية الليبرالية الجديدة إلى الحد الذي تسهل فيه التنافس بين الشركات الصغيرة والكبيرة والكيانات الإقليمية، وتتقبل شروط وقواعد التجارة الحرة، وتعتمد أسواق التصدير المفتوحة؛ غير أنها بمجملها دول تدخلية فاعلة من حيث إيجاد البنى التحتية المؤاتية لقيام مناخ جيد للاستثمار والأعمال. إن الليبرالية الجديدة تفتح إمكانات وآفاقا واسعة أمام الدول الإنمائية لتعزيز مواقعها في السوق التنافسي العالمي، وذلك بتطوير هيكليات جديدة لتدخل الدولة (مثل دعم الأبحاث والتطوير)، لكنها بالأمارة ذاتها توجد الظروف المؤاتية للتشكل الطبقي. ومع تزايد السلطة الطبقية تنشأ النزعة (كما في كوريا الجنوبية المعاصرة، مثلا) لتحرير تلك الطبقة من الاعتماد على سلطة الدولة وإعادة توجيهها وفق الخطوط الليبرالية الجديدة.

تجد الدول الإنمائية نفسها باطراد مدفوعة نحو الحظيرة الليبرالية الجديدة، نتيجة بروز ترتيبات مؤسساتية جديدة لتحديد قواعد التجارة

العالمية- كفتح أسواق رأس المال المحلية، الذي يعتبر اليوم شرطا أساسا لعضوية صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. أحد الآثار الرئيسة للأزمة الآسيوية عام 1997 ـ 1998، مثلا، كان إدخال الدول الإنمائية بشكل أكبر وأكثر انتظاما في صف الممارسات المعيارية لليبرالية الجديدة. وكما شاهدنا في الحالة البريطانية، يصعب الحفاظ على موقف ليبرالي جديد على الصعيد الخارجي (كتسهيل عمليات الرأسمال المالي مثلا) دون تقبل قدر من الليبرالية الجديدة في الداخل (عانت كوريا هذا النوع من الضغوطات تحديدا في السنوات القليلة الماضية). لكن الدول الإنمائية غير مقتنعة بأي شكل من الأشكال أن المسار الليبرالي الجديد هو المسار الصحيح، سيما وأن تلك الدول (مثل تايوان والصين) التي لم تحرر أسواق رأسمالها تضررت بقدر أقل بكثير من الدول التي حررته تماما في الأزمة المالية نفسها[5].

لعل الممارسات الحالية بالنسبة للمؤسسات المالية والرأسمال التمويلي أبعد ما تكون عن العقيدة الليبرالية الجديدة. ففي الأحوال النموذجية، تسهل الدول الليبرالية الجديدة انتشار تأثير المؤسسات المالية في عموم الاقتصاد عبر إلغاء القيود والضوابط الناظمة، لكنها في حالات كثيرة تضمن أيضا سلامة تلك المؤسسات وقدرتها على إيفائية ديونها مهما بلغ الثمن. وينشأ هذا الالتزام جزئيا (وشرعيا في بعض صيغ النظرية الليبرالية الجديدة) عن الاعتماد على النظرية النقدية كأساس سياسة الدولة، حيث تشكل سلامة وصحة النظام المالي صلب تلك السياسة. المفارقة أن هذا التناقض الظاهري يعني أن الدولة الليبرالية الجديدة لا تستطيع تحمل أية خسائر مالية ضخمة، حتى عندما تكون المؤسسات المالية

مسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاطئة، فتضطر الدولة إلى التدخل لتعويض الأموال «السيئة» بأموالها «الجيدة» ـ الأمر الذي يفسر الضغوطات على مدراء المصارف المركزي للحفاظ على الثقة بمصداقية ورسوخ الوضع المالي للدولة. لقد استخدمت الدولة الليبرالية الجديدة مرارا سلطات الدولة وأموالها لإنقاذ الشركات الخاصة وتجنب حدوث انهيارات مالية، كما في أزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة عام 1987 ـ 1988، التي كلفت دافعي الضرائب الأميركيين حوالي 150 بليون دولار، أو كما في انهيار صندوق التغطية لشركة «لونغ تيرم كابتال مانجمنت» عام 1997 ـ 1998، والتي كلفت 3.5 بليون دولار.

على الصعيد الدولي، فوضت الدول الليبرالية المحورية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سلطات مطلقة في التفاوض لتخفيف وإعادة جدولة الديون عام 1982، مما يعني عمليا حماية المؤسسات المالية الرئيسة في العالم من خطر التخلف عن الدفع. ويغطي صندوق النقد الدولي قدر استطاعته التعرض للأخطار والشكوك في الأسواق المالية العالمية، وهي ممارسة يصعب تبريرها وفق النظرية الليبرالية الجديدة، لأن على المستثمرين من حيث المبدأ تحمل مسئولية قراراتهم وأخطائهم. لذلك آمن الليبراليون الجدد الأكثر أصولية بضرورة إلغاء صندوق النقد الدولي، خصوصا في السنوات الأولى لإدارة ريغان، حين كان خيارا جديدا، ولاحقا عام 1998 عندما أثارته لجنة أعضاء الكونغرس الجمهوريين ثانية. وكان جيمز بيكر، وزير الخزانة في إدارة ريغان الأولى، نفخ الحياة مجددا في مؤسسة صندوق النقد الدولي حين وجد نفسه في مواجهة الإفلاس المحتمل لدولة المكسيك، وما يترتب عنه من خسائر خطيرة على بنوك الاستثمار

الرئيسة في مدينة نيويورك، التي تعود إليها ملكية الديون المكسيكية لعام 1982. استخدم بيكر صندوق النقد الدولي في فرض تكييف بنيوي للاقتصاد المكسيكي، وحماية أصحاب البنوك الأميركية من خطر التخلف عن الدفع، فأعطى الأولوية لتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات المالية على حساب تخفيض مستويات المعيشة في الدولة المدينة، وهي ممارسة رائدة استخدمتها الإدارة خلال أزمة الدين في مدينة نيويورك. كان ذلك يعني في السياق العالمي انتزاع الفائض من شعوب العالم الثالث المعدمة لدفع أرباح البنوك الدولية، «ويالة من عالم غريب»، علق ستيغليتز بسخرية، «تدعم فيه أفقر الدول أغناها». حتى تشيلي- الدولة القدوة والمثال في الممارسات الليبرالية الجديدة «الصرف»، بعد عام 1975 ـ سقطت بالطريقة نفسهاعندما هبط الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 14%، وارتفعت نسبة البطالة إلى 20% خلال سنة واحدة عام 1982 ـ 1983. الاستنتاج بأن الليبرالية الجديدة «الصرف» لا تعمل لم يؤخذ نظريا بعين الاعتبار، على الرغم من أن التعديلات البراغماتية التي تبعت الأزمة في تشيلي (وفي بريطانيا أيضا بعد عام 1983) فتحت مجال التسويات، فوسعت إلى حد أبعد الفجوة بين النظرية والممارسة في العقيدة الليبرالية الجديدة[6].

يعتبر اقتطاع العمولات عبر آليات التعامل في الأسواق المالية العالمية ممارسة إمبريالية قديمة. وقد ثبتت فائدتها الكبيرة في استعادة السلطة الطبقية، خصوصا في المراكز المالية الرئيسة في العالم، حيث لا تحتاج دائما إلى أزمة تكييف بنيوي لتعمل على ما يرام. عندما يقترض المقاولون ورجال الأعمال في الدول النامية أموالا من الخارج، فإن الحاجة بأن تتوفر لدى دولهم كمية كافية من احتياطي القطع الأجنبي لتغطية قروضهم

تعني عمليا وجوب أن تستثمر تلك الدول أموالها في دعم سندات الخزينة الأميركية مثلا. الفرق بين معدل الفائدة على الأموال المقترضة (12% بالمائة مثلا)، وعلى الأموال المودعة كضمانة في خزانات البنوك الأميركية في واشنطن (4% بالمائة مثلا)، تعود على المركز الإمبريالي بسيولة مالية صافية كبيرة على حساب الدول النامية.

هذه النزعة لدى الدول المركزية، كالولايات المتحدة، إلى حماية مصالح المؤسسات المالية، والتنحي جانبا بينما تمتص الفوائض والأرباح من كل مكان آخر في العالم، تعكس بوضوح تعزيز سلطة الطبقة العليا داخل هذه الدول، والتشجيع على تركيزها حول عمليات التمويل. لكن عادة التدخل في ساحة السوق الاقتصادي وإنقاذ المؤسسات المالية عندما تواجه مصاعب، لا يمكن التوفيق بينها وبين النظرية الليبرالية الجديدة. نموذجيا، يجب معاقبة الاستثمارات المتهورة بتحميل الدائن الخسائر المترتبة، غير أن الدولة تتدخل عمليا لجعل الدائن محصنا ضد الخسارة، وإجبار المَدين على الدفع، بغض النظر عن التكلفة الاجتماعية. لعله ينبغي على النظرية الليبرالية الجديدة إصدار تنبيه مفاده «احذر أيها المُدين»، في حين ينبغي القول في الممارسة الليبرالية الجديدة «احذر أيها المَدين».

في النهاية، ثمة حدود للقدرة على عصر اقتصادات الدول النامية وامتصاص فوائضها المالية. فإجراءات التقشف التي تكبلها وتزجها في أزمات تضخم اقتصادي مزمنة، تجعل آفاق تمكنها من إيفاء ديونها تتراجع في أحيان كثيرة إلى المستقبل البعيد. في مثل هذه الظروف، قد يبدو تحمل بعض الخسائر المعقولة خيارا على قدر من الجاذبية بالنسبة للدول المَدينة، وهو ما حدث فعلا في «خطة برادي» عام 1989، حين

وافقت المؤسسات المالية على إلغاء 35% من ديونها المستحقة، واعتبارها خسائر لقاء سندات تخفيضية (يدعمها صندوق النقد الدولي والخزينة الأميركية) تضمن الإيفاء بباقي المستحقات (بعبارة أخرى، ضمن الدائنون إيفاء قروضهم بمعدل 65% على الدولار). بحلول عام 1994، وافقت حوالي ثماني عشرة دولة (بما فيها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا والاورغواي) على اتفاقات تسامحها بحوالي 60 بليون دولار من ديونها. بالطبع، كان الأمل أن يولد تخفيف الديون شرارة تعيد للاقتصاد عافيته، وتتيح بالتالي إيفاء باقي الديون بشكل منتظم وفي مواعيدها المحددة. المشكلة أن صندوق النقد الدولي تأكد من أن كل الدول المستفيدة من هذا النزر اليسير من إعفاءات الديون (الذي اعتبره الكثير أدنويا بالنسبة لما تستطيع البنوك تحمله) تجرعت أيضا سم الإصلاحات المؤسساتية الليبرالية الجديدة، فكانت النتائج المتوقعة مجموعة الأزمات التي واجهتها المكسيك (أزمة البيسوس) عام 1995، والبرازيل عام 1998، والانهيار الكامل للاقتصاد الأرجنتيني عام 2001.

يقودنا هذا، أخيرا، إلى القضية الإشكالية حول مقاربة الدولة الليبرالية الجديدة لأسواق العمل. على الصعيد الداخلي، تعادي الدولة الليبرالية الجديدة بالضرورة كل أشكال وصيغ التكافل الاجتماعي التي تضع قيودا على تراكم رأس المال. لذلك كان لا بد من تأديب، إن لم يكن تدمير، نقابات العمال المستقلة والحركات الاجتماعية الأخرى (مثل اشتراكية الإدارة المحلية على طريقة مجلس مدينة لندن الكبرى)، التي اكتسبت قدرا معتبرا من السلطة في ظل الليبرالية المتجذرة، وذلك باسم ما تعتبره الليبرالية الجديدة حرية مقدسة للعامل الفرد، بمعزل عن

تنظيماته الجماعية. أصبحت «المرونة» الكلمة الأثيرة في أسواق العمل، وظهر إصلاحيون يساريون يجادلون بقوة في أن «التخصص المرن» طريق المستقبل[8]. في الحقيقة، يصعب القول: إن زيادة المرونة أمر سيء بكلية، خصوصا في وجه الممارسات النقابية المفرطة في تصلبها وقصريتها. بالتأكيد، يستفيد بعض العمال الأفراد من هذه المرونة، غير أن عدم التناظر في المعلومات والسلطة، إضافة إلى قلة أو انعدام حرية وسهولة حراك اليد العاملة (خصوصا عبر حدود الدول)، تضع العاملين في موقف ضعيف. كما يمكن لرأس المال تلقف التخصص المرن باعتباره طريقة سهلة وفي متناول اليد للحصول على وسائل أكثر مرونة لتحقيق التراكم الرأسمالي. بالطبع، ثمة دلالات ضمنية متباينة تماما[9] لعبارتي التخصص المرن والتراكم المرن، ولكن النتيجة العامة لكليهما أجور أدنى، وقدر أعلى من مستويات الخطورة وعدم استقرار العمل، وفي حالات كثيرة خسارة التعويضات وأشكال الحمايات الأخرى. ويمكن تلمس مثل هذه النزعات بسهولة في كل الدول التي اتخذت السبيل الليبرالي الجديد، فبالنظر إلى الهجمة الشرسة على صيغ تنظيم العمل وحقوق العمال كافة، والاعتماد المتزايد على مخزون العمل الكثيف ولكن غير المنظم عموما، في دول مثل الصين وإندونيسيا والهند والمكسيك وبنغلادش، يبدو أن السيطرة على قوى العمل والحفاظ على مستوى عال من استغلال العاملين سمتان مركزيتان ودائمتان لليبرالية الجديدة. وكما العادة دائما، لا تتم استعادة أو تشكيل السلطة الطبقية إلا على حساب العمل والعمال.

يكتسب التصميم الليبرالي الجديد على إعادة تحويل كامل المسئولية عن صلاح الحال إلى الفرد وحده تأثيرات مضاعفة الضرر، خصوصا في

مثل هذا السياق من شح الموارد الشخصية المستمدة من سوق العمل. ومع انسحاب الدولة من عملية توفير الرعاية الاجتماعية، وتقليص دورها في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم العام والخدمات الاجتماعية، التي كانت في الماضي أساسية بالنسبة لليبرالية المتجذرة، فإن الدولة تترك باطراد قطاعات أعرض من السكان عرضة الفاقة والفقر[10]. تتقلص بالتالي شبكة الأمان الاجتماعي إلى حدودها الدنيا، لمصلحة نظام يؤكد على المسئولية الشخصية، ويعزو الفشل عموما إلى عيوب ونقائص فردية، فيوقع اللوم مرارا وتكرارا على الضحية.

خلف هذه التحولات الرئيسة في السياسة الاجتماعية تقبع تغيرات بنيوية مهمة في طبيعة الحكم والإدارة. نظرا لشكوك الليبرالية الجديدة بالديمقراطية، كان لا بد من إيجاد طريقة لدمج آليات صنع القرار في الدولة، مع ديناميات تراكم رأس المال وشبكات السلطة الطبقية في حالتي الاستعادة أو (كما في الصين وروسيا) التشكل .لقد استتبعت الليبرالية الجديدة، على سبيل المثال، الاعتماد المتزايد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (وكانت تلك إحدى أقوى الأفكار التي طرحتها مارغريت تاتشر أثناء إنشائها «مؤسسات نصف ـ حكومية»، مثل شركات الإنماء المديني لمتابعة إنجاز عملية التطوير الاقتصادي). هنا لا تتعاون الشركات والأعمال عن قرب وحميمية مع اللاعبين الفاعلين في الدولة فحسب، بل تكتسب أيضا دورا مهما في وضع التشريعات، وتحديد السياسات العامة، وإقامة أطر تنظيمية (تكون بشكل أساس مؤاتية لمصالحها). وتنشأ عن ذلك أنماط تفاوض تدمج الشركات، وأحيانا المصالح المهنية، في صيغ الحكم والإدارة عبر الاستشارات القريبة، والسرية أحيانا. وخير مثال

صارخ على ذلك رفض نائب الرئيس تشيني بإصرار الإفصاح عن أسماء المجموعة الاستشارية التي صاغت وثيقة سياسة الطاقة لإدارة بوش عام 2002، وأغلب الظن أنها تضم في عضويتها كينيث ليه، رئيس شركة إنرون ـ وهي الشركة المتهمة بالتكسب من وراء الإثارة المتعمدة لأزمة الطاقة في ولاية كاليفورنيا، والتي انهارت بعد ذلك وسط فضيحة هائلة في حساباتها. إن التحول من الحكومة (سلطة الدولة وحدها) إلى الحكم (الصيغة الأعرض للدولة والعناصر المفتاحية في المجتمع المدني معا) ظاهرة توضحت إلى حد بعيد في ظل الليبرالية الجديدة[11]، وفي هذا السياق تتلاقى ممارسات الدولة الإنمائية عموما مع ممارسات الدولة الليبرالية الجديدة.

تقدم الدولة نموذجيا تشريعات وإطرا تنظيمية مؤاتية لمصالح الشركات المتحدة عموما، ولمصالح محددة في بعض الحالات، كشركات صناعة الأدوية وقطاع الطاقة والشركات الزراعية، إلخ.. في العديد من حالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى الإدارة المحلية تحديدا، تتحمل الدولة القسم الأكبر من المخاطر، في حين يجني القطاع الخاص القسم الأكبر من الأرباح. وتلجأ الدولة الليبرالية الجديدة، علاوة على ذلك، إلى وضع تشريعات قسرية، وإن لزم الأمر استخدام أجهزة الشرطة والأساليب الأمنية (قواعد وقوانين منع التحريض على الإضراب مثلا) لتفريق أو قمع أشكال المعارضة الجمعية للسلطة التشاركية. كذلك تتكاثر أشكال المراقبة والتجسس والأعمال الأمنية والشرطية، إذ أصبح السجن في الولايات المتحدة مثلا إستراتيجية الدولة المفتاحية في التعامل مع المشاكل الناجمة عن تسريح العاملين وتهميش فئات من السكان. وتتزايد قوة ذراع الدولة القسرية لحماية مصالح الشركات، وقمع حركات

المعارضة والانشقاق إن اقتضت الضرورة. الواضح أن أيا من هذا لا يبدو منسجما مع النظرية الليبرالية الجديدة. أما الخوف الليبرالي الجديد من أن تفسد فئات المصالح الخاصة أجهزة الدولة وتضللها، فيتجسد بأوضح صورة في واشنطن ذاتها، حيث تتحكم جيوش جماعات الضغط الموالية للشركات (التي استغل الكثير من أعضائها منافع ما يسمى «الباب الدوار» بين الوظيفة الحكومية والعمل الأكثر ربحية بكثير لدى الشركات الكبيرة) في عملية إملاء التشريعات وسن القوانين المتطابقة مع مصالحها الخاصة بكفاءة وفاعلية. بعض الدول لاتزال تحافظ على احترام الاستقلالية التقليدية لجهاز الخدمة المدنية، لكن هذا الوضع يتعرض للتهديد في كل مكان ضمن المساق الليبرالي الجديد. لقد أصبحت التخوم الفاصلة بين سلطة الدولة وسلطة الشركات حدودا مسامية القوام ونفوذه باطراد، تغمر ما تبقى من الديمقراطية التمثيلة في فيض من سلطة المال الفاسد، إن لم يكن كلية فبالتأكيد من الناحية القضائية/ القانونية.

على اعتبار أن الوصول إلى القضاء حق متاح أمام الجميع، بشكل متساوٍ صوريا وإن يكن في الواقع باهظ التكاليف (سواء كان المدعي فردا يقاضي الآخرين على الإهمال في أداء العمل، أم دولة تقاضي الولايات المتحدة على انتهاك قوانين منظمة التجارة العالمية- وهو إجراء قد تصل تكاليفه إلى حوالي مليون دولار، أي ما يعادل الميزانية السنوية لبعض الدول الصغيرة والمعدمة)، غالبا ما تكون النتائج متحيزة بقوة لمصلحة من يملك سلطة المال. والمعروف أن التحيز الطبقي في صناعة القرار داخل أروقة السلطة القضائية واسع الانتشار، إن لم يكن أكيدا وراسخا[12]. لذلك لا يبدو مستغربا في ظل الليبرالية الجديدة أن يتم تعريف وصياغة وسائل العمل الجماعي الأساس من قبل هيئات غير منتخبة (ونخبوية القيادة في حالات

كثيرة) وجماعات ضغط وفئات دفاع عن مختلف أنواع الحقوق. في بعض الحالات، مثل حماية حقوق المستهلك أو الحقوق المدنية أو حقوق المعوقين، تم تحقيق مكاسب مهمة باستخدام هذه الوسائل. كما ازداد نمو وانتشار المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تفشي الاعتقاد بأن مركز نفوذ سياسات المعارضة والتحول الاجتماعي يقع خارج نطاق جهاز الدولة، وضمن كيان منفصل يسمى «المجتمع المدني»[13]. وقد تزامن انتشار فكرة المجتمع المدني ـ الذي ينظر إليه ككيان مستقل مقابل الدولة ـ وتحولها إلى عقيدة مركزية لتشكيل سياسات المعارضة، مع فترة تحول الدولة الليبرالية الجديدة إلى مرحلة الهيمنة. لقد حلت فكرة المجتمع المدني كمركز لمعارضة الدولة، إن لم يكن بديلا عنها، محل فكرة غرامتشي بأن الدولة هي وحدة المجتمع السياسي والمدني في آن معا.

نرى بوضوح من خلال هذا العرض أن الليبرالية الجديدة لا تجعل الدولة، أو بعض مؤسسات الدولة (مثل المحاكم وأجهزة الأمن والشرطة)، هامشية أو غير فاعلة، كما جادل بعض المعلقين اليساريين واليمينيين على حد سواء[14]. لكن هناك إعادة صياغة راديكالية لمختلف مؤسسات وممارسات الدولة (خصوصا لجهة التوازن بين القسر والقبول، وبين سلطات رأس المال والحركات الشعبية، وبين السلطتين التنفيذية والقضائية من ناحية وسلطات الديمقراطية التمثيلية من ناحية أخرى).

على الرغم من كل ذلك، ليست الأمور كلية على مايرام بالنسبة للدولة الليبرالية الجديدة، ولذلك تبدو صيغة سياسية انتقالية أو غير مستقرة. لب المشكلة يكمن في التباين المتزايد بين الأهداف المعلنة لليبرالية الجديدة ـ صلاح حال الجميع ـ ونتائجها الفعلية ـ استعادة السلطة

الطبقية. علاوة على ذلك، ثمة سلسلة من التناقضات المحددة لا بد من تسليط الضوء عليها:

1ـ يفترض بالدولة الليبرالية الجديدة، من جهة، الجلوس ببساطة في المقعد الخلفي، والاكتفاء بتهيئة المسرح أمام السوق الاقتصادي لأداء وظائفه. ولكن يفترض بها، من الجهة المقابلة، أن تكون ناشطة في إيجاد مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمارات، وفي التصرف ككيان تنافسي في سوق السياسات العالمية. يحتم دورها الثاني أن تعمل الدولة كشركة تعاونية متحدة، الأمر الذي يثير مشكلة ولاء المواطنين وكيفية ضمانها. تبدو العقيدة القومية في هذا المجال الإجابة الواضحة، لكن القومية شديدة التعارض مع الأجندة الليبرالية الجديدة. هذه تحديدا كانت معضلة مارغرت تاتشر، التي استطاعت الفوز بجولة انتخابات ثانية، وتحقيق المزيد من الإصلاحات الليبرالية الجديدة في الداخل، حصريا من خلال لعب الورقة القومية في حرب الفوكلاند/ مالفيناس، وبدرجة أكثر أهمية في الحملة ضد التكامل الاقتصادي مع بقية دول أوربا الغربية. مرة إثر مرة ـ سواء داخل الاتحاد الأوربي، أم في مفاوضات مدينة ميركوسور (حيث وقفت العقبات القومية حائلا أمام التكامل الاقتصادي بين البرازيل والأرجنتين)، أم في منظمة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، أم في منظمة دول جنوب شرق آسيا ـ تتعارض حريات السوق عموما مع الأبعاد القومية التي تتطلبها الدولة لأداء وظائفها بفاعلية، ككيان تشاركي في الداخل وتنافسي في السوق العالمي.

2ـ تتعارض إلى حد مقلق سلطوية الليبرالية الجديدة واستبداديتها في فرض السوق الاقتصادي بالقوة، مع مثل الحريات الفردية التي تنادي بها. كلما انحازت الليبرالية الجديدة باتجاه النزعة السلطوية الأولى، ازدادت صعوبة الحفاظ على شرعيتها بالنسبة للنزعة الليبرالية الثانية، واضطرت بالتالي إلى إظهار صبغتها المعادية للديمقراطية بشكل أوضح. يتوازى هذا التناقض مع التناقص المطرد في تماثل علاقات القوة بين الشركات المتحدة العملاقة من جهة، وبين الأفراد العاديين، مثلي ومثلك، من جهة ثانية. لكن، «إذا كانت سلطة الشركات تسرق حريتك الشخصية، فإن الوعد الليبرالي الجديد لا يساوي شيئًا على أرض الواقع»[15]. وهذا ينسحب على الأفراد في موقع العمل، وعلى الفضاء المُعاش في الحياة اليومية. يمكن على سبيل المثال تقبل الادعاء بأن شؤون رعايتي الصحية تبقى خياري ومسئوليتي الشخصيتين، ولكن من غير المعقول أن تكون الطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الحاجة الأساسية في السوق الاقتصادي دفع أقساط باهظة لشركات تأمين عملاقة، وعديمة الكفاءة، وعالية البيروقراطية، وخيالية الأرباح في الآن ذاته. وعندما تتمتع هذه الشركات بسلطة تحديد فئات أمراض جديدة لتطابق أدوية جديدة نزلت حديثا إلى السوق، فالأمور بكل وضوح تسير على نحو خاطئ[16]. في مثل هذه الحالات، وكما شاهدنا في الفصل الثاني، يصبح الحفاظ على الشرعية والقبول أشبه ما يكون بمحاولة إقامة توازن صعب، قد يتداعى ويسقط بسهولة عندما تبدأ الأمور باتخاذ منحى اقتصادي سيء.

3ـ في حين قد يكون الحفاظ على سلامة ومصداقية النظام المالي أمرا حاسما، فإن فردانية العاملين فيه ولامسؤوليتهم وتعظيم ذواتهم تلعب دورا مهما في حالة عدم الاستقرار المزمنة، والفضائح المالية، والتقلبات الحادة في أسواق المضاربات. لقد قوضت فضائح وول ستريت، والفضائح في حسابات الشركات مؤخرا، الثقة بسوق المال عموما، وأثارت مشاكل خطيرة أمام الهيئات التنظيمية حول كيفية ووقت التدخل في الأزمات، على الصعيدين المحلي والدولي. إن حرية التجارة العالمية تقتضي حكما وضع قواعد عالمية للعبة، وذلك بدوره يقتضي نوعا من الإدارة العالمية (منظمة التجارة العالمية مثلا). أما تحرير النظام المالي من القيود والضوابط فيسهل أنماط سلوك تستدعي إعادة التنظيم، إن شئنا تجنب الأزمات[17].

4ـ في حين يتم إبراز فضائل المنافسة، يتزايد في الحقيقة تعزيز السلطات الأقلوية والاحتكارية ومتعددة الجنسيات لبضع شركات متحدة عملاقة. على سبيل المثال، تنحصر المنافسة في سوق المشروبات الغازية عالميا بين شركتي كوكا كولا وبيبسي، وتقتصر المنافسة في قطاع الطاقة بين خمس شركات متحدة متعددة الجنسيات، ويسيطر قلة من أصحاب النفوذ في مجال الإعلام على تدفق الأخبار، التي يتحول معظمها إلى محض دعاية موجهة.

5ـ على المستوى الجماهيري، يمكن بسهولة أن يتحول الدفع باتجاه حريات السوق وتسليع كل الأشياء إلى نزعة جنونية تفضي إلى التفكك الاجتماعي. إن تدمير أشكال التكافل الاجتماعي كافة، بل حتى فكرة المجتمع ذاتها، كما اقترحت مارغرت تاتشر، يترك

فجوة فاغرة في النظام الاجتماعي، يصبح من الصعوبة بمكان معها مكافحة الانحراف، والسيطرة على أنماط السلوك المعادية للمجتمع، مثل الإجرام واستعباد الآخرين وشيوع فنون الإثارة الرخيصة والماجنة. كما إن اختزال «الحرية» بـ«حرية التجارة والأعمال» يطلق العنان لكل تلك «الحريات السلبية»، التي ربطها بولاني بشكل لا يمكن فصم عراه بالحريات الإيجابية. ويتجلى الرد المحتوم على هذه النزعات التفكيكية في إعادة تشكيل صيغ التكافل الاجتماعي، وإن يكن ضمن اصطفاف مختلف ـ الأمر الذي يعلل بعث الاهتمام بالدين والأخلاق بأشكال ارتباط جديدة (تتمحور حول مسائل الحقوق والمواطنة مثلا)، بل حتى إحياء صيغ سياسية قديمة (كالفاشية، والقومية، والنزعات المحلية، وما شابه). ولطالما توعدت الليبرالية الجديدة في صيغتها المحض باستحضار لعناتها المستترة تحت مختلف أشكال القومية والشعبوية السلطوية، فكما حذر شواب وسميدجا ـ منظما المهرجان الاحتفالي السنوي لليبرالية الجديدة في مدينة دافوس، في مدة مبكرة من عام 1996:

لقد دخلت العولمة الاقتصادية طورا جديدا تتصاعد فيه ردود الفعل العنيفة ضد آثارها، خصوصا في الديمقراطيات الصناعية، مما ينذر بحدوث صدمة عنيفة تعيق النشاط الاقتصادي وتهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من الدول. إن المزاج العام في هذه الديمقراطيات يتصف بالقلق وانعدام الحيلة، الأمر الذي يفسر ظهور طراز جديد من السياسيين الشعبويين، ويمكن أن يتحول بسهولة إلى حالة عصيان وثورة[18].

إجابة المحافظين الجدد

إذا كانت الدولة الليبرالية الجديدة غير مستقرة بطبيعتها، فما الذي يمكن أن يحل محلها؟ في الولايات المتحدة، ثمة دلائل على وجود إجابة مميزة على هذا السؤال يقدمها المحافظون الجدد. كذلك يشير الباحث وانغ، في تأمله تاريخ الصين الحديث، إلى وجود سرديات استطرادية مشابهة، مثل النظريات «الاستبدادية الجديدة» و«المحافِظة الجديدة» و«الليبرالية الكلاسيكية» والتحديث القومي وتطرفية السوق... وكلها تتمتع بعلاقات وثيقة من نوع ما مع تركيبة الليبرالية الجديدة. إن مجرد إزاحة هذه التعابير على التوالي أحدها للآخر (أو حتى التناقضات بينها)، تظهر بوضوح التحولات في بنية السلطة داخل كل من الصين المعاصرة والعالم المعاصر بشكل أعم[19].

سوف يظهر المستقبل ما إذا كانت هذه التحولات تنذر بإعادة تشكيل وصياغة هيكليات الحكم والإدارة في العالم، لكن من الممتع الآن ملاحظة التلاقي بين الليبرالية الجديدة في دول استبدادية مثل الصين وسنغافورة، وتنامي الاستبدادية الواضحة في دول ليبرالية جديدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. تأمل فيما يلي نشوء الإجابة الليبرالية الجديدة على عدم الاستقرار المتأصل في طبيعة الدولة الليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة.

عمد المحافظون الجدد لأمد بعيد، مثلهم في ذلك مثل سابقيهم الليبراليين الجدد، على حضانة وتنشئة أفكارهم الخاصة حول النظام الاجتماعي في الجامعات (كان لليو شتراوس في جامعة شيكاغو تحديدا تأثيرا بالغا في هذا السياق) ومراكز الأبحاث جيدة التمويل، والمطبوعات

ذات النفوذ والتأثير (مثل مجلة كومنتري)[20]. وكما الليبراليون الجدد، يدعم المحافظون الجدد سلطة الشركات، والأعمال التجارية الخاصة، واستعادة السلطة الطبقية. لذلك ينسجم الفكر المحافظ الجديد بشكل كامل مع الأجندة الليبرالية الجديدة في حكم النخبة، والارتياب بالديمقراطية، والحفاظ على حريات السوق. لكنه ينحرف أيضا عن مبادئ الليبرالية الجديدة الصرف، فيعيد صياغة الممارسات الليبرالية الجديدة في جانبين رئيسيين: أولا، اهتمامه بالنظام على اعتباره إجابة لفوضى المصالح الفردية؛ ثانيا، انشغاله بأخلاقية مفرطة ومتغطرسة، يعتبرها بمثابة «الصمغ الاجتماعي» الضروري للحفاظ على لحمة الكيان السياسي وأمنه، في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية.

من حيث اهتمامه بالنظام، يبدو الفكر المحافظ الجديد وكأنه مجرد نزع الحجب التي أخفت الليبرالية الجديدة وراءها سلطويتها واستبداديتها. لكنه يقدم أيضا إجابة مميزة لحل إحدى التناقضات المركزية في الليبرالية الجديدة. إذا كان بالفعل «ليس ثمة شيء اسمه مجتمع، بل هناك أفراد فحسب»، كما ادعت مارغرت تاتشر في البداية، فإن فوضى المصالح الفردية يمكن بسهولة أن تسود، وتطغى في النهاية على النظام. إن فوضى السوق، والتنافسية، والفردانية مطلقة العنان (الآمال والرغبات والهموم والمخاوف الفردية؛ وخيارات سبل وأساليب الحياة والعادات الجنسية والتوجهات الشخصية؛ وصيغ التعبير عن الذات وأنماط السلوك تجاه الآخرين) تولد كلها حالة مربكة تصبح باطراد غير قابلة للحكم، بل قد تؤدي إلى انهيار كل روابط التكافل الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وإلى حالة حدية تقترب من شفى الفوضى الاجتماعية والعدمية.

في مواجهة ذلك، يبدو أن درجة من القسر والإكراه ضرورية لإعادة النظام. ولهذا السبب يشدد المحافظون الجدد على مفهوم العسكرة باعتباره علاجا لفوضى المصالح الفردية، فيسلطون الضوء على تهديدات ـ حقيقية أو متخيلة، في الداخل والخارج على حد سواء ـ لسلامة واستقرار الأمة. ويستتبع هذا في الولايات المتحدة إطلاق ما أسماه هوفستادتر «بارانويا السياسة الأميركية»، حيث يجري تصوير الأمة وكأنها محاصرة ومهددة بالأعداء من الداخل والخارج، وهو أسلوب عصابي له تاريخ طويل في السياسة الأميركية[21]. في الحقيقة الفكر المحافظ الجديد ليس جديدا إلى هذا الحد، فقد بنى موطنا له بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في المجمع العسكري ـ الصناعي ذي السطوة والنفوذ، والمصلحة الراسخة في عسكرة الدولة والمجتمع بشكل دائم. لكن نهاية الحرب الباردة طرحت سؤال جوهريا عن مصدر التهديد التالي لأمن الولايات المتحدة، فبرز الإسلام المتطرف والصين على لائحة المرشحين الخارجيين، وظهرت الحركات الانشقاقية (كأعضاء جماعة الدرافيديين الذين أبيدوا تماما في مدينة واكو، والحركات الميليشياوية التي ساعدت منفذي تفجير اوكلاهوما، والمشاركين في أعمال الشغب إثر الاعتداء الوحشي الذي تعرض له رودني كينغ من قبل شرطة مدينة لوس انجليس، وأخيرا الأعمال المخلة بالأمن والنظام التي اجتاحت مدينة سياتل عام 1999) على قمة لائحة المرشحين الذين لا بد من استهدافهم داخليا بقدر أكبر من المراقبة وأعمال الشرطة. في النهاية، تصدر القائمة التهديد الحقيقي للإسلام المتطرف، الذي برز بوضوح في التسعينيات وبلغ ذروته في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، فأصبح مصدر التهديد الأساس لأمن الأمة الأميركية في

الداخل والخارج، وبالتالي الساحة المركزية لإعلان الحرب المستدامة على الإرهاب، بما يقتضيه ذلك من عسكرة داخلية وخارجية موازية. بلا شك، كان ثمة حاجة واضحة إلى استجابة عسكرية/ شرطية من نوع ما للتهديد الذي أظهرته الهجمتان على مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، لكن وصول المحافظين الجدد إلى السلطة تكفل بإحداث ردة فعل أكبر من اللازم بكثير، وفي نظر العديد أبعد طموحا بكثير، وذلك بالتحول إلى العسكرة الكثيفة والشاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي[22].

قبع الفكر المحافظ الجديد لمدة طويلة في الأروقة، كحركة مناوئة للإباحية الأخلاقية التي تعززها الفردانية وتروج لها عادة. وسعى الفكر المحافظ الجديد على الدوام إلى استعادة الحس بغاية أخلاقية وقيم سامية تشكل مركزا مستقرا للجسم السياسي. وقد استبق الإطار العام للنظريات الليبرالية الجديدة بطريقة ما هذه الإمكانية، «فبتشكيكها بالأسس السياسية للنماذج التدخلية في إدارة الاقتصاد.. أثارت الليبرالية الجديدة مواضيع الأخلاق والعدالة والسلطة ـ وإن تكن أرجعتها بطرائقها الخاصة إلى علم الاقتصاد»[23]. ما فعله المحافظون الجدد كان تغيير هذه «الطرائق الخاصة» التي تُطرح من خلالها تلك المواضيع للنقاش، وكان هدفهم على الدوام إبطال مفعول الآثار التفكيكية لفوضى المصالح الفردية التي تفرزها الليبرالية الجديدة بشكل نموذجي. هذا لا يعني بحال من الأحوال ابتعادهم عن الأجندة الليبرالية الجديدة في تشكيل أو استعادة هيمنة السلطة الطبقية، لكنهم سعوا إلى شرعنة تلك السلطة، وفرض السيطرة الاجتماعية عبر إشاعة مناخ من القبول بمجموعة قيم أخلاقية مترابطة. ويثير هذه الحقيقة لفورها السؤال عن ماهية القيم الأخلاقية التي

ينبغي أن تعم وتسود. قد يكون من الملائم جدا احتكام المحافظين الجدد إلى حقوق الإنسان في النظام الليبرالي، مثلا، على اعتبار أن الناشطين في هذا المجال لا يسعون إلى «مجرد التدخل لحماية حقوق الإنسان»، كما تقول ماري كالدور، «بل إلى إيجاد مجتمع أخلاقي»[24] في نهاية المطاف. في الولايات المتحدة، أفرزت العقائد «الاستثنائية»، والتاريخ الطويل للحركة الناشطة في مجال الحقوق المدنية، مجموعة حركات أخلاقية تتمحور حول قضايا مثل حقوق الإنسان ومكافحة الجوع في العالم، والانخراط في الأعمال الخيرية، علاوة على الحماس التبشيري الواضح.

يمكن فهم القيم الأخلاقية، التي أصبحت الآن مركزية بالنسبة للمحافظين الجدد، على أنها نتاج ذلك التحالف الاستثنائي في السبعينيات بين طبقة النخبة ومصالح المال والأعمال المصمِّمة على استعادة سلطتها الطبقية من جهة، وبين القاعدة الانتخابية «للأغلبية الأخلاقية» من أعضاء الطبقة العاملة من الجهة الأخرى. وقد تمحورت تلك القيم حول القومية الثقافية، والاستقامة الأخلاقية، والمسيحية (من نوع تبشيري محدد)، وقيم الأسرة، وقضايا حق الحياة، ومعاداة الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية، وحركة الدفاع عن البيئة. في حين كان هذا التحالف بمجمله تكتيكيا في فترة حكم ريغان، فإن الفوضى المحلية لسنوات كلينتون دفعت الجدل حول القيم الأخلاقية إلى موقع الصدارة في الأجندة الجمهورية لبوش الابن، ولاتزال تشكل اليوم جوهر الأجندة الأخلاقية لحركة المحافظين الجدد.

مع ذلك، من الخطأ رؤية هذا التحول المحافظ الجديد على أنه استثنائي أو خاص بالولايات المتحدة، على الرغم من أن هناك عناصر

حصرية لا نجدها في أماكن أخرى. في الولايات المتحدة، يعتمد هذا التأكيد على القيم الأخلاقية إلى حد بعيد على الاحتكام إلى مثل الأمة والدين والتاريخ والتقاليد الثقافية وما شابه، ولا يمكن قصر هذه المثل بأي شكل من الأشكال على الولايات المتحدة، الأمر الذي يعيد التركيز بحدة على واحد من أكثر جوانب الليبرالية الجديدة إشكالية: العلاقة الغريبة بين الدولة والأمة. من حيث المبدأ، لا تنظر الليبرالية الجديدة بعين العطف إلى الأمة، حتى مع تأييدها فكرة الدولة القوية، إذ لا بد لازدهار الليبرالية الجديدة من قطع الحبل السري الذي كان يربط الدولة بالأمة في ظل الليبرالية المتجذرة. و ينسحب هذا بشكل خاص على دول، مثل المكسيك أو فرنسا، اتخذت صيغة الحكم التشاركي العام. لقد حكم حزب التأسيس الثوري (باتريدا ريفوليوسيناريو إنستيتيوسينالي) المكسيك لمدة طويلة على أساس مقولة الوحدة بين الدولة والأمة، لكن ذلك التحالف يتهاوى باطراد، بل يضع القسم الأكبر من الأمة في مواجهة الدولة، نتيجة الإصلاحات الليبرالية الجديدة في التسعينيات. بالطبع، كانت القومية لأمد بعيد ملمحا ثابتا للاقتصاد العالمي، ومن الغريب حقا أن تغيب دون أن تترك وراءها أثرا جراء الإصلاحات الليبرالية الجديدة. في واقع الأمر، شهدت القومية انبعاثا إلى حد ما في معارضتها المكونات الليبرالية الجديدة، والمثال على ذلك صعود الأحزاب اليمينية الفاشية في أوربا، وتعبيرها عن مشاعر العداء السافر للمهاجرين الأجانب. ولعل المثال الأكثر إيلاما ظهور القومية الاثنية في أعقاب الانهيار الاقتصادي في إندونيسيا، وما نجم عنه من هجمة وحشية على الأقلية الصينية.

مع ذلك، تحتاج الدولة الليبرالية الجديدة، كما رأينا، نوعا من القومية

لضمان بقائها واستمراريتها. وتحرك الدولة الليبرالية الجديدة المشاعر القومية لإنجاح جهودها في العمل كوسيط تنافسي في السوق العالمي، وفي سعيها لإقامة المناخ الأمثل للأعمال والاستثمارات في السوق الداخلي. كذلك يولد التنافس رابحين وخاسرين آنيين في الصراع العالمي على المواقع، وهذا بحد ذاته قد يكون مصدرا للكبرياء القومي، أو المساءلة القومية للذات واكتشاف مكامن الخلل. المشاعر القومية المتمحورة حول المنافسات الرياضية بين الأمم مثال على ذلك، كما هو الحال في الصين، حيث تناشد الدولة المشاعر القومية لمواطنيها في سعيها لاكتساب موقع متميز (إن لم يكن مهيمنا) في السوق الاقتصادي العالمي (ربما بطريقة توازي في وضوحها حرص الدولة على كثافة برامج التدريب لرياضييها في دورة الألعاب الاولمبية في بيجينغ، حفاظا على مكانتها العالمية). تنتشر المشاعر القومية على أوسع نطاق في كوريا الجنوبية واليابان أيضا، ويمكن اعتبارها في كلتا الحالتين تعويضا عن انحلال الروابط السابقة للتكافل الاجتماعي تحت تأثير الليبرالية الجديدة. وفي الدول ـ الأمم القديمة (مثل فرنسا)، التي تشكل اليوم الاتحاد الأوربي، تتحرك تيارات قوية من القومية الثقافية في شتى المجالات. كذلك الحال في الهند، حيث يوفر التحالف بين الدين والقومية الثقافية الثقل الأخلاقي لنجاح الحزب القومي الهندوسي في تعزيز الممارسات الليبرالية الجديدة مؤخرا. وفي إيران، لم تفض الثورة، سواء في طور استلهام القيم الأخلاقية في البداية، أو في تحولها اللاحق نحو الاستبدادية، إلى التخلي التام عن الممارسات القائمة على اقتصاد السوق، على الرغم من أنها سعت للقضاء على الانحلال والتفسخ في ظل فردانية أطلقتها قوى السوق الاقتصادي المنفلتة من عقالها. في بلدان مثل سنغافورة

واليابان، ثمة إحساس فطري مشابه خلف الشعور الراسخ بالتفوق الأخلاقي على ما تعتبره «انحلال» الفردانية الأميركية، وتعددية ثقافية مشوهة ولا شكل لها في الولايت المتحدة. سنغافورة تحديدا تقدم مثالا مفيدا إلى أبعد الحدود، فقد جمعت بين الليبرالية الجديدة في ساحة السوق الاقتصادي وبين سلطة دولة بالغة الاستبدادية والقسرية. بعد طردها من الفدرالية الماليزية، استحضرت سنغافورة مختلف أشكال التكافل الاجتماعي والأخلاقي، اعتمادا على المثل القومية لأمة محاصرة في جزيرتها المعزولة، وعلى القيم الكونفوشيوسية، ومؤخرا على الأخلاقية الكوزموبوليتانية الملائمة لوضعها الحالي في عالم التجارة الدولية. ولا يقل المثال البريطاني إثارة للاهتمام، فقد حركت مارغرت تاتشر المشاعر القومية، من خلال حرب الفوكلاند/ مالفيناس وعبر وقفتها المعادية لأوربا، واستثمرتها في دعم مشروعها الليبرالي الجديد، برغم أن إنكلترا وحاميها القديس جورج، لا المملكة المتحدة ككل، كانت المحرك والباعث الحيوي لرؤيتها ـ الأمر الذي أثار مشاعر العداء القومي في إسكوتلندا وويلز.

من الواضح، إذن، أن ثمة مخاطر في عبث الليبرالية الجديدة مع نوع معين من القومية. لكن تشبث المحافظين الجدد بغاية أخلاقية قومية أشد خطرا بكثير. إن الصورة التي يقدمها المحافظون الجدد للعالم لا تدعو أبدا إلى الاطمئنان، فهو مقسم إلى دول عدة تتنافس على المسرح العالمي، وينزع كل منها إلى فرض ممارسات قمعية بالغة الصرامة والقسوة، في حين يعتنق كل منها رؤية خاصة لمجموعة قيم أخلاقية يعتبرها مطلقة، أو على الأقل أسمى من قيم القوميات الأخرى. وهكذا بسهولة فائقة يتحول ما يبدو وكأنه حل لتناقضات الليبرالية الجديدة إلى المشكلة الأساس. إن

انتشار سلطة المحافظين الجدد (من النوع الذي يمارسه فلاديمير بوتين في روسيا والحزب الشيوعي في الصين)، وإن لم تكن سلطة استبدادية بالمطلق، وعلى الرغم من أنها تتأسس بطريقة مختلفة في تشكيلات اجتماعية مختلفة ـ تبرز بوضوح مخاطر الانزلاق في مهاوي القوميات المتنافسة، بل ربما حتى المتحاربة. إذا كان ثمة حتمية تفعل فعلها، فهي لا تنشأ عن حقائق أزلية مرتبطة بالاختلافات القومية المُفترضة، بل تنشأ بقدر أكبر عن التحول إلى الفكر المحافظ الجديد. إن تجنب العديد من العواقب الكارثية يقتضي رفض الحل المحافظ الجديد لتناقضات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي يفترض حكما توفر بديل من نوع ما، وهذه مسألة نعالجها لاحقاً.

- 4 -

توسعات جغرافية غير مستوية

الخارطة المتحركة لليبرالية الجديدة

يصعب رسم خارطة متحركة لتقدم الليبرالية الجديدة على المسرح العالمي منذ عام 1970. بدايةً، لأن معظم الدول التي اتخذت طريق التحول الليبرالي الجديد، فعلت ذلك جزئيا فقط ـ فأدخلت قدرا أكبر من المرونة في أسواق العمل هنا، وحررت العمليات المالية وتبنت النظرية النقدية هناك، وتحولت باتجاه خصخصة القطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة في أماكن أخرى. أما التغيرات الكلية التي حدثت إثر أزمات حادة (كانهيار الاتحاد السوفيتي مثلا)، فقد تلتها عمليات عكسية بطيئة، حين أصبحت الآثار الكريهة لليبرالية الجديدة أكثر وضوحا. بشكل عام، يمكن أن تطرأ كل أشكال التحولات والتبدلات في الصراع لاستعادة أو تشكيل سلطة طبقية عليا مميزة، نتيجة انتقال السلطات السياسية من يد لأخرى، وإضعاف أدوات التأثير والنفوذ هنا وتقويتها هناك. لذلك لا بد لأية خارطة متحركة من أن تبرز تيارات مضطربة لتوسعات جغرافية متفاوتة وغير منتظمة، ولا بد من اقتفاء أثر تلك التيارات لإدراك علاقة التحولات المحلية بالنزعات والاتجاهات الأعرض على الصعيد العالمي[1].

لم يكن التنافس الإقليمي (بين الدول أو المناطق أو المدن) مهما نسبيا في الستينيات والسبعينيات، من حيث أيها يمتلك النموذج الأمثل للتطوير الاقتصادي، أو أيها يوفر المناخ الأفضل للأعمال والاستثمارات. ارتفعت حدة هذا النوع من التنافس مع قيام أنظمة العلاقات التجارية الأكثر انفتاحا ومرونة بعد عام 1970. منذ ذلك التاريخ، اندفع التقدم العام لليبرالية الجديدة باطراد عبر آليات التوسع الجغرافي في غير المستوي، إذ مارست دول أو مناطق أو مدن ناجحة اقتصاديا ضغوطات على الجميع لاتباع طريقها الريادي. وقد وضعت القفزات المتبادلة في الابتكارات التكنولوجية هذه الدولة أو تلك (اليابان أو ألمانيا أو تايوان أو الولايات المتحدة أو الصين)، أو هذه المنطقة أو تلك (وادي السيليكون أو بافاريا أو إيطاليا الثالثة أو بانغالور أو دلتا نهر بيرل أو بوتسوانا)، أو حتى هذه المدينة أو تلك (بوسطن أو سان فرانسيسكو أو شانغهاي أو ميونخ)، في طليعة تراكم رأس المال. غير أن المزايا التنافسية أثبتت في أكثر الأحيان أنها آنية وعابرة، وأدت إلى تقلبات استثنائية في الرأسمالية العالمية. لكن يصح القول أيضا إن بعض الاندفاعات القوية لليبرالية الجديدة انبثقت، بل جرى تنسيقها بشكل متعمد، في عدد قليل من المراكز الرأسمالية الرئيسة في العالم.

من الواضح أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قادتا الطريق إلى الليبرالية الجديدة، غير أن التحول في كل منها لم يكن بلا عقبات وإشكالات. في حين نجحت مارغرت تاتشر في خصخصة المرافق العامة وقطاع الإسكان، بقيت الخدمات العامة المحورية، مثل النظام الوطني للرعاية الصحية والتعليم العام، إلى حد بعيد عصية ومنيعة. وفي الولايات

المتحدة، لم تقترب «التسوية الكينزية» في الستينيات أبدا من تحقيق الإنجازات التي حققتها دول الديمقراطيات الاشتراكية في أوربا، لذلك كانت معركة المعارضة ضد سياسات ريغان أقل شراسة. في كل الأحوال، كان ريغان منشغلا إلى حد بعيد بالحرب الباردة، إذ أطلق سباق تسلح موله عجز الميزانية («الكينزية العسكرية»)، الأمر الذي عاد بمنافع خاصة على أغلبيته الانتخابية في جنوب وغرب الولايات المتحدة. ومع أن ذلك لا ينسجم بتاتا مع النظرية الليبرالية الجديدة، فإن ارتفاع حجم الميزانية الفدرالية وفر ذريعة ملائمة لإقامة بعض المشاريع الاجتماعية الأساسية (وهو غرض ليبرالي جديد).

على الرغم من كل الكلام المنمق عن معالجة وشفاء الاقتصادات المريضة، لم تحقق بريطانيا أو الولايات المتحدة معدلات أداء اقتصادي مرتفعة في الثمانيات، مما يؤكد أن الليبرالية الجديدة لم تكن الاستجابة المطلوبة لصلوات الرأسماليين. بلا شك، انخفضت نسبة التضخم، وهبطت معها معدلات الفائدة، لكن على حساب معدلات بطالة عالية (بلغت وسطيا 5,7% في الولايات المتحدة خلال سنوات ريغان، وأكثر من 10% في بريطانيا تاتشر). كذلك أدى انخفاض الإنفاق على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية إلى تدني نوعية حياة الكثيرين، بحيث كانت النتيجة العامة خليطا مربكا من مستوى نمو منخفض وتزايد مطرد في تفاوت الدخل. أما في أميركا اللاتينية فكانت النتيجة الإجمالية للموجة الأولى من الليبرالية الجديدة، التي فرضت قسرا في أوائل الثمانينيات، «عقدا ضائعا» بأكمله، ملؤه الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية.

كانت الثمانينيات في الحقيقة عصر ازدهار اليابان و«نمور» شرق آسيا وألمانيا الغربية، التي شكلت مراكز القوة التنافسية في الاقتصاد العالمي. لكن نجاح هذه الدول، بغياب أية إصلاحات ليبرالية جديدة شاملة، يجعل من الصعب الجدال في أن الليبرالية الجديدة تقدمت على المسرح العالمي كعلاج فعال وموثوق للركود الاقتصادي. بالطبع، اتبعت البنوك المركزية في هذه الدول عموما خطا نقديا في سياساتها الاقتصادية (نشط البنك المركزي في ألمانيا الغربية، «البوندسبانك»، في محاربة التضخم تحديدا). وأدى التخفيض التدريجي للقيود والحواجز القائمة أمام حرية التجارة إلى خلق ضغوطات تنافسية، نجم عنها، حتى في الدول التي قاومتها، عملية خفية وماكرة يمكن تسميتها «بزحف الليبرالية الجديدة». على سبيل المثال، لم تكن اتفاقية ماستريخت ـ التي وقعتها دول الاتحاد الأوربي عام 1991، ووضعت من خلالها الإطار العام للتنظيم الليبرالي الجديد ـ ممكنة لولا ضغوطات مارستها دول أوربية، مثل بريطانيا، ألزمت نفسها بالإصلاحات الليبرالية الجديدة. في ألمانيا، حافظت نقابات العمال على قوتها، وبقيت الحمايات الاجتماعية في محلها، واستمرت معدلات الأجور في ارتفاعها النسبي، مما حفز الابتكارات التكنولوجية التي أبقت ألمانيا سباقة في ميدان التنافس العالمي في الثمانينيات (مع أنها أحدثت أيضا بطالة ذات منشأ تكنولوجي). بدوره، دفع النمو الاقتصادي، بقيادة قطاع التصدير، الدولة الألمانية قدما، وجعلها الدولة الرائدة عالميا في السوق الاقتصادي التنافسي. وفي اليابان كانت النقابات العمالية المستقلة ضعيفة أو غير موجودة أصلا، وكانت نسبة استغلال العاملين بالتالي مرتفعة، لكن استثمار الدولة الكثيف في التغيير التكنولوجي، إضافة إلى العلاقات الوثيقة

بين الشركات المتحدة والبنوك (وهو ترتيب أثبت نجاحه في ألمانيا الغربية أيضا)، ولدتا نموا مذهلا في الأداء الاقتصادي في الثمانينيات، أيضا بقيادة قطاع التصدير وإلى حد بعيد على حساب المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لا يمكن القول، إذن، إن النمو الاقتصادي في الثمانينيات اعتمد على الليبرالية الجديدة إلا بالمعنى السطحي للعبارة، أي من حيث إتاحة قدر أكبر من الانفتاح في الأسواق الاقتصادية وأطر التجارة العالمية وفر السياق العام لقيام تنافس دولي متزايد، ساعد على تحقيق النجاحات الاقتصادية الباهرة- بقيادة قطاع التصدير ـ في ألمانيا واليابان وبين «النمور» الآسيوية. بحلول الثمانينيات، بدا أن الدول التي اتخذت المسار الليبرالي الجديد بشكل أكثر حدة وتشددا كانت لا تزال تواجه مصاعب اقتصادية عسيرة، وكان يصعب بالتالي تجنب الاستنتاج بأن «أنظمة» التراكم في ألمانيا وآسيا تستحق الإعجاب والمحاكاة. لذلك قاوم العديد من الدول الأوربية الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وفضل تبني النموذج الألماني الغربي. وفي آسيا قلد العديد من الدول النموذج الياباني عموما، في البداية من قبل «عصابة الأربعة» (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ومن ثم تايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين.

بيد أن النموذجين الألماني الغربي والياباني لم يسهلا استعادة السلطة الطبقية، إذ كبح كلاهما الزيادات المطردة في حجم التفاوت الاجتماعي الذي حدث لاحقا في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد. خلال الثمانينيات، وبينما كانت معدلات النمو منخفضة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدأ وضع الطبقات العليا يتحسن، وتسوء بالتالي إلى حد مهم مستويات معيشة العاملين. أصبحت تعويضات

كبار المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة، مثلا، مثار حسد أقرانهم الأوربيين في مناصب موازية؛ وفي بريطانيا بدأت موجة جديدة من الممولين ورجال الأعمال المغامرين تجمع ثروات طائلة. إذا كان المشروع برمته يهدف لإعادة السلطة الطبقية إلى شريحة النخبة العليا، فالليبرالية الجديدة في هاتين الدولتين كانت بكل وضوح الطريق لتحقيق ذلك. تعتمد إمكانية دفع دولة ما باتجاه الليبرالية الجديدة، إذن،على توازن القوى الطبقية فيها (استطاعت قوة التنظيم النقابي في ألمانيا الغربية والسويد إيقاف تقدم الليبرالية الجديدة)، وعلى درجة اتكال الطبقة الرأسمالية فيها على جهاز الدولة (وهي عالية جدا في تايوان وكوريا الجنوبية).

تم وضع وسائل تحويل واستعادة السلطة الطبقية في مكانها تدريجيا، وإن يكن بطريقة غير منتظمة، في الثمانينيات، وتم تعزيزها لاحقا في التسعينيات. أربعة عناصر تحديدا كانت حاسمة في ذلك: أولا، إن بداية التحول إلى عمليات التمويل الأكثر انفتاحا في السبعينيات تسارعت وتيرتها إلى حد كبير في التسعينيات، فارتفعت بشكل حاد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة في أنحاء العالم كافة. وعلى الرغم من أن انتشارها لم يكن متساوقا (الشكل 1.4)، بل اعتمد في معظم الأحيان على مدى جودة مناخ الأعمال والاستثمار في هذا البلد مقارنة بذاك، فقد عمت الأسواق المالية العالمية موجة عارمة من الابتكار والتحرر من القيود الناظمة. لم تصبح الأسواق المالية أدوات تنسيق بالغة الأهمية فحسب، بل وفرت أيضا سبل الحصول على الثروة وتركيزها، بحيث يمكن القول إنها أصبحت وسيلة الموسرين لاستعادة سلطتهم الطبقية. تقوضت العلاقات الحميمة بين الشركات المتحدة والبنوك، التي

خدمت الألمان واليابانيين إلى أبعد الحدود في الثمانينيات، وحل محلها الارتباط المتزايد بين الشركات الكبيرة والأسواق المالية (البورصات العالمية)، وهنا حظيت بريطانيا والولايات المتحدة بميزة مهمة. في التسعينيات، شهد الاقتصاد الياباني هبوطا لولبيا (نتيجة انهيار أسواق المضاربة بالعقارات والأراضي)، وتبين أن قطاع البنوك كان في وضع خطر. كما أدت العملية المتسرعة لإعادة توحيد ألمانيا إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة، وتبدد التفوق التكنولوجي الذي امتازت بت سابقا، مما فرض على ألمانيا تحدي تقاليدها الديمقراطية الاشتراكية بشكل أعمق كي تحافظ على بقائها الاقتصادي.

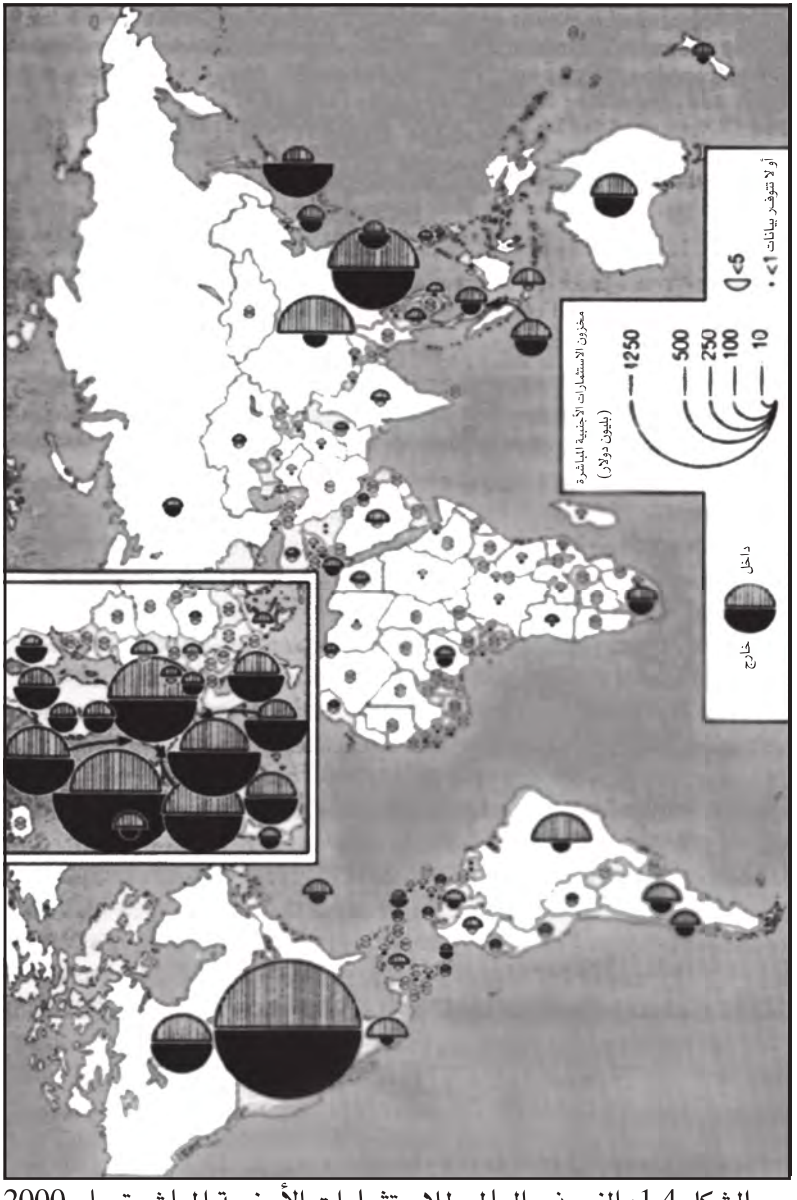

الشكل 1.4: النموذج العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000

المصدر: Dicken, Global Shift

ثانيا، الازدياد الملحوظ في الحراك الجغرافي لرأس المال، الذي تيسر جزئيا بفعل الانخفاض السريع في تكلفة النقل والاتصالات، وهي حقيقية عرضية ولكنها حاسمة. كما لعب التخفيف التدريجي للحواجز الاصطناعية أمام حركة السلع ورأس المال ـ مثل الرسوم الجمركية، والتحكم بسعر صرف العملات، أو ببساطة أشد فترة الانتظار على الحدود (التي كان لإلغائها آثارا دراماتيكية في فرنسا) ـ دورا مهما أيضا. في حين كان هناك تفاوت معتبر (بقيت الأسواق اليابانية مثلا عالية الحماية)، إلا أن الاتجاه العام كان نحو توحيد معايير الترتيبات التجارية عبر معاهدات دولية توجتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي بدأ العمل بها عام 1995 (ووقعتها أكثر من مئة دولة خلال ذلك العام). هذا الانفتاح الأكبر على تدفق رأس المال (الأميركي والياباني والأوربي أساسا) وضع ضغوطات على كل الدول للاهتمام بنوعية مناخ الأعمال والاستثمار السائد فيها، باعتباره شرطا حاسما لنجاحها التنافسي. ونظرا لأن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اضطلعا باطراد بمهمة فرض حد أدنى من الليبرالية الجديدة، كإجراء يضمن إيجاد مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمار، ازدادت الضغوطات تدريجيا على كل الدول لتبني إصلاحات ليبرالية جديدة لا رجعة فيها[2].

ثالثا، الدور الفاعل لتجمع وول ستريت/ صندوق النقد الدولي/ الخزانة الأميركية، الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال سنوات حكم كلينتون، وأسهم في اقتناع أو مداهنة أو إكراه العديد من الدول النامية (بفضل برامج التكيف البنيوي للاقتصاد التي أدارها صندوق النقد الدولي) على سلوك السبيل الليبرالي الجديد[3]. كذلك استخدمت

الولايات المتحدة سياسة الجزرة، علاوة على سياسة العصا، في إغراء العديد من الدول بأفضلية الوصول إلى سوقها الاستهلاكي الهائل (في بعض الحالات عبر اتفاقيات ثنائية) لإقناعها بإصلاح اقتصاداتها على الطريقة الليبرالية الجديدة. ساعدت هذه السياسات على إحداث انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات، وفي ظل موجة الابتكارات التكنولوجية فيما يعرف باسم «الاقتصاد الجديد»، بدا وكأن الولايات المتحدة وجدت الحل، وأن سياساتها جديرة بالإعجاب والمحاكاة، مع أن العمالة الكاملة نسبيا تحققت بمعدلات أجور منخفضة وتحت شروط تحد من الضمانات الاجتماعية (ارتفعت مثلا أعداد من لا يملكون ضمانا صحيا). بدأت آثار المرونة في أسواق العمل وتقليص خدمات الرعاية الاجتماعية (عبر إصلاحات كلينتون الجائرة وتغيير «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه») تأتي أُكلها داخل الولايات المتحدة، وتفرض ضغوطات تنافسية على أسواق العمل الأكثر تصلبا في معظم الدول الأوربية (باستثناء بريطانيا) واليابان. مع ذلك، كان السر الحقيقي وراء نجاح الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على ضخ معدلات عوائد عالية داخل الاقتصاد الأميركي على عملياتها المالية وعمليات الشركات الكبيرة (سواء الاستثمارات المباشرة أم استثمارات الحافظة) في بقية أنحاء العالم. إن الوفرة التي حققتها الولايات المتحدة في التسعينيات قامت في جزئها الأكبر على تدفق هذه الأتاوات من بقية مناطق العالم (الشكلان 8.1 و 9.1)[4].

رابعا وأخيرا، انتشار العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسياساتها النقدية الحديثة عالميا، وممارستها تأثيرا إيديولوجيا هائلا

ومتصاعدا باطراد. تم تطهير أروقة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من آثار الاقتصاد الكينزي في فترة مبكرة عام 1982. وبحلول نهاية الثمانينيات التزم معظم أقسام علم الاقتصاد في الجامعات البحثية الأميركية بالاصطفاف المرتبط بالأجندة الليبرالية الجديدة ـ وعملت تلك الأقسام بدورها على تدريب معظم اقتصاديي العالم على هذا النحو ـ خصوصا التشديد على ضرورة السيطرة على التضخم، والإنفاق العام، والحفاظ على سلامة الموارد المالية، باعتبارها الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية (بدلا من الالتزام بالعمالة الكاملة والضمانات الاجتماعية).

في أواسط التسعينيات[5]، تلاقت كل هذه التيارات معا فيما أطلق عليه اسم «إجماع واشنطن»، الذي اعتبر النموذجين البريطاني والأميركي في الليبرالية الجديدة حلا لمشاكل العالم الاقتصادية، ومارس ضغوطات معتبرة حتى على اليابان وأوربا (ناهيك بباقي دول العالم) لسلوك السبيل الليبرالي الجديد. لذلك يتحمل كلينتون وبلير، وكلاهما ينتمي إلى تيار يسار الوسط، القسم الأكبر من مسؤولية تعزيز دور الليبرالية الجديدة على الصعيدين المحلي والدولي. كان تشكيل منظمة التجارة العالمية نقطة الذروة في هذا الاندفاع المؤسساتي الليبرالي الجديد (مع أن اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، وتوقيع اتفاقات ماستريخت في أوربا كانتا أيضا خطوتين مهمتين على طريق التكيف المؤسساتي الإقليمي). وقد وضعت منظمة التجارة الحرة بشكل منهجي المعايير والقواعد الليبرالية الجديدة للتفاعل الداخلي في الاقتصاد العالمي، لكن غرضها الرئيس كان فتح أكبر قدر ممكن من أسواق العالم وبلدانه أمام حرية تدفق رأس المال

دون أية عوائق (وإن يكن مرفقا دائما بعبارة تحذيرية عن ضرورة حماية «المصالح القومية» المفتاحية)، لأن هذا تحديدا كان أساس القدرة المالية الأميركية والأوربية واليابانية على فرض الجزية واقتطاع الأتاوات من بقية بلدان العالم.

لا تنسجم أية واحدة من هذه الممارسات تماما مع النظرية الليبرالية الجديدة، باستثناء التأكيد على فرض قيود على الميزانية، ومتابعة الحرب على تضخم لم يعد موجودة تقريبا بحلول التسعينيات. بالطبع، كان هناك دائما اعتبارات الأمن القومي التي لا بد أن تفسد أية محاولة لتطبيق النظرية الليبرالية الجديدة بصيغتها الصرف. كما أحدث انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة هزة جيو ـ سياسية وتحولا في مجال التنافسات الإمبريالية، على الرغم من أن ذلك لم يضع حدا نهائيا للتزاحم والتسابق على مواقع السلطة والنفوذ بين القوى الرئيسة على المسرح العالمي، خصوصا في مناطق تتحكم بموارد اقتصادية كالشرق الأوسط، أو مناطق يتبدى فيها بوضوح عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (كدول البلقان). لكن تلك الهزة الجيوسياسية خففت من التزام الولايات المتحدة بدعم اليابان واقتصادات دول جنوب شرق آسيا، باعتبارها معاقل متقدمة على خط الدفاع الأمامي في جبهة الحرب الباردة. لذلك لم يتح لتايلاند وإندونيسيا في التسعينات نوع الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية وتايوان قبل عام 1989. كان هناك أيضا عناصر عدة، حتى داخل الإطار الليبرالي الجديد، مثل نشاطات صندوق النقد الدولي أو «الدول السبع العظام»، لا تؤدي عملها كمؤسسات ليبرالية جديدة بل كمراكز للسلطة العارية،

تعبؤها بعض القوى أو مجموعات القوى وتستخدمها في سعيها للحصول على ميزات معينة. إن النقد النظري الذي وضعته الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي مازال وجيها وساري المفعول، فاستعداده التام والدائم للتدخل في أسواق العملات- عبر اتفاقات مثل معاهدة بلازا عام 1985، التي خفضت بشكل مفتعل قيمة الدولار مقابل الين، وتبعتها بعد فترة وجيزة اتفاقية بلازا المعكوسة، التي سعت إلى إنقاذ اليابان من حالة الكساد الاقتصادي في التسعينيات ـ تعتبر كلها أمثلة عن تدخلات مدبرة للحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية[6].

في السنوات الثلاثين الماضية، كانت الأزمات المالية في ظل الليبرالية الجديدة مستوطنة ومعدية. فأزمة الديون في الثمانينيات لم تقتصر على المكسيك، بل كان لها مظاهر وتجليات عالمية (انظر الشكل 2.4)[7]. وفي التسعينيات، كان هناك مجموعتا أزمات مالية متداخلة، أفرزت كلتاهما آثارا سلبية لليبرالية جديدة غير متساوقة. على سبيل المثال، امتدت «أزمة التكيلا» التي ضربت المكسيك عام 1995، على الفور تقريبا، إلى البرازيل والأرجنتين، مخلفة وراءها نتائج مدمرة تردد رجعها في تشيلي والفيليبين وتايلاند وبولندا. يصعب تفسير الأسباب المحددة لحدوث هذا النمط المعدي من الأزمات، فحركات المضاربة والتوقعات في الأسواق المالية لا تعتمد بالضرورة على حقائق صلبة. لكن العمليات التمويلية غير المنظمة تشكل بوضوح مخاطر جدية تنذر بأزمات حادة، لأن «عقلية القطيع» التي تسم سلوك رجال المال (لا أحد يود أن يكون آخر المحتفظين بعملة قبل تخفيض قيمتها) يمكن أن تولد توقعات ذاتية التحقق، بتمظهرات هجومية ودفاعية على حد سواء. لقد جنى المضاربون بالعملة أرباحا

ببلايين الدولارات عندما أجبروا الحكومات الأوربية على تحرير آلية سعر الصرف الأوربية في شهر تموز/ يوليو 1993. في شهر تشرين أول/ أكتوبر من العام نفسه، حقق جورج سوروس وحده أرباحا وصلت إلى حوالي بليون دولار خلال أسبوعين، عندما راهن ضد قدرة بريطانيا على إبقاء الجنيه الإسترليني ضمن حدود آلية سعر الصرف الأوربية.

بدأت الموجة الثانية والأعرض من الأزمات المالية في تايلند عام 1997، وتجلت أولا بتخفيض العملة المحلية (الباهت) إثر انهيار سوق المضاربة بالأراضي والعقارات. امتدت الأزمة في البداية إلى إندونيسيا وماليزيا والفلبين، ومن ثم إلى هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. تضررت بعد ذلك أستونيا وروسيا بشكل مؤلم، ثم انهارت البرازيل، مما ترك آثارا خطيرة وطويلة الأمد في الأرجنتين. حتى أستراليا ونيوزيلندا وتركيا تأثرت، في حين بدا أن الولايات المتحدة وحدها منيعة، مع أنه حتى هنا كان لا بد من دفع 3.5 بليون دولار لإنقاذ أحد صناديق التغطية، «لونغ تيرم كابتال مانجمنت» (وهي مؤسسة مالية توظف اثنين من حملة جائزة نوبل في الاقتصاد كمستشارين مفتاحيين)، بعد أن راهنت خطأ على تحركات العملة الإيطالية.

في عام 1997 ـ 1998، كل «النظام الشرق الآسيوي» للتراكم الرأسمالي، الذي يسرته «الدول التنموية»، وضع على المحك. وكانت العواقب الاجتماعية مدمرة:

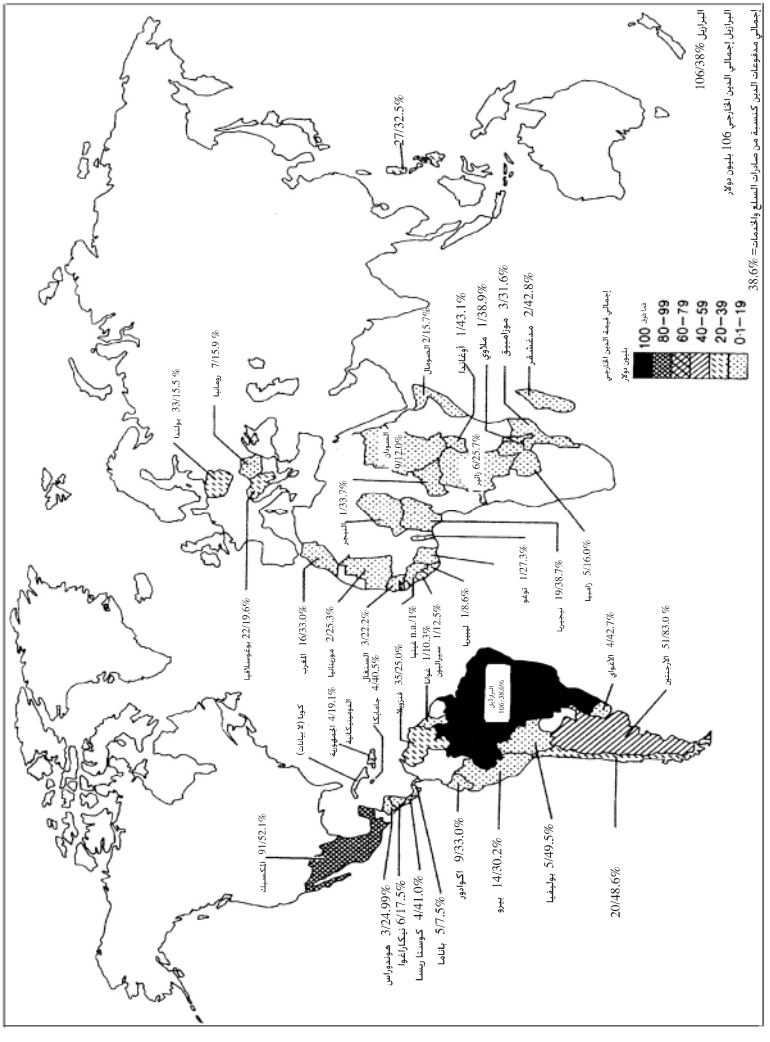

الشكل 2.4: أزمة الديون العالمية 1982 ـ 1985

المصدر: Corbridge, Debt and Development

مع تصاعد الأزمة، ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض الناتج الإجمالي المحلي، وأغلقت البنوك أبوابها. ازدادت نسبة البطالة أربعة أصناف في كوريا الجنوبية، وثلاثة أضعاف في تايلاند، وعشرة أضعاف في إندونيسيا. 15% من الذكور العاملين في إندونيسيا عام 1997 فقد وظائفهم بحلول عام 1998، وكان الخراب الاقتصادي أسوأ بكثير في المناطق المدينية على الجزيرة الرئيسة، جاوا. في كوريا الجنوبية، ارتفعت معدلات الفقر المدينية ثلاثة أضعاف، وسقط ثلث السكان تقريبا تحت خط الفقر؛ كما تضاعف معدل الفقر في إندونيسيا... حيث هبط الناتج الإجمالي المحلي عام 1998بنسبة 1,13%، بينما أنخفض بنسبة 6.7% في كوريا الجنوبية، وبنسبة 10.8% في تايلاند. بعد ثلاث سنوات من الأزمة، لا يزال الناتج الإجمالي المحلي في إندونيسيا أدنى مما كان عليه قبلها بنسبة 5,7%، وبنسبة 2.3% في تايلاند[8].

مع هبوط الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، تدخل صندوق النقد الدولي لفرض إجراءات تقشف في إندونيسيا، ألغى بموجبها الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات (الكيروسين)، فأدت إلى «تمزيق النسيج الاجتماعي» برمته. أُنحيت اللائمة في التسبب بالكارثة عموما على الطبقات الرأسمالية، ومعظمها من الاثنية الصينية. استطاع أغنى رجال الأعمال في النخبة الصينية التسلسل إلى سنغافورة، لكن موجة القتل والهجمات الثأرية على الممتلكات عمت بقية أفراد الأقلية الصينية، وأطلت القومية الاثنية برأسها البشع، بحثا عن كبش فداء للانهيار الاجتماعي الشامل[9].

كان التفسير المعياري الذي تبناه صندوق النقد الدولي/ وزارة الخزانة الأميركية أن أسباب الأزمة تكمن في تدخلية الدولة المفرطة، وفي علاقات الفساد القائمة بين أجهزة الدولة وعالم المال والأعمال («رأسمالية الخلان»). الحل كان المزيد من الليبرالية الجديدة، وقد تصرفت وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي وفق ذلك، مما خلف عواقب كارثية وخيمة. الرأي البديل قال بأن لب المشكلة يكمن في التحرر المتهور من الضوابط الناظمة للقطاع المالي، وفي الفشل بإقامة نظام تحكم يكبح جموح المضاربات في استثمارات الحافظة. وتكثر الدلائل على صوابية هذا الرأي، فالدول التي لم تحرر أسواق رأس المال ـ سنغافوره وتايوان والصين ـ تعرضت لضرر أقل بكثير من الدول التي حررته على الطريقة الليبرالية الجديدة ـ تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. أضف إلى ذلك أن الدول التي تجاهلت نصائح صندوق النقد الدولي وفرضت ضوابط على أسواق رأس المال ـ ماليزيا مثلا ـ تعافت من الأزمة بشكل أسرع[10]. وبعد أن رفضت بطريقة مماثلة نصيحة صندوق النقد الدولي بإعادة الهيكلة الصناعية والمالية لاقتصادها، استطاعت كوريا الجنوبية أيضا استعادة عافيتها بسرعة أكبر. إن أسباب استمرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية في الإصرار على الإصلاحات الليبرالية الجديدة لا يزال سرا غامضا، لكن الضحايا يقترحون باطراد إجابات تآمرية:

طلب صندوق النقد الدولي من الدول الآسيوية في البداية فتح أسواقها أمام استثمارات رأس المال الرائجة وقصيرة الأمد، وهو ما فعلته تلك الدول فتدفقت الأموال إليها فجأة. لكن رؤوس الأموال مالبثت أن تدفقت خارجها بدرجة السرعة والمفاجأة نفسها. أفتى صندوق النقد الدولي بضرورة رفع

معدلات الفائدة وتقليص الموازنات المالية، فاستتبع ذلك ركودا اقتصاديا عميقا. هبطت أسعار الأصول إلى الحضيض، فطلب صندوق النقد من الدول المتأثرة بيع أصولها، وإن يكن بالمساومة على أسعارها الدنيا... قامت نفس البنوك والمؤسسات المالية، التي سحبت رؤوس أموالها وتسببت بالأزمة أصلا، بتدبير صفقات بيع الأصول، فحصّلت عمولات هائلة على تعاملاتها في بيع الشركات المتورطة أو تقسيمها، تماما كما حصلت تلك البنوك على عمولات كبيرة عندما وجهت رؤوس الأموال إلى داخل تلك الدول في البداية[11].

يقبع وراء هذا الرأي التآمري الدور الغامض الذي لعبته صناديق التغطية في مدينة نيويورك، والذي لم يخضع بعد لقدر كاف من الدراسة والتمحيص. لقد استطاع سوروس وغيره من المضاربين كسب البلايين على حساب الحكومات الأوربية، وذلك بالمراهنة ضد قدرتها على البقاء ضمن توجهات آلية سعر الصرف الأوربية. ما الذي يمنع صناديق التغطية ذاتها، وهي المسلحة بتريليونات الدولارات من مؤسسات توظيف واستثمار القروض العائدة إلى البنوك، من هندسة هجوم مركز ليس فقط على حكومات شرق وجنوب شرق آسيا، بل أيضا على بعض أنجح شركات الرأسمالية العالمية، وذلك ببساطة عبر منع السيولة عنها لدى مواجهتها بعض المصاعب النقدية الثانوية؟ كان تدفق أموال الجزية على وول ستريت هائلا، فرفع أسعار الأسهم والسندات الأميركية في وقت كانت معدلات الادخار الداخلي في الولايات المتحدة تهبط إلى الحضيض. بعد إعلان معظم المناطق الآسيوية إفلاسها، ارتدت موجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتضرب السوق الآسيوي الداخلي ثانية، فتشتري الشركات الموثوقة والقابلة للبقاء،

أو (كما في حالة شركة ديوو) أجزاء من تلك الشركات، بأسعار زهيدة. يرفض ستيغلتيز هذه الرؤية التآمرية، ويقترح تفسيرا «أبسط»: «لقد كان صندوق النقد الدولي ببساطة يعكس مصالح وإيديولوجية المجتمع المالي الغربي»[12]. لكن ستيغليتز يتجاهل دور صناديق التغطية، ولا يخطر له أن ازدياد التفاوت الاجتماعي، الذي كثيرا ما يتحسر عليه كنتاج فرعي لليبرالية الجديدة، كان على طول الخط هدف ذلك المجتمع المالي الغربي وعلة وجوده.

رسائل مستعجلة من الخطوط الأمامية

المكسيك

كان حزب التأسيس الثوري الحزب الحاكم الوحيد في المكسيك منذ عام 1929 وحتى انتخاب فيسنتي فوكس عام 2000. واستطاع الحزب إقامة دولة تشاركية أثبتت مهارتها في تنظيم واختيار، وإن لزم الأمر رشوة وقمع، حركات المعارضة في صفوف العمال والفلاحين والطبقات الوسطى التي شكلت قاعدة الثورة. تابع حزب التأسيس الثوري حركة تحديث واسعة بقيادة الدولة، وتبنى نموذجا في التطوير الاقتصادي ركز بشكل أساس على الاستعاضة عن الصادرات، وعلى حركة تصدير نشطة مع الولايات المتحدة. ظهر قطاع هام لاحتكارات الدولة في ميادين النقل والطاقة والمرافق العامة، وفي بعض الصناعات الأساسية (مثل الفولاذ). وبدأ دخول رأس المال الأجنبي بشكل موجّة عام 1965، ضمن برنامج للصناعات التصديرية سمح لرأس المال الأميركي أساسا بالاستثمار والإنتاج في المنطقة الحدودية مع الولايات المتحدة، مستغلا رخص اليد

العاملة وغياب أية ضرائب جمركية أو قيود على حركة السلع. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي نسبيا في الخمسينيات والستينيات، لم تنتشر فوائد النمو على نطاق واسع في المجتمع، ولم تكن المكسيك مثالا جيدا لليبرالية المتجذرة، وإن تكن المكافئات الدورية للفئات الاجتماعية المضطربة (الفلاحون والعمال والطبقات الوسطى) أعادت إلى حد ما توزيع الدخل. في عام 1978، ترك القمع العنيف للحركات الطلابية المعترضة على التفاوت الاجتماعي إرثا مريرا هدد شرعية الحزب، لكن توازن القوى الطبقية بدأ بالنمو في السبعينيات حيث عملت المصالح التجارية وقطاع المال والأعمال على تقوية موقعها المستقل، وتعميق صلاتها مع رأس المال الأجنبي.

تضررت المكسيك بشكل كبير من الأزمة العالمية التي ضربتها في السبعينيات، وكان رد حزب التأسيس الثوري توسيع القطاع العام بالاستيلاء على المشاريع التجارية الفاشلة للقطاع الخاص، وإبقائها مصدر عمالة للطبقات المعدمة، درأ لمخاطر الاضطرابات والثورة. ازداد عدد المشاريع الحكومية إلى أكثر من الضعف بين عامي 1970 ـ 1980، كما تضاعف عدد موظفيها، لكن هذه المشاريع كانت خاسرة على الدوام، مما اضطر الدولة إلى الاقتراض لتمويلها. كانت بنوك الاستثمار المترعة بدولارات النفط في نيويورك مستعدة لتلبية الطلب عن طيب خاطر، سيما وأن الاكتشافات النفطية في المكسيك جعلت إقراض الدولة رهانا مضمونا ومغريا.

ارتفع مجموع الديون الأجنبية من 6.8 بليون دولار عام 1972 إلى 58 بليون دولار عام 1982[13]، ثم جاءت سياسة فوكلر برفع سعر الفائدة، وأدى

الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص الطلب على المنتجات المكسيكية، وتلا ذلك الهبوط الحاد في أسعار النفط. انخفضت عائدات الدولة، وارتفعت تكلفة خدمة الديون بشكل حاد، فأعلنت المكسيك إفلاسها في شهر آب/ أغسطس 1982. تسارع الهروب الهائل لرؤوس الأموال خارج المكسيك، بعد أن كان انطلق بوتيرة متصاعدة إثر التوقعات بتخفيض سعر العملة المحلية (البيسو)، فأعلن الرئيس بورتيللو تأميم البنوك كإجراء احترازي طارئ[14]. لم توافق طبقة النخبة من أصحاب البنوك ورجال الأعمال، وكان على الرئيس دي لامدريد، الذي تسلم مقاليد الحكم بعد أشهر قليلة، اتخاذ خيار سياسي حاسم. انحاز الرئيس إلى صف رجال المال والأعمال، في خطوة يمكن القول أنها كانت حتمية ولا مفر منها في تلك الظروف. لكن السلطة السياسية لحزب التأسيس الثوري لم تجعلها كذلك بالضرورة. كان الرئيس دي مدريد إصلاحي التوجهات، وأقل تجذرا في السياسات التقليدية للحزب الحاكم، وذا صلات قريبة بالطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ابتكر جيمز بيكر توليفة جديدة لإنقاذ المكسيك من مصاعبها، شارك فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة الخزانة الأميركية. وقد وضعت تلك التركيبة ضغوطات إضافية على الرئيس المكسيكي، إذ لم تطالب فقط بإجراءات تقشفية في الميزانية، بل أصرت للمرة الأولى على إصلاحات ليبرالية جديدة وواسعة النطاق، مثل الخصخصة وإعادة تنظيم الجهاز المالي بطرق أكثر انسجاما مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حدود التعرفة الجمركية، وإنشاء أسواق عمل أكثر مرونة. في عام 1984، منح البنك الدولي لأول مرة في تاريخه قرضا لقاء قيام الدولة بإجراء

إصلاحات اقتصادية بنيوية على الطريقة الليبرالية الجديدة. عمليا، فتح دي لا مدريد اقتصاد المكسيك على الاقتصاد العالمي، بانضمامه إلى اتفاقية الغات، وتنفيذه برنامجا تقشفيا صارما. كانت الآثار موجعة:

انخفض معدل دخل الفرد في المكسيك بين عامي 1983و 1988 بنسبة 5% سنويا؛ وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بين 40% و 50%. كما ازدادت نسبة التضخم، التي كانت تتأرجح في الستينيات بين 3% و 4% سنويا، إلى حوالي 20% بعد عام 1976، وتجاوزت 100% خلال بضعة سنوات... في الوقت نفسه، ونتيجة مصاعب الحكومة المالية وإعادة توجيه النموذج الاقتصادي للدولة، انخفض الإنفاق على المرافق العامة، وقصرت الدولة دعمها للمواد الغذائية على الشريحة الأفقر من السكان، وتدنت نوعية التعليم العام والرعاية الصحية أو راوحت في مكانها[15].

بالنسبة إلى مدينة مكسيكو عام 1985، كان ذلك يعني ندرة الموارد إلى حد خفض الإنفاق في قطاع الخدمات المدينية الحيوية بنسبة 12% على النقل، و25% على مياه الشرب، و18% على الخدمات الصحية، و26% على جمع النفايات[16]. اجتاحت المدينة إثر ذلك موجة عنف وجريمة حولت العاصمة من مدينة وادعة إلى إحدى أكثر المدن خطورة في أميركا اللاتينية خلال عقد واحد. من نواح عدة، كانت الأحداث تكرارا لما شهدته مدينة نيويورك قبل عشرة أعوام، وإن يكن أكثر تدميرية. وفي مناسبة رمزية، منحت مدينة مكسيكو بعد فترة عقدا بملايين الدولارات لمؤسسة الاستشارات التي يملكها غوليا ني، عمدة مدينة نيويورك الأسبق، للاستفادة من خبرتها في التعامل مع الجريمة.

وجد دي لا مدريد أن أحد سبل الخروج من معضلة الدين العام بيع المشاريع التي تملكها الدولة واستخدام ريعها في دفعات مقدمة على أصل الديون. لكن الخطوات الأولية باتجاه الخصخصة كانت تجريبية وثانوية نسبيا، فالخصخصة استتبعت إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمل، الأمر الذي أثار نزاعا داخليا حادا. اندلعت أعمال عنف قامت بها الحركات العمالية وقمعتها الحكومة بوحشية متناهية في الثمانينيات، وتكثف الهجوم على العمل المنظم في مدة رئاسة سالیناس، الذي خلف سلفه عام 1988. سُجن العديد من القادة العماليين بتهمة الفساد، وتم تنصيب قادة جدد وأكثر طواعية مكانهم في مؤسسات العمل المفتاحية التي يسيطر عليها حزب التأسيس الثوري. استدعي الجنود أكثر من مرة لقمع الإضرابات، وتضاءلت قوى العمل المنظم المستقلة، على ضعفها أصلا، في كل خطوة وعلى كل منعطف. لقد سّرع سالیناس ومنهج عملية الخصخصة، فهو اقتصادي تدرب في أميركا، وتلمس النصح من اقتصاديين تدربوا في الولايات المتحدة[17]، وصاغ برنامجه للتطوير الاقتصادي بلغة قريبة من العقيدة الليبرالية الجديدة.

أصبح فتح المكسيك بشكل أكبر أمام الاستثمارات والمنافسة الأجنبية المباشرة أحد العناصر المفتاحية في برنامج سالیناس الإصلاحي. وتوسع برنامج الصناعات التصديرية سريعا على طول الحدود الشمالية ليصبح أساسيا بالنسبة لبنية الصناعة في المكسيك (الشكل 3.4). بدأ سالیناس مفاوضات ناجحة مع الولايات المتحدة أنهاها بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. تسارعت وتيرة الخصخصة وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الحكومي بنسبة النصف بين عامي 1988 و1994.

بحلول عام 2000 أصبح عدد الشركات التي تملكها الدولة بالكاد 200 شركة، مقابل 1100 شركة كانت موجودة عام 1982[18]، وكانت شروط خصخصة هذه الشركات تشجع باطراد الملكية الأجنبية. في عام 1990، أعيدت خصخصة البنوك التي تأممت على عجل عام 1982، وللالتزام ببنود اتفاقية التجارة الحرة كان على سالیناس أيضا فتح القطاع الزراعي أمام المنافسة الأجنبية، وبالتالي مهاجمة سلطات التنظيمات الفلاحية، التي شكلت لأمد بعيد أحد الدعائم المفتاحية لحزب التأسيس الثوري. في عام 1991، أقرت حكومة سالیناس قانونا إصلاحيا يسمح بخصخصة أراضي «الأخيدو»، ويشجع على فتحها أمام الملكية الأجنبية. والمعروف أن دستور الثورة المكسيكية لعام 1917 حمى الحقوق الشرعية للشعوب المحلية وحفظها عبر نظام الملكية والاستغلال الجماعي للأرض (الأخيدو)، ونظرا لأن هذا النظام يوفر أساس الحماية الجماعية للفئات المحلية، فإن الحكومة عمليا كانت تتخلى عن مسؤولياتها في الحفاظ على ذلك الحد الأدنى من الحماية. سدد التخفيض اللاحق لحواجز الاستيراد ضربة موجعة أخرى، فالصادرات الرخيصة من قطاع الصناعات الزراعية الأميركي عالي الكفاءة، وعالي الدعم الحكومي أيضا، خفضت أسعار الذرة وغيرها من المنتجات إلى حد لم يعد يقدر على المنافسة فيه إلا أغنى المزارعين وأكثرهم كفاءة. طرد الكثير من الفلاحين خارج أرضهم، وهم على شفير المجاعة، ليزيدوا عدد العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلا، حيث نما بسرعة كبيرة ما يعرف باسم الاقتصاد غير الرسمي (البائعون الجوالون مثلا). بوجه كل ذلك، كان من الطبيعي أن تزداد حركة المقاومة لإصلاحات نظام الأخيدو، وقد امتدت المقاومة فعليا على

نطاق واسع، إذ أيد الكثير من جماعات الفلاحين ثورة زاباتيستا، التي اندلعت في منطقة تشياباس عام 1994[19].

في عام 1989، وإثر توقيعها ما عرف لاحقا باسم «خطة بريدي» للصفح الجزئي عن الديون، كان على المكسيك ابتلاع حبة الدواء السامة التي وصفها صندوق النقد الدولي، طواعية وعن طيب خاطر، بإحداث إصلاحات ليبرالية جديدة أعمق. كانت النتيجة «أزمة التكيلا» التي انطلقت شرارتها، كما في أحداث 1982، بفعل رفع بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي نسبة الفائدة، الأمر الذي وضع ضغوطات على العملة المحلية وأدت المضاربات في النهاية إلى تخفيض قيمة البيسو. المشكلة أن المكسيك اعتادت إصدار دولارات قياسية تعين الديون (يطلق عليها اسم «تيسوبونوس») لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكنها بعد تخفيض سعر العملة المحلية لم تعد تستطيع جمع ما يكفي من الدولارات الحقيقية لتغطيتها. رفض الكونغرس تقديم المساعدة، لكن كلينتون استخدم سلطاته التنفيذية لجمع 47.5 بليون دولار في رزمة إنقاذية. خشي كلينتون خسارة العاملين في الصناعات الأميركية القائمة على التصدير إلى المكسيك وظائفهم، واحتمال زيادة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة، وقبل كل شيء، فقد الليبرالية الجديدة واتفاقات التجارة الحرة بين دول أميركا الشمالية شرعيتها ومصداقيتها. أحد الآثار الجانبية لخفض سعر العملة كان دفع الرأسمال الأميركي إلى العودة بسرعة إلى السوق المكسيكية، وشراء كل أنواع الأصول بأسعار زهيدة، كما لو أنه موسم التخفيضات. ارتفعت الملكية الأجنبية للبنوك المكسيكية من بنك واحد عام 1990 إلى أربع وعشرين بنكا عام 2000، وذلك من أصل ثلاثين بنكا مكسيكيا تمت

خصخصتها في بداية التسعينيات. لم يعد بالإمكان بعد ذلك إيقاف مصالح الطبقة الرأسمالية الأجنبية ومنعها من فرض وانتزاع أتاوات باهظة من المكسيك. لكن حتى المنافسة الأجنبية بدأت تتحول إلى مشكلة، إذ خسرت المكسيك عددا مهما من الوظائف في مشروع صناعاتها التصديرية بعد عام 2000، وبعد أن أصبحت الصين موقعا أرخص بكثير وبالتالي أفضل بالنسبة للعديد من الشركات الأجنبية الساعية إلى استخدام يد عاملة قليلة الأجر[20].

آثار كل ذلك عموما، وآثار الخصخصة على وجه التحديد، بالنسبة لتركيز الثروة داخل المكسيك كانت واضحة لا لبس فيها:

في عام 1994، أظهرت قائمة مجلة فوربس لأغنى أغنياء العالم أن إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين بليونيرا. شارك على الأقل سبعة عشر منهم في برنامج الخصخصة، فباعوا البنوك ومصانع الفولاذ ومصانع السكر والفنادق والمطاعم ومصانع الكيماويات وشركات الاتصالات، وامتلكوا علاوة على ذلك حقوق إدارة الشركات داخل القطاعات الاقتصادية المخصخصة حديثا، كالموانئ، والطرق السريعة (التي يدفع مستخدموها رسوما خاصة)، والخدمات الهاتفية للأجهزة الخليوية والمكالمات الخارجية[21].

بحلول عام 2005، احتلت المكسيك المرتبة التاسعة من حيث عدد بليونيريها (متقدمة بذلك على المملكة العربية السعودية). وحل كارلوس سليم، أغنى رجل في المكسيك، في المرتبة الرابعة والعشرين على لائحة مجلة فوريس، وسيطر على أربع من أكبر خمس وعشرين شركة مكسيكية،

وانتشرت مصالحه التجارية خارج حدود المكسيك، وأصبح لاعبا رئيسا في ميدان الاتصالات في كافة أرجاء أميركا اللاتينية. في الولايات المتحدة أيضا، اكتسبت إستراتيجيته في توفير خدمات الهاتف الخليوي شهرة واسعة، إذ استولى سليم على الأسواق الغنية وعالية الكثافة واحتكرها، في حين ترك الأسواق الأفقر والأقل كثافة دون أية خدمات. لا يهم كثيرا ما إذا أطلقنا على مثل هذه العمليات اسم الاستعادة أو الخلق الجديد للسلطة الطبقية، لكن الواضح أن الهجوم المركز على العمال والفلاحين، وعلى مستوى معيشة الشعب عموما، كان ناجحا جدا في المكسيك. فمع تراكم الثروة بأيدي مجموعة صغيرة من أصحاب السطوة والنفوذ، تدعمهم أجهزة سلطاتهم المالية والقضائية/ القانونية، أصبح وضع وقدر هؤلاء العمال والفلاحين وسواد الشعب أسوأ من ذي قبل، داخل المكسيك وخارجها.

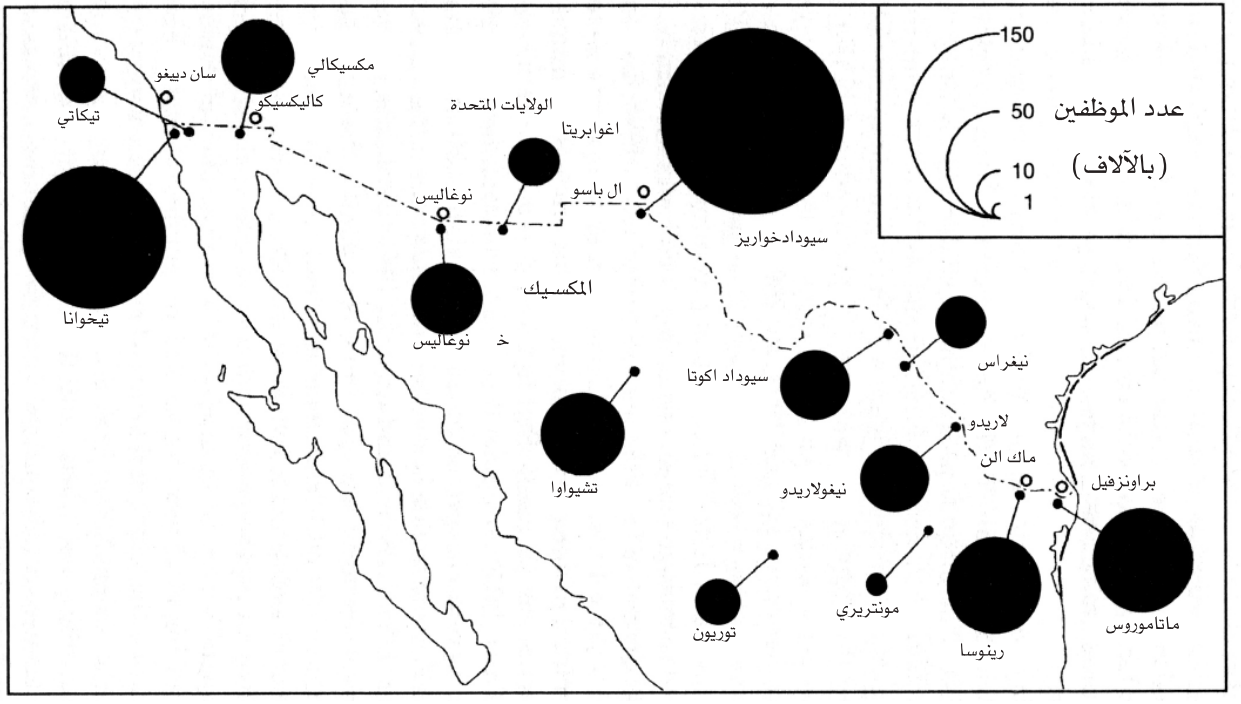

الشكل 3-4: العمالة في القطاعات الرئيسة للصناعات التصديرية في المكسيك عام 2000

المصدر: Dicken, Global Shift

الانهيار الأرجنتيني

خرجت الأرجنتين من مرحلة ديكتاتوريتها العسكرية مثقلة بالديون، وأسيرة نظام حكم وإدارة تشاركي واستبدادي صارم وفاسد كلية. وكانت عملية دمقرطة الأرجنتين في السنوات اللاحقة صعبة، لكن كارلوس منعم استلم مقاليد السلطة عام 1992. على الرغم من أن منعم بيروني التوجهات، فقد عمل على تحرير الاقتصاد، جزئيا لإسداء خدمة للأميركيين، ولكن أيضا لاستعادة مصداقية الأرجنتين في المجتمع الدولي، إثر تكشف أسرار «الحرب القذرة» التي لطخت سمعتها. فتح منعم الأرجنتين أمام التجارة الأجنبية وسيولات رأس المال، وأدخل قدرا أكبر من المرونة في أسواق العمل. كما خصخص الشركات التي تملكها الدولة، ومعها نظام الرعاية الاجتماعية، ودعم العملة المحلية (البيسو) مقابل الدولار للسيطرة على التضخم وتوفير مناخ آمن للمستثمرين الأجانب. ارتفعت نسبة البطالة، وفرضت ضغوطات تنازلية لخفض الأجور، في حين استغل أفراد النخبة عمليات الخصخصة لتكديس ثروات جديدة. تدفقت الأموال وازدهرت البلد من عام 1992 إلى حين فاضت آثار «أزمة التكيلا» من المكسيك وأغرقت الأرجنتين:

في غضون أسابيع قليلة، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 18% من ودائعه، وسقط الاقتصاد في فترة ركود عميقة بعد أن كانت نسبة نموه الوسطية 8% سنويا منذ منتصف العام 1990 إلى النصف الثاني من عام 1994. تقلص الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 7% من الربع الأخير لعام 1994 وحتى الربع الأول لعام 1996... وازدادت أعباء الفوائد على الحكومة بأكثر من 50% بين عامي 1994 و1996، وكانت

سحوبات رأس المال والتقلص المطرد في احتياطي العملات الأجنبية هائلة بالمعايير كافة[22].

ارتفعت نسبة البطالة إلى 18%، وفي حين بدا واضحا أن العملة المحلية كانت أعلى من قيمتها الحقيقية، رفضت الأوساط المالية تخفيض قيمة البيسو (على عكس حالة المكسيك) وأصرت باطراد على الاحتفاظ بقيمته مقابل الدولار. تبع ذلك مرحلة انتعاش قصيرة اعتمدت على سيولة رأس المال الأجنبي إلى داخل الأرجنتين، امتدت حتى عام 1997 ـ 1998، عندما عمت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وانتشرت آثار من روسيا إلى جارة الأرجنتين، البرازيل. ترافق ذلك مع معدلات فائدة عالية أوقعت الميزانية المحلية في عجز شديد، فتولدت ضغوطات لا تحتمل على البيسو الأرجنتيني. بدأ رأس المال الأجنبي والمحلي على حد سواء الفرار خارج البلاد، توقعا لتخفيض العملة. ارتفعت ديون الأرجنتين بين عام 1995 و2001 إلى أكثر من الضعف، بينما كان احتياطي العملات الأجنبية يختفي بسرعة. كذلك ارتفعت الأقساط المستحقة على الدين العام إلى9.5 بليون دولار عام 2000. أنقذ صندوق النقد الدولي الأرجنتين بقرض قيمته 6 بليون دولار (ثاني أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد الدولي)، تأكيدا لرفضه تخفيض قيمة البيسو الأرجنتيني مقابل الدولار، خشية الآثار التضخمية (كما فعل في روسيا والبرازيل وأدى إلى عواقب كارثية في كلتا الحالتين، حسب رأي ستيغلتز).

لكن حتى هذا لم يوقف تدفق رأس المال خارج الأرجنتين. في عام 2001، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 17% من قيمة ودائعه (ما يعادل 14.5 بليون دولار)، وربما حوالي بليوني دولار يوم الثلاثين من شهر تشرين

الثاني/نوفمبر وحده. رفض صندوق النقد الدولي منح الأرجنتين قرض طوارئ، على اعتبار أنها لم تعالج الخلل في ميزانيتها. تخلفت الأرجنتين عن دفع مستحقات ديونها، وحددت الحكومة السحوبات المصرفية في بداية كانون الأول/ ديسمبر بمبلغ 250 دولار أسبوعيا، وضبطت كل تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد قيمتها عن ألف دولار. قُتل 27 شخصا في أعمال الشغب التي نشبت وعمت الأرجنتين إثر ذلك، واستقال الرئيس دي لا روا، ومعه دومينغو كارفالو مهندس سياسته الاقتصادية. في 6 كانون الثاني/ يناير 2002، تخلى الرئيس الجديد، دوهالديه، عن رافعة الدولار وخفض قيمة البيسو، وقرر أيضا تجميد كل حسابات الادخار التي تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف دولار، وفي النهاية تعامل مع الودائع بالدولار وكأنها بالبيسو، فخفض قيمة المدخرات إلى حوالي ثلث قيمتها السابقة. ما يعادل القيمة الشرائية لستة عشر بليون دولار تحولت بين ليلة وضحاها من حسابات المدخرين إلى البنوك، وعبر البنوك إلى النخبة السياسية- الاقتصادية. كانت العواقب من حيث الاضطرابات الاجتماعية دراماتيكية وواسعة المدى. ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت المداخيل، فاحتل العمال الراديكاليون المصانع المتوقفة عن العمل وشغلوها. تشكلت لجان تكافل الجوار، سعيا وراء سبل تعاونية أفضل للبقاء، وانتشر «مضربو الشوارع» (بيكيتيروس) في الطرقات، فقطعوا شبكات النقل العام، وحشدوا مناصريهم حول مطالب سياسية مفتاحية[23].

في مواجهة الرأي الشعبي، الذي احتقر البنوك والمستثمرين الأجانب وصندوق النقد الدولي تماما، لم يكن بوسع كيرتشنر، الرئيس المنتخب حديثا خلفا لدوهالديه والمتمتع بتأييد جماهيري واسع، إلا تجاهل صندوق

النقد الدولي، والتخلف عن رفع ديون بلغت قيمتها 88 بليون دولار، وتقديم عرض أولي للتعويض عن المدينين الغاضبين بمعدل 25 سنتا على الدولار[24]. الأمر المثير للاهتمام أن فريق كيرتشنر الاقتصادي لم يضم في عضويته أي خبير اقتصادي متدرب في الولايات المتحدة. تبنى الفريق المدرب محليا رأيا تعتبره الليبرالية الجديدة «هرطقة» اقتصادية، ومفاده أن دفع الدين الخارجي ضروري ومهم، لكنه يجب ألا يستتبع انهيار مستوى المعيشة في الأرجنتين. في عام 2004، بدأت دلائل انتعاش اقتصادي تلوح في الأفق، خصوصا في القطاع الصناعي الذي استفاد من تخفيض قيمة العملة المحلية. مع ذلك، تبقى المشكلة الحقيقية أمام الأرجنتين مواجهة المنافسة الشديدة من البرازيل، ومستقبلا من الصين، خصوصا بعد التزام الأخيرة بقواعد منظمة التجارة العالمية واكتسابها حق الوصول المفتوح إلى الأسواق الأرجنتينية.

تبدو التجربة الأرجنتينية مع الإصلاحات الليبرالية الجديدة أشبه ما تكون بقطار مدينة الملاهي الذي يسير على شبكة أفعوانية شديدة التعرجات والالتواءات الخطرة. والقصة الأرجنتينية تظهر بوضوح تام قلة خبرة النظرية الليبرالية الجديدة، وقلة معرفتها بالممارسات الاقتصادية العملية. فكما أشار أحد أعضاء «معهد لودفيغ فون ميسز» الليبرالي الجديد، إن «تقليص التضخم بالمصادرة»، وهو ما حدث فعليا في الأرجنتين، تأويل صحيح وملائم كلية لما اعتبره الضحايا «عملية سطو مسلح على البنوك نفذتها النخب السياسية»[25]. بتراس وفلتمبير يفضلان تشخيص الحالة على أنها برمتها حادثة تعبق برائحة «إمبريالية جديدة» تسلب الاقتصاد، وتزيد درجات التفاوت وعدم المساواة الهائلة، وترسخ

الركود الاقتصادي الذي يتلوه فترة كساد عميق ومستدام، ثم إفقار هائل للسكان نتيجة حدوث أكبر عملية تركيز للثروة في تاريخ الأرجنتين [26].

كوريا الجنوبية

خرجت كوريا الجنوبية من حرب 1950 ــ 1953 دولة مدمرة، تعاني وضعا اقتصاديا وجيوسياسيا خطيرا. ويجري عادة إرجاع نقطة التحول في تاريخ كوريا المعاصر إلى الانقلاب العسكري الذي جاء بالجنرال بارك تشونغ هي إلى السلطة عام 1971. كان معدل دخل الفرد الكوري عام 1960 أقل من 100 دولار سنويا، لكنه اليوم يتجاوز 12.000 دولار، وهو تجسيد لأداء اقتصادي مدهش يقدم في حالات كثيرة مثالا يحتذى لما يجب أن تقوم به الدولة الإنمائية. منذ البداية، تمتعت كوريا الجنوبية بميزتين جيوسياسيتين رئيستين، أولهما استعداد الولايات المتحدة لدعمها عسكريا واقتصاديا، خصوصا في السنوات الأولى، بسبب موقعها الجغرافي على الخطوط الأمامية في جبهات الحرب الباردة. الأمر الأقل وضوحا، ثانيا، هو أن علاقات كوريا الجنوبية مع اليابان، الدولة الاستعمارية السابقة، منحتها فوائد عدة، بدءا بمعرفة إستراتيجيات التنظيم الاقتصادي والعسكري الياباني (تدرب بارك تشونغ هي في الأكاديمية العسكرية اليابانية) وانتهاء بالمساعدة الفاعلة التي قدمتها اليابان إلى كوريا في اختراق الأسواق الاقتصادية الأجنبية.

بقيت كوريا الجنوبية بلدا زراعيا أساسا حتى عام 1960. بدأت الدولة عمليات التصنيع في عهد بارك تشونغ هي الديكتاتوري، حيث كانت الطبقة الرأسمالية ضعيفة ولكنها مهمة. بعد أن اعتقل بارك القادة الرئيسين

لعالم المال والأعمال في كوريا بتهمة الفساد، توصل معهم إلى تسوية، ثم قام بإصلاح بيروقراطية الدولة، وأنشأ وزارة التخطيط الاقتصادي (على غرار النموذج الياباني الناجح)، وأمم البنوك للسيطرة على تخصيص القروض. اعتمد بارك بعد ذلك على روح الابتكار والمغامرة التجارية النشطة، وعلى إستراتيجيات الاستثمار لفئة وليدة من الرأسماليين الصناعيين الذين أغراهم بالثروة الشخصية خلال عملية النهوض بالاقتصاد الكوري[27]. في بداية الستينيات أصبح الصناعيون الكوريون أكثر اهتماما بالتصدير، لأن اليابان استخدمتهم بشكل متزايد كرصيف تجاري خارج حدودها، بهدف إعادة تصدير بضائعها المصنعة جزئيا إلى الأسواق الأميركية. ازدهرت المشاريع التجارية الكورية- اليابانية المشتركة، واستغلها الكوريون للحصول على التكنولوجيا والخبرات الضرورية في الأسواق الأجنبية. دعمت الدولة الكورية هذه الإستراتيجية بقيادة قطاع التصدير، وذلك عبر تجميع المدخرات المحلية، ومكافأة الشركات الناجحة، وتشجيع عملية اندماجها ضمن ما يسمى مجمعات «تشيبولز» (شركات متحدة كبيرة مثل هيونداي وديوو وسامسونغ) من خلال تسهيل حصولها على القروض والمدخلات، والامتيازات الضريبية، والسيطرة على القوى العاملة، ودعم وصولها إلى الأسواق الأجنبية (خصوصا الأميركية). وبفضل تعزيز إستراتيجية تطوير الصناعات الثقيلة (التي تركزت على صناعات الفولاذ وبناء السفن والصناعات البتروكيماوية والإلكترونية وصناعة السيارات والآلات)، استطاع العديد من مجمعات «التشيبولز» تحويل مركز اهتمامها من السوق الداخلي لتصبح شركات عالمية، ولاعبا أساسا في هذه الصناعات على المسرح الدولي منذ أواسط

السبعينيات. كذلك أصبحت تلك المجمعات مواقع نفوذ لطبقة رأسمالية محلية يزداد ثراؤها باطراد. ومع نمو مواردها وكبر حجمها (بحلول منتصف الثمانينيات، قدمت ثلاثة مجمعات ثلث الإنتاج القومي الكوري)، تغيرت علاقاتها بالدولة، وأصبحت مجمعات «التشيبولز» تمتلك ما يكفي من السطوة والنفوذ لإطلاق حملة ناجحة لتفكيك جهاز الدولة التنظيمي المؤثر. لم تعد الطبقة الرأسمالية تعتمد على الدولة، نظرا لموقعها الراسخ في سوق التجارة العالمية وقدرتها المستقلة على تحصيل القروض، ففضلت نسختها الخاصة من الليبرالية الجديدة[28].

اعتمدت النسخة الكورية على حماية امتيازات الطبقة الرأسمالية، وفي الوقت نفسه إسقاط الضوابط التنظيمية التي وضعتها الدولة. غير أن روابط السلطة الحميمة، والفاسدة أحيانا، التي جمعت قيادتي «التشيبولز» والدولة معا، كانت صعبة التفكيك. البنوك الكورية، مثلا، كانت عمليا مخصخصة، لكنها منحت القروض على أساس المحاباة السياسية وشراء النفوذ بالدرجة نفسها التي منحتها على أساس الاستثمارات الصحيحة والمنطقية. كذلك كانت الشركات الكورية بحاجة إلى تحرير علاقاتها التجارية وتدفق رؤوس أموالها (وهو أمر تم فرضه من الخارج في جولة الأورغواي من محادثات اتفاقية التجارة العالمية عام 1986)، وذلك كي تستطيع الشركات استثمار رأس مالها الفائض بحرية في الخارج (الشكل 4.4). استكشف رأس المال الكوري إمكانية الإنتاج في الخارج باستخدام قوى عاملة أرخص سعرا وأكثر إذعانا، فبدأ بتصدير ممارسات العمل المهينة عبر شبكات التعاقد الفرعية، التي تعود ملكيتها للكوريين، والتي وصلت إلى أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا، إضافة إلى معظم دول جنوب

شرق آسيا. بعد «ثورة الين» عام 1995، نقلت اليابان إنتاجها الخارجي من كوريا إلى مواقع أرخص تكلفة في تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، الأمر الذي ترافق مع دخول الصين السوق الاقتصادي العالمي، وأدى إلى تكثيف التنافس الإقليمي الداخلي. في حين تحدى الصينيون في البداية كوريا الجنوبية (ودول أخرى في المنطقة)، من حيث قطاعات الإنتاج ذوات القيم المضافة المنخفضة (كما في قطاع الصناعات النسيجية)، سرعان ما انتقلوا إلى أعلى سلسلة القيم المضافة. كان رد الكوريين إنزال الكثير من المنتجات عبر الشاطئ في الأسواق الصينية، من خلال الاستثمارات المباشرة، وهو أمر قد يكون جيدا للشركات الكورية الكبيرة، لكنه بالتأكيد لم يكن جيدا بالنسبة للعمالة داخل كوريا.

بعد ازدهار الصادرات في أواخر الثمانينيات، استسلمت الصناعة الكورية أمام المنافسة الأجنبية، ففقدت الكثير من أسواق التصدير، وشهدت انهيار ربحيتها بعد عام 1990. لجأت مجمعات التشيبولز» إلى الاقتراض بشكل متزايد من البنوك الأجنبية، وأصبحت نسبة الدين إلى قيمة أصول وسندات الشركات الكورية الثابتة عالية جدا، مما جعلها عرضة التأثر الشديد بأي ارتفاع سريع في معدلات الفائدة[29]. داخليا، كان على كوريا الجنوبية أيضا التعامل مع ازدياد قوة العمل المنظم، فالتصنيع المكثف استتبع وجود قاعدة بروليتارية ومدينية كثيفة موازية تفضل تنظيمات العمل النقابي. في البداية، تم قمع التنظيمات النقابية المستقلة بعنف، لكن اغتيال بارك تشونغ هي (من قبل مدير استخباراته) عام 1979، والمجزرة الوحشية بحق المتظاهرين المدنيين في مدينة كوانغجو عام 1980، أشعلا شرارة حركات شعبية تطالب بالديمقراطية

بين الطلاب والعمال والمواطنين عامة، وهو ما تحقق صوريا عام 1987. ارتفعت الأجور مع تعزيز النقابات سلطتها في مواجهة قمع الحكومة المستمر. وطالب أصحاب العمل بقدر أكبر من المرونة في أسواق العمل، لكن الحكومات الكورية المتتالية واجهت صعوبات في تحقيق تلك المطالب، وكان تشكيل وشرعنة اتحاد نقابات العمال الكورية عام 1995 تأكيدا لتنامي قوة العمل المنظم[30].

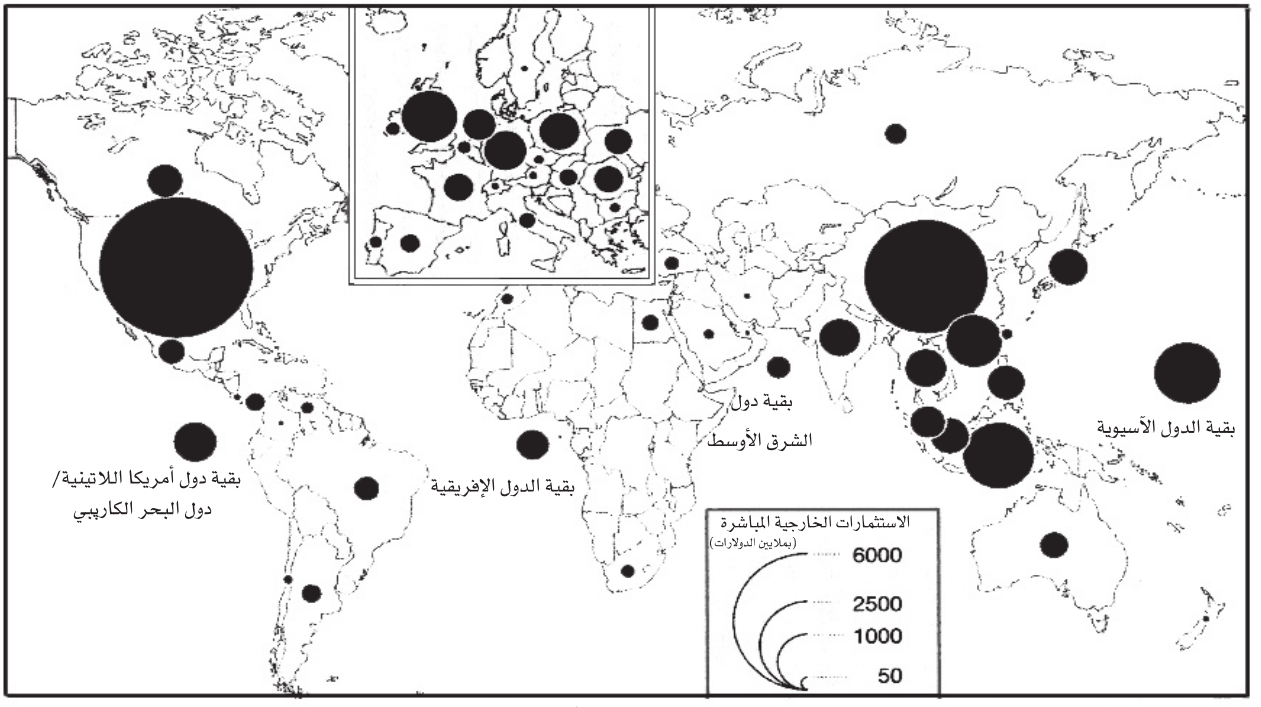

الشكل 4.4 كوريا الجنوبية تخرج إلى العالم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000
المصدر: Dicken, Global Shift

فاقمت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ـ 1998 عجز الدولة الكورية المطرد عن فرض الانضباط على رأس المال. وكان أصحاب رأس المال الأجنبي يطالبون منذ فترة طويلة بقدر أكبر من تحرير الأسواق المالية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الكورية المحلية التي تتمتع تقليديا بحماية الدولة. في بداية التسعينيات، تحقق نزر يسير من النجاح على هذه الجبهة، نتيجة تطور بنية المؤسسات التجارية والمالية العالمية. وكان الثمن الذي طلبه كلينتون لقاء دعم انضمام كوريا إلى عضوية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) جرعة كبيرة من الإصلاحات الليبرالية في القطاعات المالية والاقتصادية عموما. سبق اندلاع الأزمة المالية اضطرابات عمالية استهدفت «التشيبولز» (التي سعت آنذاك إلى تسريح آلاف العاملين)، إضافة إلى الاحتجاج على سياسات الحكومة القمعية تجاه النقابات. في شهر آذار/ مارس 1997، أقرت الحكومة قانون عمل جديد يسمح بمستوى أعلى من المرونة في علاقات العمل، وبالتالي وافقت ضمنيا على حملات تسريح العمال[31]. المشكلة أن العديد من مجمعات «التشيبولز» كانت مثقلة بالديون، سواء لدائنين أجانب تزداد شكوكهم باطراد، أم لبنوك وطنية كان لديها للتو الكثير من القروض المعدومة أو غير الفاعلة. أضف إلى ذلك أن احتياطي الحكومة من العملات الأجنبية كان ضعيفا إلى حد أنها لم تستطع فعل شيء. أعلن العديد من مجمعات «التشيبولز»، مثل هانسن وفولاذ هامبو، إفلاسها في النصف الأول من عام 1997، أي قبل أن تضربها آثار أزمة العملة الآسيوية. وعندما نشبت الأزمة، سحبت البنوك الأجنبية دعمها، مما دفع المزيد من مجمعات «التشيبولز»، بل حتى الدولة الكورية نفسها، إلى حافة الإفلاس[32].

لم تجد الولايات المتحدة سببا يدعوها إلى تقديم الدعم المالي (فالحرب الباردة كانت قد انتهت)، واكتفت بدلا من ذلك باتباع أوامر المؤسسات المالية في وول ستريت، التي كانت تضغط منذ أمد بعيد لتحرير الأسواق المالية الكورية لأسباب خاصة تتعلق بربحيتها. يعترف ستيغليتز أن الحكومة الأميركية كثيرا ما تضحي بالمصالح القومية للولايات المتحدة في سبيل الأرباح المالية الضيقة لمؤسسات وول ستريت[33]. الأزمة الكورية مثال على ذلك، فقد شجع صندوق النقد الدولي كوريا الجنوبية على رفع معدلات الفائدة لحماية عملتها في البداية، مما أغرق كوريا في حالة ركود اقتصادي أعمق، الأمر الذي أجبر العديد من الشركات ذات المعدلات العالية من نسبة الدين إلى قيمة أصولها وسنداتها الثابتة على إعلان إفلاسها. استتبع ذلك على الفور ارتفاعا في معدلات البطالة، وانخفاضا في الأجور، والمزيد من إفلاسات مجمعات «التشيبولز» (سقطت دايوو واقتربت هيونداي من حافة السقوط). استغاثت الحكومة الكورية بصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، ووافقت على فتح خدماتها المالية أمام الملكية الأجنبية، وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل بحرية في الأسواق الكورية، لقاء عملية إنقاذ خارجية بقيمة 55 بليون دولار. لم تكن شروط عملية الإنقاذ مقنعة، وبعد عشرة أيام من المفاوضات، ومع الاقتراب الوشيك لموعد تخلف كوريا عن تسديد أقساط الديون، تم التوصل إلى اتفاق جديد أعادت بموجبه البنوك المدينة جدولة الديون الكورية (في عملية إنقاذ داخلية)، مقابل حق فرض قيود على الدخل في المستقبل (وهو حل شبيه بأزمة مدينة نيويورك). عانى الكوريون نتيجة ذلك موجة إفلاسات هائلة لشركات كبيرة وصغيرة على حد سواء، بالإضافة إلى ركود اقتصادي

تقلص فيه الدخل القومي بنسبة سبعة بالمئة، فانخفض أجر العامل العادي بمعدل عشرة بالمئة، وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي تسعة بالمئة[34]. يمكن استخلاص عبرتين على وجه التحديد من هذه التجربة: أولهما «أن الكوريين تعلموا بأقسى طريقة ممكنة حقيقة أن الولايات المتحدة اختارت، في لحظة دمارهم المالي، دعم مصالحها الذاتية الضيقة»؛ وتعلموا، ثانيا، أن الولايات المتحدة الآن تحدد مفهوم المصلحة الذاتية بشكل يتطابق كليا مع مصلحة وول ستريت ومصلحة رأسمالها المالي[35]. ما فعله تحالف وول ستريت ـ وزارة الخزانة الأميركية ـ صندوق النقد الدولي بكوريا يتطابق عمليا مع ما فعلته بنوك الاستثمار بمدينة نيويورك في أواسط السبعينيات. وعلى الرغم من أن انتعاش الاقتصاد الكوري لاحقا تم جزئيا بتجاهل نصائح صندوق النقد الدولي (بإعادة هيكلة الاقتصاد)، والاعتماد على علاقات عمل أقل عدائية، فإن فوائده أولا وأخيرا زادت تدفق أموال الجزية إلى خزائن المؤسسات المالية في وول ستريت، وزادت بالتالي تركيز السلطة بأيدي طبقة النخبة في الولايات المتحدة. تدمرت قوة مجمعات «التشيبولز» كلية، أو أعيد تشكيلها مع دخول رأس المال الأجنبي السوق الكورية، راكبا موجة عارمة من عمليات دمج الشركات أو الاستيلاء عليها مباشرة، وهي موجة دبرها عن سابق عمد وتصميم «رأس المال الجيفي» (العائش على الجيف) القادم من الخارج، كما أصبح يعرف لاحقا باسم يفتقد إلى الكياسة. في الوقت الحالي، تعيش البنية الطبقية في كوريا حالة تحول مع قيام رأس المال الكوري بإعادة صياغة علاقاته مع الدولة ومع السوق العالمي في آن معا. فيما وراء ذلك، تشير البيانات إلى ازدياد حاد في معدلات الفقر وتفاوتات الدخل في أثناء الأزمة وإثرها. ومع ازدياد

«عرضية» و«مرونة» قوى العمل (وآثارهما الوخيمة تحديدا على النساء)، مدعومة بجولة أخرى من قمع الدولة للحركات العمالية والمجتمعية، ثمة دلائل كثيرة تشير إلى هجوم طبقي جديد ضد المعدمين، ينذر بالنتائج المعتادة لتراكم السلطة الطبقية داخل كوريا وخارجها.

السويد

ربما لم تواجه سلطة رأس المال في أي مكان آخر من العالم الغربي تهديدا ديمقراطيا أكبر مما واجهته في السويد في السبعينيات. حكم الاشتراكيون الديمقراطيون السويد منذ الثلاثينيات، وترسخ توازن القوى الطبقية بوجود هيكلية مركزية قوية لنقابات العمال، تتفاوض مباشرة وبشكل جماعي مع الطبقة الرأسمالية السويدية حول معدلات الأجور والأرباح وشروط عقود العمل وما شابه. سياسيا، انتظمت دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية في السويد حول المثل الاشتراكية في إعادة توزيع الثروة، مع فرض ضرائب تصاعدية، وتخفيض مستويات الفقر وتفاوت الدخل، جزئيا من خلال توفير نظام متطور لخدمات الرعاية الاجتماعية. كانت الطبقة الرأسمالية في السويد صغيرة ولكنها بالغة القوة والنفوذ، فعلى عكس العديد من الدول الاشتراكية الديمقراطية ودول الاقتصادات الموجهة، امتنعت السويد عن تأميم أي من القطاعات الرائدة في اقتصادها (باستثناء النقل والمرافق العامة). وفي حين كان هناك الكثير من الشركات الصغيرة الخاصة، تمتعت بضع عائلات قليلة بنصيب غير متكافئ مع حجمها من ملكية وسائل الإنتاج.

كما في كل المجتمعات الرأسمالية تقريبا، تزايدت حدة الاضطرابات العمالية في أواخر الستينيات، فأشعلت موجة إصلاحات تنظيمية لجمت سلطة رأس المال، وبسطت سلطة العمل حتى داخل المعامل السويدية. شكلت «خطة ريهن- ميدنر» التهديد الأكثر خطورة على الطبقة الرأسمالية، إذ اقترحت فرض ضرائب بقيمة 20% على أرباح الشركات، تذهب عائداتها إلى صناديق العاملين التي تسيطر عليها النقابات، وتعيد استثمارها في تلك الشركات. هذا يعني عمليا تقليص أهمية الملكية الخاصة بشكل مطرد، والسعي لبناء ملكية جماعية يديرها ممثلو العمال، الأمر الذي اعتبر «هجوما مباشرا على قدسية الملكية الخاصة». بغض النظر عن الشروط السخية لشراء حصة المالكين، شعرت الطبقة الرأسمالية بخطر الإبادة التدريجي كطبقة مميزة، واستجابت للتهديد وفقا لتلك الرؤية[36].

منذ أواسط السبعينيات، عمد اتحاد أصحاب العمل السويديين (وهو فدرالية تحاكي بلا شك قرينتها في الولايات المتحدة) إلى زيادة عدد أعضائه، وجمع أموالا هائلة في خزانة الحرب التي أنشأها، وأطلق حملة دعائية واسعة ضد التنظيم المفرط للاقتصاد، ودعى إلى زيادة تحريره من القيود وتخفيض الأعباء الضريبية، وتقليص الالتزامات الزائدة عن الحد في دولة الرعاية الاجتماعية، التي تتسبب ـ حسب رأيه ـ في حالة الركود الاقتصادي. في عام 1976، وللمرة الأولى منذ الثلاثينيات، تسلم حزب المحافظين، وهو حزب ينتمي إلى تيار يمين الوسط، مقاليد السلطة في السويد خلفا للاشتراكيين الديمقراطيين، لكنه لم يستطع وضع اقتراحات أصحاب العمل موضع التنفيذ. كانت نقابات العمال بالغة القوة، ولم يقتنع عموم السويديين بجدوى تلك الاقتراحات. عندما بدا

واضحا أن المواجهة المباشرة مع النقابات لم تجد نفعا، سواء عبر إغلاق المعامل أو عدم التعاون مع التنظيمات النقابية في المفاوضات على الأجور، اتجه أصحاب العمل بشكل أكبر نحو تقويض الترتيبات المؤسساتية للدولة التشاركية بدل مواجهتها. في عام 1983، رفض أصحاب العمل المشاركة في عملية التفاوض المركزي، ومنذ ذلك الحين جرت المفاوضات حول الأجور والعلاوات على أساس كل شركة على حدة. استطاع أصحاب العمل إقناع إحدى نقابات العمال بتقبل تلك الترتيبات الجديدة، فاضروا جديا بسلطة العمل الجماعية.

مع ذلك، يبقى الإنجاز الأنجح الحملة الدعائية التي شنها أصحاب العمل، مستغلين سيطرتهم على جائزة نوبل في الاقتصاد، لتعزيز موقع الليبرالية الجديدة في التفكير الاقتصادي السويدي. كل الشكاوى والاحتجاجات القديمة للمثقفين والمهنيين السويديين، حول السياسات الشمولية الجائرة والضرائب المرتفعة للدولة السويدية، جرى تشذيبها ورعايتها بعناية ودأب، في سياق مد متصاعد من الكلام المنمق حول تمجيد الحريات الفردية. رجّعت وسائل الإعلام صدى النقاشات هذه، فاكتسبت رواجا في المخيلة الشعبية. وقد أسهم «مركز دراسات السياسة والأعمال»، وهو مركز أبحاث يموله أصحاب العمل، أكثر من غيره في إشاعة تلك الأفكار والترويج لها، وذلك عبر تمويل أبحاث جدية حول البنى والآفاق الاقتصادية (مثله في ذلك مثل «معهد نيبر» في الولايات المتحدة). أثبتت تلك الأبحاث مرارا «وبشكل علمي» للنخب السياسية وعموم السويديين أن السبب الأساس في الركود الاقتصادي يكمن في دولة الرعاية الاجتماعية[37].

حدث التحول الحقيقي نحو الليبرالية الجديدة بانتخاب حكومة حزب المحافظين عام 1991، لكن الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا لتوهم مهدوا الطريق أمامها بسعيهم لإيجاد سبل الخروج من أزمة الركود الاقتصادي. إن تطبيق الاشتراكيين الديمقراطيين الجزئي لجوانب من الأجندة الليبرالية الجديدة أوحى بتقبلهم التحاليل المقنعة لمركز دراسات السياسة والأعمال، وبدا أن اليسار ـ لا اليمين ـ يفتقد الآن الأفكار الخلاقة. كذلك جرى إقناع النقابات بفرض قيود على الأجور لزيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار. في أواخر الثمانينيات، تم تحرير البنوك من الضوابط الناظمة (مما أدى إلى فقاعة اقتصادية كلاسيكية في سوق العقارات والإسكان وتخصيص القروض)، وتخفيض ضرائب الشريحة الأغنى (ثانية بهدف تشجيع الاستثمار المزعوم). أخيرا، حول المصرف المركزي (المؤيد دائما لحزب المحافظين) مهمته إلى محاربة التضخم بدلا من الحفاظ على العمالة الكاملة. في عام 1991، وإثر ارتفاع أسعار النفط، أدى انهيار سوق المضاربة بأسعار الأصول إلى هروب رأس المال، وإلى موجة إفلاسات داخلية كلفت الحكومة السويدية غاليا. أنحيت اللائمة في الانهيار الاقتصادي تلقائيا على عدم كفاءة دولة الرعاية الاجتماعية، وبتعاطف شديد استمعت حكومة المحافظين التي استلمت السلطة إلى خطة غرفة التجارة السويدية لخصخصة دولة الرعاية الاجتماعية بشكل كامل.

يعتبر الباحث بليث أن العلاجات المقترحة لم تكن أبدا ملائمة للظروف. فالمشكلة، كما يقول، تكمن في «الإقفال المعرفي» ـ أي انعدام القدرة على التفكير بأية سياسات أخرى للحل، عدا تلك التي تقدمها العقيدة الليبرالية الجديدة. «إن ذلك التناغم بين الأفراد والأفكار، مع تسييس

عالم المال والأعمال، هو الذي أفرز تلك الأفكار الجديدة ودفعها إلى قمة الأجندة الوطنية، وأفضى في النهاية إلى تحول الليبرالية السويدية». كانت النتيجة العملية ركودا خطيرا انكمش فيه الناتج الاقتصادي، وتضاعفت معدلات البطالة خلال سنتين. ومع فقد الحكومة ثقة العامة، كان لا بد من إيجاد طريقة أخرى لمؤازرة الإصلاحات الليبرالية الجديدة. تجسدت تلك الطريقة في حركة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، التي «يمكن فهمها بالشكل الأمثل على أنها محاولة من قبل المحافظين ورجال المال والأعمال لجعل المؤسسات والأفكار الاقتصادية الأوربية تنجح، عبر التقارب الدولي، في إنجاز ما عجزت عن إنجازه عبر الإصلاحات المحلية». لقد جرد الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1993 ــ 1994 الدولة السويدية من أدوات كثيرة كانت تستخدمها سابقا في محاربة البطالة والدفع باتجاه الأجر الاجتماعي[38]. وحتى بعد عودة الاشتراكيين الديمقراطيين إلى سدة الحكم عام 1994، بقي البرنامج الليبرالي الجديد، الساعي إلى «تخفيض العجز، والسيطرة على التضخم، والحفاظ على توازن الميزانيات، حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية الجزئية، بدلا من العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخل»[39]. أصبحت خصخصة معاشات التقاعد وخدمات الرعاية الاجتماعية أمورا مقبولة باعتبار أن لا مفر منها ولا بديل لها، وهي حالة يراها بليث مثالا على «تبعية المسار» ـ أي وجود منطق صناعة قرار تحركه مجموعة أفكار مهيمنة، تمهد له الطريق وتزيل أمامه العقبات. بلا شك تآكلت الليبرالية المتجذرة في السويد، ولكنها لم تتفكك بأي معيار من المعايير، فلا يزال عموم السويديين مرتبطين ومتمسكين ببنى الرعاية الاجتماعية عموما. وعلى الرغم من الازدياد